



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَكْنُونُ الْخَزَائِنِ وَعَيُونُ الْمَعَادِنِ

تصنيف

العالم الفقيه موسى بن عيسى البشري

الجزء الثاني عشر

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



مِصْرُ
وَلَاةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالثَّقَافَةِ

كِتَاب
مَكْنُونُ الْخَزَائِنِ
وَعَيُونُ الْمَعَادِنِ

تَصْنِيفُ
العَالِمِ الْفَقِيهِ مُوسَى بْنِ عِيسَى الْبَشْرِيِّ

الْجُزْءُ الثَّانِي عَشَرَ

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

— ٥ —

الباب الثالث

في الأولاد ولحوقهم وفي القذف واللعان وفي القابلة
وفي عطية الأولاد ورضاعهم وفي الحكم بينهم وبين
آبائهم وفي فعل الوالد في الولد وماله وفي أخذ ما يأتى
به الصبى والعبد وأشباه ما نكرناه

ومما يوجد عن أبى الحوارى رحمه الله في الصبى يكون في حد الخيار
بين أبيه وأمه •

قال : اذا تكلم وأفصح الكلام فحيث ما اختار كان ، وأما اذا اغتسل
لنفسه من الغائط ، ويديه من الطعام ، فذلك اذا كرهت الأم أن يكون معها ،
أو كره الأب أن يكون مع أمه اذا تزوجت برجل متهم فقالوا : اذا كفى الولد
نفسه لزم أباه ، ولو كرهت أمه تربيته ، وكذلك اذا كان لأبيه السبيل
على أمه اذا تزوجت برجل متهم •

✽ مسألة : وعن رجل طلق امرأته ، ولها أولاد صغار ؟

قال : هى أحق بهم ما لم تخرج من مصرها ، أو تزوج ، فان فعلت
فأبوهما أو عمهم أحق بهم •

— ٦ —

✽ **مسألة :** الحضنة مصدر الحاضن والحضانة ، وهما الموكلان بالصبي ويرضعانه ويزينانه •

✽ **مسألة :** والأم أولى بالصبي ، وعلى الأب الأجر ما كان في حد الصغر الى أن يغل الخيار ، فحيث اختار كان والجارية أمها أولى بها الى أن تبلغ أو يزوجها أبوها •

فان قال الأب : انى لا آمن على ابنتى مع أمها لم يقبل منه الا أن يعلم أنها غير مأمونة ، غالباً حينئذ أولى بها ، واذا ماتت أم الصبي أو غابت، غالباً أولى به ، فاذا ذهب الأبوان فالجدات أولى به •

وقال بعض : الجدات أولى من الأب ، وقال بعض : الجدة أم الأب أولى من الجدة أم الأم ، والاخوة أولى من الأعمام والأعمام أولى من الأخوال الذكور والاناث •

وقال من قال : الجدة من قبل الأم أولى ، ثم الخالة أولى من العمة ، ومن الرجال ولو كانت أقرب اليه ، والأعمام أولى به من الأخوال الذكور والاناث ما كان في حد الصغر ، فاذا عقل الخيار خير بين أبويه ، فأيهما اختار كان معه •

وكذلك اذا ذهب الأبوان واختار أحداً من أرحامه ، كان حيث اختار ،

الا الأنثى اذا كانت فى حد يخاف عليها ، وكانت أمها غير مأمونة فى نفسها ، وكان معها من الرجال من لا يؤمن من زوج أو أخ أو غيرها كان أبوها أولى بها ، وان اختارت أمها ، وكذلك غير الأبوين ♦

وقد روى من طريق أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه ، فاذا أثبت أن الخير لم يكن بالغاً وجب القول به ، وقال من قال : العمة أحق بالصبي من خالته ، والأم أولى به من الأب ، فاذا كبر أدبه الأب ، وبات الصبي مع أمه ♦

والأخت للأب أولى به من الخالة ، والجدة أم الأم أولى به من الخالة ، واذا كانت الأم مأمونة لم تنزع ابنتها منها ♦

ولا يحكم على المطلقة بتربية ولدها اذا امتنعت ، فان لم يوجد له من يرضعه حكم عليها برضاعه ، وعلى الأب الأجرة ، وأما الزوجة فعليها تربية ولدها ، فان امتنعت هانئ يلزمها ♦

✽ مسألة : ورووا أن أم تأبط شراً قالت : ما ولدته تيناً ، ولا سقيته غيلاً ، ولا آتيه على مائة ♦

أما التين : فخرج رجلى الولد قبل رأسه ، وذلك علامة سوء ودليك على الفساد ♦

وأما سقى النخيل فارتضاع لبن الصبلى ، وذلك فساد شديد •

وأما قولها فى المأقة فان المصبى يبكى بكاء شديداً ، فاذا كانت الأم جاهلة حركته فى المهد حركة تورثه الدوار •

فان نام الصبى وتلك الفزعة قائمة فى جوفه ، ولم يعمل ببعض ما يضحكه حتى يكون نومه على سرور ، لا يكون نومه على غزع فان ذلك مما يعمل فى الفساد ، فاذا خرج من الأم الجاهلة ذلك ، خرج الصبى مائقاً •

الميق : السريع الشر ، والنيق : السريع البكاء •

✽ مسألة : وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اكفتوا صبيانكم فان للشيطان فى كل ليلة طوفة » ومعنى الكفت والله أعلم ، هو الضم ، أى ضمومهم اليكم وحطوهم •

✽ مسألة : وسئل أبو سعيد عن اليتيم من أولى به فى الكفالة جدته أم أخته — نسخة — أم أخوه من أبيه اذا كان بالغاً ولم يكن الصبى فى حد الخيار ، فاختار أن يكون عند الأخ ، هل يكون حيث اختار ، وليس للجدة منعه ؟

قال : هكذا يخرج عندى اذا كان بحد الخيار ، الا أن يكون تبين عليه الضرر فى اختياره ، فلا يعجبني أن يهاود فى الضرر •

— ٩ —

قلت : فهل يسمع الجدة تركه عند الأخ ، ولا شيء عليها في ذلك اذا بان عليه الضرر عند الأخ ، أم عليها أن تمنعه وتقوم به ولا يسعها الا ذلك ؟

قال : معنى ان الأخ أولى به في الحكم الا أن تكون غنية ، وكانت تترك منه شيئاً ، فلهذا يتعلق عليها ان بان عليه الضرر من قبل ما يلزمه من الضياع في المعيشة من العول ، بقدر حصتها مما تترك اذا كان المال له •

وكذلك يعجبني ان كان له مال فخافت ضياعه في ماله أن تقوم بقدر ما تترك منه — نسخة — في الأيام به وتنفق عليه من ماله ، ولا يبين لى عليها أكثر من هذا في معنى اللازم ، ولا يبين لى عليها هذا بالاجماع ، وانما يجب القيام به من ماله مما كان له مال •

✽ مسألة : وقال أبو سعيد :

في الصبي اذا لم يكن بحد الخيار أنه يختلف في كينونته ؟

فقال من قال : النعمة أولى به ، وقال من قال : الخالة ، وهذا اذا طلبنا ذلك ، وأما في معنى ما يحكم الحاكم فما يراه الأصلح لليتيم وكذلك العم والخال ، وأما العم والعمة ، والعم والخالة ، والخال والخالة ، والعم والعمة ، فالمرأة في هذا الوجه أولى ، لا أعلم ذلك اختلافاً ، وكذلك الأم أولى من الأب ما لم يصير في حد الخيال •

— ١٠ —

قلت له : فالجدة والخالة : من أولى منهما ؟

قال : عندي أنها إذا كانت أم فهي أولى بها •

قلت له : فان كانت أم أب ؟

قال : قد قيل إذا استوى الجدتان فهما أولى من غيرهما •

قلت له : فمن أولى الأب أو الجدة أو الأم ؟

قال : أما معنى ما جاء به الأثر ، فان الأبوين أولى ، والأم أولى ،
فان لم تكن أم فالأب أولى من غيره ، وهذا على عامة ما جاء عنهم •

وأما على معنى النظر ، فالجدة أولى من الأب ، لأنها تقوم مقام
الأم ، ومعنى أنه قد قال من قال ذلك لأنها أرفق به ، وأشفق به •

قلت له : فإذا كانت الجدتان : أم الأم وأم الأب من أولى بالصبي ؟

قال : معنى أنه يختلف فيهما ، ويعجبني إذا استويا أن يؤخذ للصبي
ما كان أصلح له في الوقت ، ومعنى أن هذا قول ثالث الذي يكون
بالنظر من القوام •

✽ مسألة : واليتيم إذا لم يكن له رحم ، جعله الحاكم حيث يؤمن
عليه وعلى ماله ولو بأجر ، فان لم يكن له مال أنفق عليه من مال الله •

✽ **مسألة :** رجل فقير له زوجة ، هل يحكم عليها نفقة أولادها منه ؟

قال : لا انما يحكم عليها برضاعهم ، اذا كان الأب فقيراً ، أو لم يجد لهم مرضعة حكم عليها ، وأما المطلقة اذا كرهت أن ترضع ولدها لم يحكم عليها برضاة ، ولو كان الزوج فقيراً الا ألا يقبل الصبي ثدي أحد فحينئذ يحكم عليها •

✽ **مسألة :** وقيل ان الرجل لا يحبس على نفقة ولده الصغير الا أن تفرض له فريضة ، وتؤمر أن تنفق عليه شهراً أو أقل أو أكثر ، فحينئذ اذا رفعت عليه حبس حتى يدفع اليها ذلك •

وحفظ لنا الثقة أن أبا علي الحسن بن سعيد بن فريش القاضي ، حبس رجلاً على نفقة ولده ، فأمر الامام راشد بن سعيد بإطلاقه ، ولعله لم يفرض له ، ويأمر من ينفق عليه •

✽ **مسألة :** عن شريح أنه أتته أم وجدة ، فقالت الجدة :

أبا أمية أتيناك وأنت المرء نأثيه
أتاك ابني وأمهـاء وكلتاهـاء نفديـه
يتيم ذاهب الوالد أرجـو أن أربيـه

— ١٢ —

ولو كنت يائمت لما نازعتك فيه
تزوجني فهايته ولا يذهب بك التيه
ألا أيها القاضي هذه قصتي فيه

فقالت الأم :

ألا أيها القاضي قد قالت لك الجده
حديثا فاستمع مني ولا تبطنني رده
تغري النفس عن ابني وكبدى حملت كبده
فلما صار في حجرى يتيماً ضائعاً وحده
تزوجت بغا الأخير من يكفلنى بعده
ومن ييدى فى الود ومن يحسن لى رفده

قال شريح :

قد سمع قاضيكما ما قلتما وقضى بينكما ثم فصل
بقضاء قادر بينكما وعلى القاضي جهل ان فعل
أيها الجدة بينى بالصبي وخذى ابنك من ذات البعل
انها لو صبرت كان لها مثل دعواها بباغيها البدل

* مسألة : وذكرت فى صبية اذا خیرت عن أبيها وأمها ، فاختارت

مرة أمها ومرة أبيها ؟

فعلى ما وصفت فهذه اذا اختارت أباهما ردت الى أبيها ، وان اختارت أمها ردت الى أمها ، فكلما اختارت أباهما ردت اليه ، وكلما اختارت أمها ردت اليها •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : عن الشيخ حبيب بن سالم البوسعيدى :

فى رجل طلق زوجته ، وله ولد أو أولاد منها ، وهم فى حد الخيار فيحال ما يخيرهم الحاكم ، حيث يختارون مع أمهم أو مع أبيهم ، والأم والأب متباعدان ليسا متقاربى المساكن ، سأل ما الحكم بينهما ؟

الجواب : وبالله التوفيق ، ان الأم اذا تزوجت فليس لها فى الأولاد بقية ، وهم لأبيهم فى أكثر ما عرفنا وحفظنا من آثار المسلمين أهل العلم ، واذا لم يكن لها زوج ، فالأولاد مخيرون •

وهذا التخيير للأولاد ليس هو من أحكام الدين الثابتة بالاجماع من كتاب الله ، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو خارج مخرج الرأى والنظر من أولى العلم والبصر •

وهؤلاء الأولاد أمانة يجعلون حيث يرى الحاكم العدل مما لهم فيه الصلاح ، وحسن النجاح ، من أدب وتعليم ، وتدريب فى المادج الصالحة ،

وتسليكم فيما يزينهم من مصالح الأدب والعلم ، مع أب ، أو مع أم ،
 اذ الحاكم هو الناظر للمسلمين ولا يتركون على ما يختارون ، اذ هم يبصرون
 حسن عاقبة حيث ما يجعلون ، بل يختار لهم الحاكم حيث يرى لهم الأصلح
 والحاكم هو الناظر ، ويرجعون الى ما يرى الحاكم لهم من حسن النظر ،
 وكذلك جماعة المسلمين ، والله أعلم •

* مسألة : ابن عبيدان :

وفي الابن والابنة اذا كانا زائغى العقل أو أعجمين ، وأرادت أمهما
 أن يكونا معها ، أيحكم على أبيهما بتسليم النفقة لهما بيد أمهما أم لا ؟
 قال : اذا لم يكونا بالغين ، ولم يكونا ممن يعقل الخيار ، فالأم أولى
 بهما ، وان بلغا واختارا أباهما فحيث اختارا ، والله أعلم •

* مسألة : الشيخ أبى نيهان :

وفي يتيم عند جدته ، وأراد أخوه أن يأخذه هو وماله ثقة كان أو
 غير ثقة ، وقال اليتيم : أنا ما أريد عند أخى أريد عند جدتى ، وأريد مالى
 عند وكيله ، ما الحكم فى ذلك ؟

قال : قد قيل أن الجدة أولى به من الأخ ومع اختياره لها فى موضع
 ما يكون له الاختيار ، فهي أحق به الا أن يخرج فى النظر على معنى الصلاح

غير ذلك ، ويكون المال في يد أمين ثقة من المسلمين بعد أن يقيمه الحاكم له وكيلا ان لم يكن له من أبيه وصى في ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن امرأة أرادت تحول بنيتها الى بلد ، قال الأعمام لا نترك أولادنا ؟

قال : ذلك لهم •

قلت : صفارا كانوا أو كبارا ؟

قال : نعم الا أن تحول بيتها قريبا الى الأخوال ، فأما أن نتغرب

بهم فلا •

✽ مسألة : وفي امرأة ولدت ولداً من سفاح ، وماتت قبل فصله

من يلزم القيام به وأجرة رضاعه ؟

قال : يلزم القيام به من يكون قريبا لأمه ممن يكون أقرب إليها •

أرأيت ان كان لها بنات وهن أخواته من الأم ، أيلزمهن قيامه ؟

قال : نعم يلزم البنات وهن أخواته من الأم •

أرأيت ان لزمهن ، وكان لهن أزواج ، وكروها تربيته وأذخاله في

بيوتهم ، ما يعجبك ؟

قال : ليس لأزواجهن حجة اذا لزمهن القيام به ، والله أعلم •

— ١٦ —

✽ مسألة : في امرأة تزوجت بعد انقضاء عدتها بيوم أو بيومين

كانت مطلقة أو مميّنة ، ودخل بها الزوج الأخير فولدت في الستة أشهر يومين ، أحدهما في الستة ، والآخر بعد انقضاء الستة بيوم أو بيومين ؟

قال : اختلف أصحابنا في ذلك على ثلاثة أقاويل منهم من قال : الولدان جميعاً للأول ، لأن الحمل له ، وقد ولدت في ستة ، وقد يتعسر على المرأة ، فلا يخرج الولد حتى يخلو اليوم واليومان ، والأخير مردود حكمه الى الأول .
وقد ولدت الأول في الستة وباتفاقهم أنها اذا جاءت بالولد في الستة ، فهو للزوج الأول ، والحمل كله واحد ، وبالله التوفيق .

وقال آخرون : الولدان للأخير ، لأنهما في حمل واحد ، وانما تمام الأول بالأخير والأول هو مضاف الى الأخير ، لأنه استكمال الاسم به بالولد الأخير ، ولا تسمى نفساً الا بوضع الحمل جميعاً ، قلنا ان الولدين جميعاً يلحقان الزوج الأخير .

وقال آخرون : الولد الأول الذي ولد في الستة أشهر هو لزوج الأول ، والثاني الذي وضعته بعد انقضاء الستة هو للزوج الأخير ، لأنهم اتفقوا أنه مما وضعته في الستة أشهر ، فهو يلحق نسبه الأول .

واذا جاءت به بعد انقضاء الستة أشهر ولو بطرفة عين ، فهو للزوج الأخير ، وبذلك حكمنا ، والله أعلم .

وقال : ان جاءت بولد منه منذ دخل بها لأقل من ستة أشهر فهو للأول ،
قال : وان لم يكن لها زوج وجاءت بولد منذ طلقها الى قبل انقضاء السنتين
ولو بساعة أو ساعتين ، فهو لاحق نسبه بالأول •

قلت : ولو أقرت أنه ليس هو منه ؟

قال : نعم ولا يلتفت الى اقرارها •

قلت له : لم لا يلتفت الى اقرارها ، وهى أعرف بنفسها ؟

قال : لأن اقرارها ابطال ميراث ونسب ، والنبي صلى الله عليه وسلم
قد حكم له بالميراث والنسب ، فلذلك قلنا ان اقرارها ليس بشيء •

قلت له : فمن أين قال : انها اذا جاءت به السنتين لاحق به ؟

قال : قيل عمر بن الخطاب رحمة الله عليه قال : أتى بامرأة حامل ،
فأراد أن يقيم عليها الحد ، فقال له على : ان كان لك عليها سبيل ، فليس
لك على ما فى بطنها سبيل فى هذا القول شك منه ، فقال له معاذ : ليس
لك عليها حد ، لأنها أعلم بنفسها ، ولا تعلم غيلاها ، فجاءت بولد قد نبئت
أسنانه ، فعلم أن ذلك مقدار السنتين •

وقد قال بعض أصحابنا : انها اذا جاءت به الى ثلاث سنين أو أربع
سنين أنه لاحق به الشك منى فى أحد هذين القولين • والله أعلم •

— ١٨ —

قال : فقال عمر : عجزت النساء أن يضعن مثل معاذ ، لولا معاذ هلك
عمر ، فألحقه بنسب الزوج الأول ، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة ولا
غيرهم فيما علمنا ، والله أعلم •

فكان فعل عمر رحمه الله سنة معمول بها ، فمن أين حكموا لها إذا جاءت
بالولد لستة أشهر أنه لاحق بالزوج الأخير •

قال : الدليل على ذلك قول الله تبارك وتعالى : (ووصينا الإنسان
بوالديه حسناً حملته أمه كرها ووضعته كرهاً وحمله وفصاله ثلاثون شهراً)
فقد بين الله تبارك وتعالى أن هذا الفصال بعد سنتين بقوله : (والوالدات
يرضعن أولادهن حولين كاملين) •

فلما عرفنا أن الرضاع حولان كاملان ، وسكت عن الآخر ، فاستدلنا
لستة أشهر ، لأن أربعة أشهر وعشرين شهراً هي الحولان ، والباقي هو
الحمل •

قلت : أفليس فيما بيننا اليوم أن النساء يضعن على تسعة أشهر ؟

قال : بلى هذا قد جرت به العادة ، وقد يجوز أن تتقدم المرأة ،
وتتأخر في وضع الحمل ، والله أعلم •

* مسألة : وإذا مات الصبي عن امرأته ، وظهر بها حمل بعد موته ،

فالحبل ليس منه والنكاح ليس بنكاح ، حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد أنه كان لا يرى نكاح الصبيان ، شيئا الا مراهق قد يطبق مثله النساء •

وكذلك الصبية التي تراهى الحيض ، وتطيق الرجل ، ولا يرى مادون ذلك نكاحا •

واذا تزوج الخصى ثم مات أو طلق فهو والصحيح في الولد سواء ، وكذلك المجهوب اذا كانا ينزلان ، وان كانا لا ينزلان فلا يلزمه الولد ، وهو بمنزلة الصبي في الولد والعدة ، ودب خصى ينزل ويلقح ، وقد حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد أنه يكره أن ينكح الخصى المرأة وينهاه عن نكاحه •

وأما طلاق المجهوب فهو جائز ان كان كبيرا ، وكان يقول أبو عبيدة : أفضل ما تكون من وقت الاحتلام للرجال خمس عشرة سنة ، فاذا بلغ ذلك ولم يحتلم فهو بمنزلة الرجال ، وقد قال بعضهم : ثمانى عشرة سنة ، وقال بعضهم : سبع عشرة سنة •

وأحب القول لنا قول أبي عبيدة في هذا ، واذا زوج المجهوب وليه وهو لا ينفق فطلاقه باطل ، واذا مات عن امرأته ، وامراته في العدة والولد بمنزلة امرأة الصحيح • انقضى •

* مسألة : ومن جواب الفقيه أبى القاسم سعيد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن صالح الى من كتب اليه :

— ٢٠ —

سألنى سيدنا أدام الله عزه عن رجل استبرأ أمته التى يطؤها بحيضتين
بقولها : انها حاضت ، وأشهد بذلك ثم باعها أو أعتقها ، وادعت الحمل ، هل
يقبل قولها فى ذلك أم لا ؟

فكان قول الخادم : ان قولها مقبول اذا أنت بالولد الأقل من ستة أشهر
اذا تزوجت ، أو ما ملكها المشتري ، أو أقل من سنتين اذا أعتقها ولم
تتزوج ، وهو ما حفظته من الأثر وتلقفته عن ذوى العلم والبصر ، وكان
من كلام سيدنا أنه وجد فى كتاب الضياء ، أن قولها مقبول ما لم تزل عن
ملكه والعنق أزاله •

فاودت أن أوجد سيدنا طرفاً مما قلته من غير قطع على الأثر ،
ولا احصاء منى لجملته ، اذ العلم أكثر من أن يحصى ، ونقلت ذلك كما
وجدته وعبرته كما حفظته من كتاب بيان الشرع •

مما أجاب به الشيخ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم :

رجل له سرية يطؤها ، ثم انه رفع يده عن وطئها ، وأشهد على ذلك ،
واستترأها بحيضتين ، وهى بعد فى ملكه ، ثم أتت بولد على هذه الصفة
فيما دون ستة أشهر أو أكثر من ستة أشهر يلزمه الولد فيما بينه وبين
الله أم لا ؟ أو فى الحكم يلزمه عرفنى ذلك ؟

فعلى ما وصفت فقد يلزمه اذا ولدته غيما دون السننتين ،
والله أعلم •

أرأيت ان أشهد على نفسه برقع يده عن وطئها واستبرأها بحيضتين
ثم باعها ، ثم أتت بولد غيما دون ستة أشهر ، هل يلزمه الولد غيما بينه
وبين الله أو في الحكم بين لى ذلك ؟

فعندى أنه يلزمه ، والله أعلم • فانظر يا سيدنا كيف جعل الشيخ محمد
ابن ابراهيم الولد ولده ، وتلقه اذا ولدته لسته أشهر بعد أن قد باعها ،
وزالت من ملكه وقد استبرأها بحيضتين ، وأشهد على ترك وطئها ، وألزمه
ذلك في الحكم وفيما بينه وبين الله •

ولم يجعل زوالها من يده نافعا له في بطلان لحوق الولد به ، وانما
لحقه به اذا أتته الأقل من ستة أشهر ، ثم انه باعها وملك وطأها المشتري
يملك اليمين على قياد قول الشيخ محمد بن ابراهيم : ولزوجها بعد أن
استبرأها وأشهد على ترك وطئها ، وولدت الأقل من ستة أشهر لحق الولد
سيدها الذى زوجها ، ولعله في ذلك حجر فرجها عليه ، وتحليله لغيره كان
ذلك بتزويج أو بملك يمين ، فالحكم في ذلك لاتفاق الأمرين واحد •

وأما اذا أعتقها ولم تتزوج بعد العتق ، وولدت الأقل من سنتين ، وقد
استنترأها وأشهد على ترك وطئها ، فالولد ولده ويلزمه غيما بينه وبين

الله ، وفى الحكم لأن فرجها لم يحل لغيره كما كان فى الأولى حلال لغيره بالتزويج وملك اليمين ، وبين هذه والأولى فرق بعيد ، ولا يخفى على ذى بصيرة ، وقد تحيض الحامل •

وان كان لا يحكم عليها فى حينه بأحكام الحيض ، وهو من غير الأرحام ، واقرارها بالحيض ، واشهادها به على نفسها ، لا يزيل لحق الولد ، لأنه يحتمل أن الذى رأته وأقرت به هو من غيض الأرحام ، ورجعتها مقبولة ، كانت فى ملكه أو تزايله فى — نسخة — عن ملكه ما لم تتعد الأوقات التى فسرتها ، وعلقت بها لحق الولد ، وبينتها مع أن دعواها الحمل بغير صحة لا يوجب حكماً ، ولا يفيد علماً ، وإذا ولدت لحقه الولد على أى حال كانت فيه مقرة أو منكرة مدعية أو منفية اذا كانت الولادة فى الأوقات المذكورة صدر الكتاب •

ولو قالت : ان هذا الولد ليس هو ولده لما كان قولها حجة ، ولا قبل ذلك منها ، ولحق الولد والده على الصفات المتقدمة ، وكان ذلك له لازماً فيما بينه وبين الله وفى الحكم ، والله أعلم •

فان قال قائل : كيف يلزمه هذا الولد ، وقد نفته عنه ، وهى أعرف بنفسها ، قيل له ان اقرار المرء لا يلزم غيره ولا يبطل بقوله حقاً واقرارها هذا أن لو قبل لبطل فيه حق الولد من والده من الميراث وغيره من الحقوق التى يطول الشرح بوصفها •

وفي هذا كفاية عن كشفها ، وليس لها هنا حق يبطل بإقرارها :
والحكم اذا ثبت لا يزول بقول معارض بلا حجة ، والله أعلم •

ومن جواب أبى الحوارى ، وذكرت فى رجل له جارية يطؤها ، ثم
أشهد رجلين عدلين انى قد أمسكت عن وطء جاريته فلانة ، فاذا كان أنت
بولد ، هل يلحقه ؟

فعلى ما وصفت فقد يوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله اذا أشهد
شاهدين بترك وطء جاريته فلانة ، ثم جاءت بولد لم يلحقه ، وذلك اذا
جاءت بالولد فى الوقت الذى لا يلحق فيه الولد فى الوقت الذى لا يلحق
فيه الولد الزوج ، فقد وجدنا ذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله
بالشهادة ، والله أعلم •

والوقت الذى لا يلحق فيه الزوج الولد الى سنتين الا أن تكون هذه
الجارية زوجها أو باعها ، فان جاءت بولد لأهل من ستة أشهر من يوم باعها
أو زوجها فالولد لاحق بسيدها الأول ، وفى هذا ومثله أشياء كثيرة يطول
بشرحها الكتاب •

وقد وجدت قولاً شاذاً أنه اذا أشهد بترك وطئها ، وأنت بولد لسته
أشهر أو أكثر منها لم يلحقه ، وان باعها أو أزالها كان ذلك الاشهاد نافعا

له ، ولم يلحقه الولد ، وعندى أنه على معنى هذا القول لو ولدته لأقل من ستة أشهر أو أكثر فلا يلزمه اذ قد زالت من ملكه •

ولعل الذى وجدته سيدنا يخرج على معانى ما ذكرت من هذا القول قولاً مجملاً يقتضى التفسير ، ويمكن اثبات ما وجدته ، لأنه ربما أوقف على مسألة ، وأنها بلا اختلاف ، ثم أوقف عليها فى مكان غيره باختلاف كثير وأقوال بينة المنهاج ، واضحة البراهين والاحتجاج •

فتدبر سيدنا متفضلاً والذى حدد تسطير هذه الأحرف الدالة المشجعة على حضرته ، والقائدة الى حسن شيمته لازال ملاذا للجهل منا ، فيمد العذر — نسخة — الأمر لملوكه موثقاً ان شاء الله •

انقضى الذى من جوابه •

* مسألة : وعن رجل تزوج امرأة فوجدها حبلى ، فقال الزوج ليس منى ، وقالت المرأة هو منه كان يدخل على سراً ؟

قال : ان أقامت بينة أنه كان يدخل عليها سرا أو علانية ألزم الولد ولاعنها •

قال أبو المؤثر رحمه الله : ان تزوجها فولدت لأقل من ستة أشهر مذ

— ٢٥ —

ملكها فلا ملاءنة بينهما ويفارقها ولا حد عليها الا أن تقهر بالفجور ، أو تقوم عليها بينة أربعة شهود عدول •

وان ولدت لستة أشهر أو أكثر فلينفى الولد ولم يقذفها ، وقال : لا أدري لعلها أكرهت ، أو لعلها تزوجت زوجا غيرى برىء من الولد ، الا أن يحضر بينة أنه قد خلا بها ، وليس بينهما ملاءنة ، ولا حد عليها وعليه •

ومن غيره : قال : نعم قد قيل هذا ، وهو أيضا عن محمد بن محبوب فيما يوجد عنه ، وقال من قال : ان جاءت به لستة أشهر أو أكثر فنفاه ، كان بينهما الملاءنة ، ولا يلزمه الا أن يقر بالجواز ، أو تصح خلوته بها فتأتى به لستة أشهر أو أكثر مذ خلا بها •

ومن غيره : ومن جواب أبى عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله :

وعن رجل أقر أنه وطئ جاريته ، ثم جاءت بولد ، هل يلزمه هذا الولد ما لم يصح أن لها زوجا ؟

فنعم يلزمه •

قلت : فان تزوجها زوج بغير رأى سيدها ، ثم جاءت بولد ، أيلزم سيدها هذا الولد ؟

فنعم يلزمه ، وليس هذا بزواج اذا تزوجها بغير رأى سيدها •

✽ مسألة : وعن الشيخ أبى ابراهيم الأزكوى ، والشيخ أبى محمد عبد الله بن محمد رضى الله عنه :

أن الولد يلحق من النكاح الفاسد ، كما يلحق من النكاح الصحيح ، والله أعلم •

ومن غيره : ومما يوجد عن أبى الحسن : فى الرجل يتزوج ذات محرم منه مثل أمه أو أخته أو ابنته أو أحد من ذوات الصهر ، فجاءت بولد منه ؟

أن الولد ولدهما ، ويلحقهما النسب ، فاذا كانا جاهلين بالنسب والحرمة ، أو جاهلين الحرمة ، وعالمين بالنسب أو عالمين بالحرمة والنسب ، فاذا كان على سبيل التزويج ، وجاء بولد منه فالولد ولده •

✽ مسألة : امرأة طلقها زوجها تطليقة أو اثنتين ، فحاضت ثلاث حيض ، ثم تزوجت زوجها ، وساق إليها مهرها ثم مات قبل أن يدخل بها ، فوجدت حبلا ، فقالت : هو من وطء الأول ؟

قال : لا ميراث لها من الأخير ، وينزع منها مهرها الذى ساق إليها ، فيدفع الى الورثة •

— ٢٧ —

قلت : هان زوجها الأول الذى طلقها ، قال : ليس حبها منى ، وقد
حاضت عندى ثلاث حيض ؟

قال : اذا قال ذلك فكيف ألزمه الولد ؟

قلت : فهو للأخير ؟

قال : الأخير لم يدخل بها ، فكيف ألزمه الولد ؟

قلت : فعليها الحد ؟

قال : لا •

قلت : أرايت ان ولدت بعد ما تزوجها الأخير بأربعة أشهر ولدا
حسناً فعاش أليس يعلم أنه من الأول ؟

قال : بلى •

قلت : فماله لا يلزمه ؟

قال : كيف ألزمه وهو يقول لهم أغشها قبل أن أطلقها بسبعة أشهر ،
ثم طلقها فحاضت عندى ثلاث حيض من يعلم أنه كاذب ؟

وقال أبو نوح فيها : قيل ذلك ، وكان الربيع يقول هو للأول على
ما وصفت •

قال : ثم أعيدت عليه المسألة ، وقلت : ما تقول فيها ؟

إذا غرق بينها وبين الآخر ، ولم يشهد الأول على رجعتها حتى مات ، ولم ينتف ولم يسمع منه نفى ولا اقرار ، بك أن يعلم أنه من الأول ، أو جاء أمر بين واضح أنه منه ، ورثته واعتدت ، والولد ولده يرثه ، وتستأنف عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا من يوم مات •

ثم قال من بعد ذلك : ان جاء أمر واضح أنه من الأول ألزم الولد ، ولاعنها ان أبى أن يقر به ، والولد ولده ان كان يدخل عليها سرا أو علانية •

قلت له : فما الواضح عندك ؟

قال : اذا تزوجها الآخر ، ثم تحرك الولد لذلك الوقت ، ولا يختلف فيه أنه تحرك من الآخر بذلك الوقت ، ثم قالت هو من الأول ، ألزم الولد وهي امرأته ان شاء ، وان أنكر الولد لاعنها ، وان صدقها راجعها وهي امرأته •

✽ مسألة : وقيل عن هاشم :

النطفة تبقى أربعين يوماً في رحم المرأة نطفة ، ثم تصير علقة ، ثم للم تزل علقة الى أربعين يوماً ، ثم تصير مضغة •

ومن غيره : وقد قيل تبقى أربعين يوما أيضا مضغة ، فذلك أربعة أشهر ، ثم تنفخ فيه الروح على أربعة أشهر ، هكذا قيل ، والله أعلم بالغيب وما تكنه الأرحام •

✽ مسألة : وسألته عن امرأة كابرها عبدها غوطئها ، فولدت منه ولداً ؟

قال : الولد ولدها يرثها وترثه ، والعبد عبدها لها استخدام وبيعه •

✽ مسألة : ومن الأثر : واختلفوا في المرأة يتزوجها الرجل ، فولدت على أقل من ستة أشهر ؟

فقال من قال : لا صداق لها عليه ، ولا يلزمه الولد ، لأنها قد استحققت التهمة ، وقال من قال : عليه الصداق ، لأنه تزوج على شبهة ، ويدراً عنها الحد بتلك الشبهة ، وأما الولد فلا يلزمه على حال ، ولا نعلم في ذلك اختلافا •

✽ مسألة : وعن صبي هلك ولدت أمه بعد موته من زوج لها غير أبيه ؟

قال : ان ولدت لأقل من ستة أشهر ورثه ، وان ولدت لستة أشهر لم يرثه •

— ٣٠ —

وقلت : فان وطئها قبل موت الصبي ، ثم أمسك عن الوطء ، ومات
الصبي وانتظرت المرأة وظهر حملها ، فولدت لسنتين ؟

قال أبو عبد الله : يرثه •

* مسألة : وأما الحد الذي يلحق فيه الولد فهو الى سنتين كانت
مطلقة أو مميّنة اذا جاءت به لسنتين أو أقل مذ طلقها أو مات عنها ، لحق
والده ، وان جاءت به الأكثر من سنتين فلا يلحقه به ، فافهم ذلك •

* مسألة : ومن جواب الأبى سعيد :

سألت رحمك الله عن رجل تزوج صبية لم تبلغ ، ولا بلغ أترابها ،
فدخل بها ، ثم غاب عنها سنة أو أكثر ، ثم قدم وقد جاءت بولد غيرت
التزويج ، أو رضيت به زوجها ، هل يلحقه الولد ؟

فمعى أنه اذا دخل بها وهى بحد من يلد ، أو صارت بحد ذلك قبل
أن تخرج من حكم فراشه ، فإنه يلحقه عندى الولد ، ولا ينظر فى غيبة
الزوج اذا صح الجواز فيما يمكن وجوب حكم الولد بحال •

وقلت : ان كان قد بلغ أترابها ، ثم وطئها وغاب عنها سنة أو أكثر ،
ثم جاءت بولد ، هل يلحقه ؟

— ٣١ —

فمعى أنه يلحقه فى بعض القول ، لأن ذلك عندى حال من يمكن أن تحمل
وتلد فى بعض القول •

✽ مسألة : وقيل اختلف فى المرأة اذا ادعت ولداً ولم تصح لها
به الولادة مما ثبتت به ولادتها ؟

فقال من قال : ان المرأة لا يلحق بها الولد على سبيل الاقرار بالولد ،
وقال من قال : انه يلحق بها كما يلحق الرجل •

✽ مسألة : وسألته عن رجل تزوج امرأة فجاءت بولد فقال : انما
تزوجتها منذ أربعة أشهر ، وقالت هى : تزوجنى منذ سنة ؟
قال : القول قولها •

✽ مسألة : وأما الذى جامع امرأته وعزل عنها الماء ، ثم جاءت
بولد لسته أشهر أو أكثر من ذلك أو أقل ، فان كانت امرأته كأحكام ما يلزم
المولد الولد ، ولا ينفعه ذلك العزل فى معنى الولد عن لزومه ، بل يضره
ذلك فى معنى الاثم ، اذا لم يكن ذلك بأمر زوجته •

✽ مسألة : ورجل غاب عن زوجته بعد أن دخل بها الى بلاد
الزنج والصين ، أو غير ذلك ، وزوجته بعده تحمل وتلد ولداً بعد ولد ،
أيلزمه كل ولد أتت به بعده أم لا ؟ أنكر أم لم ينكر الى أن مات فى غيبته ؟

قال : أما الولد الأول فلا حق به بلا خلاف بين أحد ، لأن « الولد للفراش وللعاهر الحجر » وأما الأولاد الآخرون بعد الولد الأول ، وهو غائب حيث ذكرت ، ولا يمكن وصوله اليها ، حيث لا يعلم أحد ، ويرجع الى موضعه •

فقد اختلفوا فيهم : فمنهم من قلل : جميع ما ولدت أولا وآخرها هو لاحق بالزوج بالسنة ، لأن « الولد للفراش وللعاهر الحجر » • والقول الآخر : أن الأول هو الذى يلحق ، ولا يلحق ما ولدت بعده من الأولاد لأنه لا يمكن من بلد الزوج أن يصل الى عمان ، ويرجع من حيث لا يراه أحد ، فيكون عندها وهذا محال •

والحجة ما قد قالوا ، وأما قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فان الرجلين اختصما في ولد جارية أحدهما سعد ، قال أحدهما : ولد أخى أوصانى أنه ولده ، وقد مات ، وقال صاحب الجارية : هذا ولدى ولد على فراشى •

قال النبی صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » معنى أنهم ادعوا ولداً لهم من جارية هي فراش له ، فهو أولى به بولدها منه ، والله أعلم ، ولا تنفعه هنا حجة ، والحجة ما وصفنا •

— ٣٣ —

✽ **مسألة :** وإذا كانت امرأة حاملاً فماتت ، وقد خرج بعض ولدها ، أهو حى لم يتم خروجه فلا يخرج من بطنها ، فإن مات الولد فى — نسخة — من بطنها ولم يعرف أذكر أم أنثى ؟

فمن موسى بن على : أنه يرثها ، فيكون له نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى •

✽ **مسألة :** وفى الخصى والمحبوب والعنين ، إذا تزوج أحدهم امرأة فجاءت بولد ؟

قال : الولد يلحقه بالسنة : « والولد للفراش وللعاهر الحجر » •

فإن تزوج أحد من هؤلاء مطلقة رجل ثم طلقها ؟

لم يكن للمطلق أن يراجعها ، لأن السنة جاءت عن — نسخة — بقول النبى صلى الله عليه وسلم : « حتى يذوق عسيلتها » وهؤلاء معدوم منهم الجماع •

✽ **مسألة :** قال : ابن الفرائس :

الذى له حكم الولد هو الزوجة أو الأمة الذى وطئ زوجته وطئاً حراماً ، والعاهر فيما قيل : الزانى ، ولا يقبل فى هذا الولد شهرة من

(م ٣ — الخزائن ج ١٢)

بنيه ولو كثروا ، فيما ينقله عن نسبهما ، ويلحقه بغيرهما ، ولا باقرار
مقر بها اذا ولد على فراشهما ، لتبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم

✽ مسألة : عن موسى بن أبي جابر :

في رجل توفي وله والدته لها زوج ، فان كان بها حمل قد نفخ فيه
الروح ، والا لم يرث ميت ميتاً ♦

قال غيره : قد قيل في هذا ان جاءت به الأهل من ستة أشهر ورث ، وان
جاءت به لستة أشهر من موت أخيه لم يرث ، لأنه يمكن أن يكون حمل
به بعد موت أخيه ، وقال من قال : يرث الى تسعة أشهر ♦

وقال من قال : اذا لم يطأها من حين مات ربيبه فجاءت بالولد لستين ،
كان ولده وورث أخاه ، وان جاءت به لأكثر من ستين لم يرث ♦

✽ مسألة : قلت له : وجدت في الأثر عن موسى بن أبي جابر
في امرأة ولدت بعض ولدها وصاح الولد ، ثم ماتت قبل أن تضعه ، ثم
مات ولم يعلم ذكر ولا أنثى ؟

قال : ميراث الولد المشكل كميراث الخنثى ، قال : حسن ما قال : وهو
قول موجود ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم في المولود اذا ولد : « أنه لا يرث

— ٣٥ —

ولا يورث حتى يستهل صارخاً « معناه حتى يرفع صوته بالصراخ ، ليستدل بذلك على أنه سقط الى الأرض •

❖ **مسألة :** وعن رجل طلق زوجته وهى حائض ، ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر ، فأنكر هو الولد ، هل يلزمه ؟

فعلى ما وصفت ، فان الولد يلزمه الى سنتين حاضت أو لم تحض ما لم تزوج •

قال أبو سعيد : يلحقه الى سنتين منذ طلقها ما لم يأت بولد من زوج لسته أشهر أو أكثر مذ دخل بها •

❖ **مسألة :** وقد قال من قال فى زوجة المفقود اذا تزوجت فى الأربع سنين ، فجاءت بولد : ان الولد ولد الزوج المفقود ، لأن « الولد للفراش وللعاهر الحجر » •

❖ **مسألة :** من منثورة أبى محمد :

رجل تزوج امرأة ودخل بها ، ثم انه غاب عنها سنين عدة •

قلت : هل يلحق به الأولاد من بعده ؟

فقال : أما فيما بينه وبين الله ، فانهم يلحقونه ، وأما فى الحكم فانهم

— ٣٦ —

يلحقونه ، وذلك اذا لم يكن فى حال ما لم يجز أن يكون الأولاد منه ،
وفى نسخة : فيحال ما يمكن أن يكون الأولاد منه ♦

قلت : ما حال المرأة ؟

قال : امرأته على ما كانا عليه ♦

قلت : فانها أقرت أنها زنت ، أيسعه المقام معها ؟

قال : فيه اختلاف ان شاء صدقها ، وان شاء لم يصدقها وأمسكها ♦

قلت : فالصداق ؟

قال : فيه اختلاف منهم من أوجب عليه الصداق بالوطء ، لقول النبى
صلى الله عليه وسلم : « لكن موطأة صداق » ومنهم من لم يوجب لها
صداقاً ، لأنها خانته نفسها ، وأباحت فرجها ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : وسألته عن رجل تزوج امرأة ، ولم يدخل بها ،
ولا صحت له الخلوة بها ، فجاءت بولد لأكثر من ستة أشهر ، هل يلزمه
إذا صح التزويج ؟

قال : فمعى أنه قيل لا يلزمه حتى تصح الخلوة منه بها ، أو يقر بذلك
فى ستة أشهر فصاعداً من بعد التزويج ♦

— ٣٧ —

قلت : فان صحت الخلوة له بها ، ولم يجامع أو جامع ولم ينزل
هل يلزمه الولد اذا أنكره ؟

قال : معى انه قد قيل اذا جاءت به لسته أشهر ، فصاعداً بعد الخلوة
لزمه الولد ، ولا ينفعه انكاره فى الحكم •

قلت له : فهل يسهه انكار هذا الولد فيما بينه وبين الله ؟

قال : اذا علم أنه ليس بولده فيما لا شبهة فيه ، وقدر أن يمتنع عن
مالا يلزمه فيه ، والسريرة مما قد لزمه فيه فى الحكم فى العلانية جاز
له ذلك ، ولا ينفعه انكاره لهذا الولد فى الحكم اذا ثبت على غراشه
ودعواه باطل لا تنفعه فى الحكم ، وتضره فيما يظهر على نفسه من انكاره
الحق الذى هو ثابت عليه •

قلت له : فاذا جامع جماعاً يوجب الغسل فالولد ولده على حال
أنزل أم لم ينزل ؟

قال : نعم معى كذلك فيما قيل •

قلت له : فان قضى حاجته فى سائر بدننها غير الفرج فمسالت النطفة
فدخلت فى الفرج ، ولم يجامع فجاءت بولد لسته أشهر أو أكثر منها منذ
دخل بها ، هل يلزمه الولد ؟

قال : فاذا كانت ثيباً ، فمعى أن الولد يلزمه اذا ولجت النطفة في
الفرج ، فان كانت بكراً فمعى أن الولد لا يلزمه فيما قيل ، لأنها لا تنشف ،
وأحسب أن بعضاً يرى عليها الغسل على حال اذا نزلت النطفة في فرجها •
فاذا ثبت هذا ، ثبت الولد بنزول النطفة كانت ثيباً أو بكراً معى
بحكم النطفة من الزوج •

قلت : فان سالت النطفة حتى دخلت أول الفرج فلم يعلم هو ،
ولجت الى والج الفرج أم لا ، وادعت هي أنها قد ولجت فجاءت بالولد
لسته أشهر أو أكثر منذ ذلك الوقت ، هل يلزمه الولد بادعائها أنها قد ولجت
في والج الفرج ؟

قال : الله أعلم اذا صح معه أنها قد دخلت الفرج ، وجب عليه ذلك
عندى على معنى ما قيل انها تنشف ، وما لم يصح معه ذلك فالله أعلم ،
لا ألزمه في الحكم مالا يصح ، وما أولاه بالشبهة عندى •

قلت لله : فان أراد أن يصدقها في ذلك ويقر بالولد ، أيسعه هو ذلك
في الجائز أن يقر به ويورثه ماله ؟

قال : فمعى أنه لا يقر به على القطع الا حتى يعلم أنه يلزمه ولا ينكره
في مواضع ما هو محكوم عليه به ، ولكنه ان قال انه قد كان ما قد اثبت به

— ٣٩ —

على لزومه فيما بينى وبين الله أم لا ، وما لزمنى فيه فأنا دائن فيه بما يلزمنى ويسعه ذلك فى السيرة ♦

وان سكت عنها ولم ينكر دعواها ، ولم يقر به فيما لا يسعه الاقرار به ، وسعه ذلك عندى ♦

قلت له : فان أصابته الجنابة فمسخها بخرقة أو بشيء من الأواني ، فأخذ هى ذلك الذى فيه النطفة ، وأدخلته فى فرجها فحملت وجاءت بولد لستة أشهر أو أكثر ، هل يلزمه الولد فى الحكم أو الجائر ، أو يسعه الاقرار به ♦

قال : أما فى الحكم فإذا خلا بها فجاءت بالولد لستة أشهر منذ ذلك فصاعداً ، فعندى أنه يلزمه ، وأما فيما يلزمه ويجوز له ، فلا يبين لى ذلك عليه اذا كان من غير فعله ♦

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع ♦

✽ مسألة : ومن غيره : ان الولد يلحق أباه اذا جاءت به أمه لأقل من سنتين ، وعليه لها الخفقة ، قول منذ طلقها ، وقول منذ طلبت ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : عن الشيخ أبى نيهان :

وفى ولد الزنى ، هل يكون وارثاً لأبيه ؟

— ٤٠ —

فنعم على قوك ، وبلى في قول آخز ، والله أعلم •

* **مسألة** لغيره : ان المرأة اذا اتخذت خدناً ، وانقطع مع بعضهما البعض لحقه الولد اذا ادعاه ، وأما المسافحة لا يلحق ولدها أحداً ، وهذا فرق ما بين المسافحة والمتخذة خدناً ، والله أعلم •

* **مسألة** : الصبحى :

ولد الزنا هل تجب له مئونة على أبيه الزانى بأمه في الحكم وفيما بينه وبين الله ؟

قال : فيه اختلاف ، والله أعلم •

* **مسألة** : ابن عبيدان :

واذا لم يصح دخول الرجل بالمرأة فلا يلزمه الولد ، والولد ولدها الا أن يقر الزوج أنه دخل بالمرأة ، أو يصح بشهادة شهود أنه دخل بها •
أرأيت اذا قاللت المرأة : انه تزوجها منذ تسعة أشهر ، وهذا الولد ولده •
وقال الزوج : انه تزوجها منذ أربعة أشهر ، وليس هو ولده ، القول قول من منهما ؟

قال : ان القول قول الزوجة والولد ولده ان كان قد دخل بالمرأة ، والله أعلم •

✽ **مسألة:** ومنه : وفي المرأة اذا زنت ولها زوج ، وجاءت بأولاد ، وأرادت التوبة ما خلاصها ، وان مات زوجها وورثوه ، وهي تعلم أنهم ليسوا بأولاده ، هل يحل لها الأكل مما ورثوه ؟ واذا ماتوا وورثتهم ، هل يحل لها ذلك ؟ واذا غاب الزوج وأتت زوجته بأولاد في غيبته يلحقونه أم لا ؟

قال : ان الأولاد للفراش وهو الزوج ، والأولاد يرثون أباهم وهو يرثهم ، وحفظت من آثار المسلمين مؤثراً بعينه أن الرجل اذا وطئ زوجته ، ثم سافر عنها سنين ، ثم قدم من سفره فوجد عند زوجته أولاداً •

فقال بعض المسلمين : ان الولد الأول للزوج وهو ابنه ، وقال بعض المسلمين : ان الأولاد كلهم للزوج ، وهذا القول الأخير هو الأكثر •

وفي موضع لا يلحقونه فيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم فهم يلحقونه وذلك اذا لم يكن فيحال يمكن أن تكون الأولاد منه ، والمرأة زوجته على ما كنا عليه •

قال الشيخ سالم بن صالح : وجدت في الأثر أن المرأة اذا كان عندها يقين أن أولادها ليسوا من الزوج وأنهم وارثوه في ظاهر الحكم ، فلا يحل لها الأكل مما ورثوه ، وحرام عليها في ذلك ، وكذلك ان انتقل اليها من أولادها بالميراث فلا يحل لها ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : الفقيه مهنا بن خلفان :

في رجل زنى بامرأة ثم تزوجها وأتى منها بأولاد ، هل يلحقونه ويورثونه ويكونوا أولياء في تزويج أخواتهم ، لأنى وجدت في آثار المسلمين أن الولد يلحق أباه من النكاح الفاسد مثل ما يلحق من النكاح الصحيح ؟

قال : ان مثل هذا النكاح عندى أشبه بالزنى البصريح ، اذ هو أصله وأساسه ، فيكون ما بعده محمولا عليه ، اذ هو بيع له ، وان كان قد أوتى به في أول أمره على النكاح ، فذلك لا يجوز له عن حكمه الثابت في أصله .

ويؤيد ذلك ما يروى عنه عليه السلام فيما أرجو ، وهو : أيما رجل زنى بامرأة ، ثم تزوجها فهما زانيان ما اجتماعا أو ما اصطحبا — الشك منى — وعلى كلا اللفظين فالمعنى واحد فيهما متقارب .

وأما الولد الحادث عليهما من هذا النكاح الفاسد فهو ولدتهما ، ولاحق نسبه بهما ، لأن الولد يلحق بأبيه من النكاح الفاسد كما يلحق به من النكاح الصحيح ، وخاصة اذا كان حدوثه على المخادنة باطلا من من بعضهما لبعض ، لا سفاحاً منها له ولغيره ، فيكون بذلك مجهولاً لمن هو له من الآباء .

واذا ثبت الولد محكوماً به له في نسبه دون غيره على ما تقدم القول فيه ، فيكون حكمه حكم سائر الأولاد في جميع أحكامه من ميراث وتزويج

— ٤٣ —

من يلى تزويجه من النساء الذى يثبت كونه ولياً لهن غير ذلك من سائر الأحكام عموماً ، اذ لا أرى وجهاً لتخصيص شيء منها دون شيء بعد ثبوته ولداً له فى ظاهر الحكم ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبى :

ومن طلق زوجته ثلاثاً ، ثم وجد ولداً مرمياً فى البلد ، ولم يعرف أمه ، فادعته هذه المطلقة أنه ولدها من مطلقها ، وذلك فى السنتين ، وأنكره مطلقها ، ما القول فى هذا ؟

قال : اما على نفسها فقول مقبول ، واما على أبيه ففى قبول قولها اختلاف ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

وفى رجل عقد التزويج على امرأة ، ولم يدخل بها حتى مضى ليه ستة أشهر أو أقل أو أكثر ، ثم حولها ومكثت عنده شهرين أو أقل أو أكثر ، وولدت فأنكر الزوج الولد ، فلما حضر عند الحاكم أقر الرجل أنه دخل بها منذ شهرين ، وقالت هى : انه دخل بها مذ ستة أشهر ، أو أكثر أو قالت هى : انه كان يدخل عليها سراً ، وأنكر هو ذلك ؟

قال : اذا أقر الزوج أنه دخل بها منذ شهرين ، وقالت هى : انه دخل

بها منذ ستة أشهر ، فالقول في هذا قول المرأة ، والولد ولده ، ويكون الزوج مدعيا ، وأما إذا لم يقر الزوج بشيء وادعت عليه المرأة أنه كان يدخل عليها سرا ، وأنكر هو ذلك ، فالقول في هذا قول الزوج ، والله أعلم •

✽ مسألة : الشيخ ناصر بن خميس :

في امرأة طلقها زوجها واحدة أو أكثر ، ثم لبثت من المدة بعد ذلك ، ما يمكن فيه انقضاء العدة ، ثم أقرت بحضرة شاهدي عدل أنها قد انقضت عدتها ، وأنها قد حاضت ثلاث حيض مذ طلقها زوجها ، وأن ليس بها حمل من مطلقها المذكور ، ثم بعد ذلك ولد ولداً لأقل من سنتين منذ طلقها زوجها هذا ، أو الأقل من ستة أشهر منذ تزوجت غيره ، ان كانت قد تزوجت غيره ، أيلحق هذا الولد مطلقها أم لا ؟

قال : إذا جاءت بولد لأقل من سنتين منذ مات عنها زوجها أو طلقها ، ولم يكن صح لها زوج يزول به حكم الفراش عليها لغير الزوج الأول ، فإنه يلحق الزوج الأول ، وليس اقرارها بانقضاء العدة يزيل نسب المصبي عن أبيه ما لم تتزوج ، وتأتى به بعد الترويج لستة أشهر منذ دخل بها الآخر ، فإن لم يكن كذلك لزم الولد الزوج الأول لثلا يضع نسبه •

فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ دخل بها الآخر ، وأكثر من

سنتين مذ طلقها الأول ، أو مات عنها ، فالولد ولدها ، ولا يلحق واحداً منهما في الحكم ، ويدراً عنها الحد •

فان جاءت به لسته أشهر مذ دخل بها الآخر ، وأقل من سنتين مذ طلقها الأول أو مات عنها ، كان الولد ولده ، لأن ذلك فراشه لا يزول عنه حكم الفراش الا بفراش آخر ، أو انقضاء النكاح الذي يكون فيه حكم فراشه اذا صحت الولادة فيما يجب به الولد أن المرأة ولدت في ذلك بشهادة القابلة ، أو بغير ذلك من الصحة من الشهادات ، والله أعلم •

* مسألة : المصحى :

والولد اذا جاء لسته أشهر ، أو لسنتين ، أيكون قد خرج عن حكم الأول حتى ينقص عن ذلك ، أم هو للأول حتى يزيد عن ذلك ؟

قال : اذا كمل له ستة أشهر خرج عن حكم الأول ، وكذلك اذا كمل له سنتان خرج عن حكم الأول ، ولعل الحدود تختلف في حكمها ، قول حتى يزيد على السنتين أو السنة الأشهر زيادة قليلة ، والله أعلم •

* مسألة : ومنه : في امرأة طلقها زوجها لأكثر من سنتين ، ولها

منه ولد فمات ولدها ، وولدت بعده ولداً من غير زوج الى كم يرث ولدها من أخيه بعد موته الى ستة أشهر أم الى سنتين ؟

قال : يرث أخوه منه قبل انقضاء السنتين اذا لم يكن لها زوج ، ويحكم بالحمل للزوج ما لم يجاوز السنتين * ويوجد عن الشيخ أبى محمد قال : ولو جاوز السنتين الى الثلاث أو الى الأربع هكذا عنه فى لحوق الولد *

وقال أبو عبيدة : ولو الى سبع سنين ، وهو قول بعض قومنا *

قال أبو سعيد : اذا صح الولد للفراش وهو الزوج فلا حد فى اللحق به فيما أحسب ، وهذا فى بعض المذاهب ، والله أعلم *

✽ مسألة : ومنه : وفى صبي تزوج امرأة بالغة ، وولدت له ولداً ، فأنكره الصبي وأهله ، لمن حكم هذا الولد ؟

قال : اذا كان الصبي غير مراهق ، ولا ينزل مثله ، فلا يلحقه الولد ، ولو صحت الخلوة وجاءت به فى حال يلحق به أن لو كان بالغاً *

وان كان بولد لمثله ، فاذا جاءت به لستة أشهر فصاعداً لحق به ، وان التبس أمره فالصبي صبي حتى يصح بلوغه ، واذا كانت تحت صبي ، فالولد ولدها ، وان كانت تحت بالغ فدخل بها ، وجاءت به فى وقت يلحقه فالولد ولده ، ولو أنكره جميعا ما قبل منهما ، والله أعلم *

✽ مسألة : من منثورة أبى الحسن رحمه الله :

وعن رجل تزوج امرأة وولدت منه أولاداً ، ثم صح أنها أخته من

الرضاعة ، أو أخته من النسب ، أو كان نكاحا فاسداً ، أيكون الأولاد لاحقين به أم لا ؟

قال : نعم لاحقون في الحكم ، وهم أولاد له ، لأن الولد يلحق بالنسب به من النكاح الفاسد ، كما يلحق النكاح الصحيح •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن أبي النخاري : وعن امرأتين ولدتا في موضع واحد ، وعندهما قابلة فولدت والدّة غلاماً ، والأخرى جارية ولم تدر القابلة لمن الجارية ولن الغلام ، وكذلك المرأتان لا تدريان من يعطى الغلام منهما ؟

فعلى ما وصفت ، فان كانت المرأتان أخذت كل واحدة منهما واحداً ، وصار في يدها ، أو أخذت احدهما ولم تأخذ الأخرى ، فقد قيل عن موسى ابن أبي جابر في هذه المسألة أنه قال : من كان في يده شيء فهو أولى ، وان كانت المرأتان لم تعرفا الولدين ، ولم تعرف احدهما ولدها ، لزمهما جميعاً ، ويرضعنهما جميعاً ، حتى يكونا محرماً منهما ، ويكونا أخوين من الرضاعة ويكون لهما محرماً ، ويرثانها جميعاً ، ويرث الوالدان من كل امرأة نصيب أنثى ونصيب ذكر •

وكذلك المرأتان ترثان جميعاً من كل واحد ميراث واحدة ، فيقسمانه

— ٤٨ —

بينهما ، فهذا على قياس ما وجدنا عن محمد بن محبوب رحمه الله : في رجل هلك وله ولد وعبد ، فلم يعرف أيهما ولده ؟

فقال : هما ولداه يرثانه جميعاً ، ويكونان حرين والحكم فيهما حكم الأحرار ، والله أعلم بالصواب ♦♦

✽ مسألة : مما وجدت مكتوباً على أثر شيء يرفعه محمد بن أبي غسان ، عن أبي المؤثر ، هكذا وجدت مكتوباً يهودية ونصرانية ومجوسية ومسلمة ، ولدت كل واحدة منهن غلاماً في أرض مفازة لم تعرف ولدها من سواء ؟

قال : الاسلام أولى بهم ، ويجبرون عليه اذا بلغوا ، ومن لم يسلم قتل ، والمسلم يرثونه ويرثهم وهم بنوه ♦

✽ مسألة : وقيل عن موسى بن أبي جابر في امرأتين ولدتا في وقت واحد ، ومعهما قابضة واحدة ، فوضعت ولد هذه على حدة ، وولد هذه على حدة ، ثم رجعت فأعطت احدهما الذكر ، واحدهما الأنثى ، فادعت التي معها الأنثى الذكر ، وقالت التي في يدها الذكر : هو ولدي ؟

فقال : كل واحدة أولى بما في يدها حتى يأتي المدعى بالبينة ♦

✽ مسألة : وعن امرأة كانت راكبة في السفينة في البحر وهي حامل ،

ثم انكسر المركب وغرق من كان فيه ، فوجدت هذه المرأة بالساحل من بعد أيام مئنة ، وتحتها ولد حي ، أكون ابنها ويرثها ، وينسب النى أبيه ؟

فعلى ما وصفت ، فلا يكون هذا ابنها ، ولا يرثها ، ولا ينسب الى أبيه ، ولا اليها الا أن يصح ذلك بالبينة أنه ولدها ، والله أعلم بالصواب •

✽ مسألة : وجدت بخط القاضى أبى زكريا يحيى بن سعيد :

سألنى رجل من ناحية نخل بالرسحاق ، عن امرأة من أهلها وهى حبلى ، فوجدها أهلها قد ماتت وصبى على صدرها ، ولم يعلم أنه ولدها أولا ، ولا حضرها أحد ؟

فأجبتة ألا يلحق الولد بها ، فرفع الى أنه يوجد فى كتب أبى محمد نجدة أن الولد يلحق نسبه بها ، ولا يلحق نسب زوجها الذى حملت منه ، فعجبت من ذلك حتى لقيت أبا بكر أحمد بن محمد بن أبى بكر السعالى ، فحفظ فيها أنه لا يلحقها ، ولا يلحق زوجها •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : ومن غيره : وعن ورد بن أحمد رحمه الله :

وفى امرأتين ولدتا فى موضع واحد ، وأخذت واحدة ذكراً ،

والأخرى أنثى ، فقالت كل واحدة منهما ان الذكر لها ، كيف الحكم في ذلك ؟

قال : ان كان في يد احدهما شكل أولى بما في يده ، وان لم يكن في يد احدهما تقارعا على الأولاد بالقرعة ، وان كان معهما قابلة فهي مصدقة فيما تشهد به بينهما ، والله أعلم .

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وعن رجل أقر بولد من زنى ، وقالت أمه : صدق ؟

قال أبو المؤثر : ان تقاررا أنه ولد زنى فلا يلحق به ، وله الحجر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان أقر أنه ولده وأقرت بذلك أمه ، واجتمعا على ذلك ، فهو ولده ، كما أقر ، لأنه يمكن أن يتزوجها في السرية ، فإذا أقر به وصدقته أمه ، لحق به ونسبه والولد يرثه .

✽ مسألة : ومن جواب أبي عبد الله محمد بن الحسن :

وقلت : ما تقول : ان قال : خلاثة زوجتى لى منها ولد ، أو كل ولد ادعته أنه منى هو ولدى ، فقالت : هذا الولد منه ؟

فعلى ما وصفت ، فما أقر به من أولادها وصدقته على ما ادعى ثبت اقراره بالولد ، ولحقه نسبهم ما لم يكن لها زوج تلك على غرائشه .

✽ **مسألة :** ومن جوابه : سألت رحمك الله عن رجل وامرأة مجتمعين على الحرام ، الى أن ولدت منه ولداً أو لم يكن بينهما تزويج من أول أمرهما الى آخره ، ولم يقر بالولد الى أن حضره الموت ؟

فعلی ما وصفت ، فقد وجدت في جواب الشيخ أبي الحواري رحمه الله ، أن ولد الزنى يلحق بالآب إذا أقر به الآب ، ونحن نأخذ بهذا القول في ولد الزنى إذا أقر به الآب ، فهو لاحق به .

وقال بعض الفقهاء : لا يلحق به إذا كان ولد زنى ، وهكذا وجدت في جوابه في ولد الزنى ، وأما إذا اجتمعا على الحرام بينهما ، ويظهر للناس أنه تزوج بها ، وولدت منه على هذا الاجتماع — لعله — الاجتماع ، فهو لاحق بأبيه على كل حال ، إذا اجتمعا على الحرام ، وقال : انه قد تزوج بها ، وهكذا وجدت في جوابه أيضاً .

✽ **مسألة :** ومن زنى بامرأة ، فليس له أن يقر أن ولدها منه ، وإن أقر بولد من زنى ، فإنه لا يرث ولا يزوج الحرمة ، ولا يأخذ من المرم .

✽ **مسألة :** ومن غيره : عن أبي الحسن رحمه الله :

وإذا أقر الرجل بولد من زنى وصدقته أمه ؟

فقال من قال من المسلمين : انهما يصدقان على نفسيهما ، ولا يصدقان

على الولد ، ويكون الولد تبعاً لهما ، ويرثهما ولا يكون يلحق نسبه
بنسب أبيه •

وقال من قال : لا يورث الولد إذا أقر أنه ولد زنى ، وإن أقر بولد
ولم يكن شهر لهما تزويج ثبت اقرارهما في الولد ، وورث الولد أباه وأمه ،
وكان نسبه لاحقاً بنسب أبيه •

✽ مسألة : قيل لأبي سعيد :

غلاقرار بالولد ، والاقرار بالوطء أكله سواء ؟

قال : معى انه قد يوجد اذا شهد شاهد أنه أقر بالولد ، وشهد آخر
أنه أقر بوطء أمته ، فجاءت بالولد في وقت ما يلحق به ، لحقه الولد ، وقد
انقضت الشهادة •

فإذا كان المعنى هكذا كان اقراره بالوطء يشبه اقراره بالولد ، اذا
جاءت بالولد على معانى أحكام ما يلحق به الولد ، وقال : ان الاقرار
بالولد أثبت معنى من الاقرار بالوطء الذى يلحق بمعناه الولد •

✽ مسألة : قد جاء الأثر بأنه يجوز الاقرار بالولد والوالدين في

أسباب الميراث ، وجاء الأثر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« الولد للفراش وللعاهر الحجر » واجتمعت الأمة من أهل العلم بتأويل الأخبار ، أن الفراش الزوج وأن العاهر الزانى •

ثم اختلفوا فى الاقرار بالولد من الزنى ، فقال من قال : انه يجوز الاقرار بالولد من الزنى ، لأنه ولد ويجوز به الاقرار ، وقال من قال : لا يجوز الاقرار بولد الزنى ، لقوله النبى صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فالعاهر لا حق له فى الرحم كان يملكه زوج أو لا يملكه زوج •

وقال من قال : انه يجوز اقراره بالولد من الزنى اذا لم يكن للمرأة زوج ، لأنه اذا لم يكن هنالك زوج ، فالفراش من أسباب الولد ، غير مقطوع أحكام الولد عنه ، فانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » فليس هاهنا فراش ، والولد لصاحب النطفة ، اذا لم يكن ثم أحد يستحق الولد •

وقال من قال : انه اذا كانت المرأة تعرف بالسفاح مسرعة بالزنى ، لم يلحق ولدها أحد ، لأنه مثبت مباح فى الحكم ، وأما ان كانت متخذة خدنا ومتخذها خدناً ، وهى المنقطعة الى الرجل ، أو منقطع اليها ، فهذا يلحقه ولد هذه ، لأن الخدن غير المسافحة ، وان كان ذلك كله حراماً لقول الله عز وجل : (غير مسافحين ولا متخذى أخدان) •

✽ **مسألة :** وقيل في رجل هلك وترك ولدين ، فأقر أحدهما بولد من جارية أبيه أنه ولده ، وأقر الثاني أنه ولد لأبيه وهو أخوه ؟

فلهذا الولد ثلث نصيب الذي أقر به أخوه ، ويلزمه الذي أقر أنه ولده كما أقر به .

✽ **مسألة :** والمأخض ان استطاعت القابلة ألا تنتظر الا أن تضطر الى ذلك .

✽ **مسألة :** ومن جامع ابن أبي محمد :

اختلف أصحابنا في المرأة تزنى ولها زوج ، وينكتم عنه زناها ؟

فقال بعضهم : لا تستحق على زوجها حقاً اذا أوطئت على فراشه ، وخانته في فرجها ، وقال بعضهم لا أبطل صداقتها عنه اذا استتر عنه زناها .

واتفقوا على بطلان صداق المرتدة عن الاسلام ، وهو اتفاق الأمة ، ومن أبطل صداقتها رد حكمها الى المرتدة قياساً فقال : لما كانت المرتدة أدخلت الحرمة على زوجها بزناها الذي هو فعلها ، كانت مساوية للمرتدة ، وحكمها في بطلان الصداق .

واحتج من أوجب الصداق للزانية بقول النبي صلى الله عليه وسلم الذي لآعن زوجته : يا رسول الله مالى وما سقته اليها من الصداق قال : « ان كنت صدقت فيما أصبت منها ، وان كنت كذبت كنت من ذلك أبعد »

— ٥٥ —

قالوا : وليس سبيلها سبيل المرتدة ، وكل قد تعلق بأصل يسوغ له الاحتجاج به ، والله أعلم •

✽ مسألة : ورجل جامع امرأة حراماً ، وهم أهل بدو ، فلما علم أهلها بذلك زوجوه إياها ، فأولدها بنتين ، هل يلحق نسبهم به إذا جهلوا ذلك وظنوا أن ذلك جائز ؟

فمعى أنه قد قيل ذلك ، لأنه كان تسبب تزويج وملك يمين •

وقلت : وإن اكتسب الأولاد مالا ، هل يجوز فعله في مالهم كفعل الوالد إذا كان أولاده بنكاح حلال ؟

فمعى أن الأولاد ألحقوا به وهو والدهم •

وقلت : وكذلك هل يزوج أخواته ؟

فمعى أنه كذلك وهو ولد لأبيه ، وأخ لأخوته إذا ثبت نسبهم •

وقلت : إن علموا بالحرمة وزوجوه إياها خوفاً من الفضيحة من التزويج عشائريهم ، وآلا يزرى بهم فولدت منه ، هل يلحق نسب الأولاد ، أقربهم أو أنكرهم ؟

فمعى أنه قيل ذلك ، لأنهم أولاد من تزويج ونسب تزويج •

وقلت : هل يسعه أن ينكرهم ، وهل يسعه أن يقربهم ، وهل يكون هذا مثل الأول ؟

فمعى أنه لا يسعه انكارهم اذا ولدوا منه على سبب يلزمهم حكمهم ، وما كان من التزويج على معنى الجهالة والتجاهل ، الا أنه معناه ، فالولد منه ثابت فيما عندي أنه قليل لا يبطل سب الولد ♦

وقلت : وكذلك رجل أخذ امرأة حراماً ، فاقترعها في منزله بغير نكاح ، فولدت منه أولاداً ، ثم أراد التوبة هل يلحق نسب الأولاد به ، ويكونون مثل الأولاد في المال وجميع الأشياء ، ويرثهم ويرثونه ؟

فمعى أنه قد قيل في مثل هذا باختلاف اذا كان على غير معنى التزويج ، ويعجبني أن يلحقه اذا كان مغتصباً لها ، مستخلصاً لها لنفسه ، ولم يكن لها زوج ، أو كان متخذها خدناً دون غيره ، ولو كان على وجه الزنى ♦

واذا كانت مشتركة له ولغيره على وجه الزنى لم يعجبني أن يلحق به الولد على هذا ، لأنه لا يدري منه أو من غيره ، وعلى قول من يثبت الولد منه على هذا ، ألا يجوز له أن ينكر ، واذا ثبت معنى ما يجب الحكم بثبوت أولادها منه ، لزمه ولو أنكرهم ، واذا كانوا على معنى وجهه ما لا يجوز ، ولا يثبت فلا يلزمه ذلك في الحكم ♦

ولو صح وطؤه لها الا أن يقر هو بالولد ، فيلحقه من طريق الاقرار
بالوطء ، ولو لم يصح الوطء ولم يقر به •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : ومن غيره : عن الشيخ ناصر بن أبى نبهان :

ما تقول اذا كان ساكن معنا رجل غريب ، ثم تزوج امرأة وجاء منها
بأبنة ، وجاء بعد ذلك رجل آخر وسكن معه ، وتقاررا أنه من عصابة ابن
عمه أو أخوه ، ولبثا على ذلك قدر سنتين أو أكثر يأوى اليه ، ويحتمى
فيه ، ثم مات ، وقالت الابنة : لا أعرف أن هذا من عصابات أبى ، ما الحكم
بينهما ولن ميراثه ؟

الجواب : تقاررهما على ما وصفت لا عمل عليه فى الميراث ، وليس
هو مثل اقرار المرء بولد أنه ابنه فى موضع يصح أن يصدق فيه ميراثه
لن صح نسبه ممن يرثه بذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

وعن أخوين أقر أحدهما بعد موت أبيه بأخ آخر ، فما ميراثه ؟

قال : فيه اختلاف : منهم من قال : له ثلث سهم المقر به ، ومنهم من
قال : يأخذ منهم سهم المقر بقسط ما يرث من رأس المال ، والله أعلم •

*** مسألة :** عن الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد رحمه الله :

وإذا قال الرجل يرثني بنو فلان ، وهم أقرب إلىّ إلى خمسة آباء ، وله أخت لأب وأخت لأم ؟

فلا يقبل قوله إلا أن تصح البيينة العادلة بالقاء النسب أنه فلان بن فلان ، والذين اعترف بهم أنهم وارثوه بنو فلان بن فلان يلقونه إلى حد يجمعهم ، فإن صح ذلك ، والا فإلّا من أربعة أسهم لثلاثة للأخت من الأب وسهم للأخت من الأم ، والله أعلم •

*** مسألة :** وعن رجل أقر بولد زنى هل يرثه ؟

قال : لا يرثه ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومنه : وعن رجل قال عند موته : فلان ابن عمي ، ولم

يكن له من الورثة غيره ، هل يثبت إقراره ؟

الجواب : إذا لم يكن أحد من الأرحام فإقراره جائز ، والله أعلم •

*** مسألة :** ومنه : وعن رجل مات وترك زوجة ، وأقر أن له

عمومة ، ولم يصح نسبهم بالبيينة بالقاء النسب لمن الباقي يكون ؟

الجواب : في هذه المسألة اختلاف : قيل يجوز إقرار الوارث بالوارث

مع الزوج والزوجة ، وقيل لا يجوز ، والمعمول به أنه لا يجوز الإقرار

مع الزوجة والزوج ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وسئل عن ميراث ولد الملاعنة ؟

قال : اذا كان دخل بها فالولد ولده ، وميراثه لعصبة أبيه ، وان لم يكن دخل بها فالولد للأمه ، والميراث لعصبة الأم •

✽ مسألة : ومن جامع ابن جعفر :

واذا قذف الرجل زوجته بالزنى ، وان لم يرفع ذلك الى السلطان ، وأكذب نفسه ، واستغفر ربه ؟

فلا بأس عليه فيها ، وان تم على قذفها ولم يرجع عن ذلك حتى صار أمرهما الى السلطان ، فلا رجعة له ، فان كان معه أربعة من الشهداء عدول يشهدون على ما قال ، فقد برىء الزوج ، وعلى المرأة الحد وهو الرجم ان كان قد جاز بها ، والا فلا لعان بينهما •

فاذا تلاعنا حرمت عليه أبداً ، والولد ولدها ترثه ويرثها ، ولها صداقها ، وعليه العدة منه ، ولا يجلد أحدهما ، وقال من قال : ان أكذب نفسه بعدما فرغ من الملاعنة ، جلد الحد والولد ولده ، وان صدقته امرأته قبل الملاعنة أو بعد ذلك ، فانها ترجم •

وقال من قال : له الميراث ، وفي الأثر ، ليس بين المرجومين ميراث •

ومن غيره : وسألت أبا عبد الله رحمه الله عن المرجوم والمرجومة ، هل يتوارثان ؟

— ٦٠ —

قال : قال من قال : لا يتوارثان ، وقال من قال : يتوارثان ، وقال من قال : يرثها ولا ترثه ، وقال من قال : ترثه ولا يرثها •

قلت له : فما تقول أنت ؟

قال : لا يتوارثان •

ومن الكتاب : واذا قال الرجل لولد ولدته زوجته انها استكرهت على نفسها وليس الولد ولده ؟

فقال : في حفظ أبي صفرة : الولد للفراش ، ولا لعان بينهما ، ولا حد وهو زوجها •

ومن الكتاب : وعن رجل رمى زوجته بالزنى ، وزعم أن ولدها ليس منه ، ثم انه مات قبل الملاءة ؟

فقيل عن ابن عباس : تلاعن المرأة نفسها وترثه ، والولد ولده ويرثه •

ومن الكتاب : واذا تزوج الرجل المرأة ، فولدت لستة أشهر ؟

فان الولد للزوج •

فان رماها وانتفى منه ؟

لا عنها والد ولده طائعا أو كرها ، ولها مهرها كاملا ويفرق بينهما •

ومن الكتاب : وقال أبو عبد الله رحمه الله :

في رجل ملك امرأة وطلقها فادعت حملا بعد الطلاق ، وأنكر هو ذلك ،
فقلت أعليهما لعان ؟

فلا لعان بينهما ، ولا يمين عليه أنه وطئها ، وليس بين المطلقين لعان .
وقلت : أرأيت ان ادعت أنه باشرها ، وأنكر هو ذلك ، وانما أرادت
الصداق كاملا ، هل بينهما تلاعن ؟

فان أقامت شهادتي عدل ، أنه أغلق عليها بابا ، أو أرحى عليها سترا
في سريرة أو علانية ، فالحق قولها في المباشرة والولد ولده اذا جاءت به
لسته أشهر مذ دخل بها من قبل أن يطلقها .

فان قذفها بالزنى ، ورفع ذلك الى الحاكم ، وتم على قذفه اياها والملعان
بينهما ، لم يفارقها ، وان لم يصح دخوله بها وخلوته بها سريرة أو علانية ،
فالحق قوله ، والولد ولدها .

واذا طلقها وقد صح دخوله بها ، ثم جاءت بولد فأنكره ، فالحق ولده ،
ولا لعان بينهما ، وان قذفها بعد ذلك فعليه الحد لها ، هكذا في جامع
أبي الحسن .

✽ **مسألة :** وقال أبو عبد الله رحمه الله :

إذا جاءت امرأة الرجل بولد فأنكره فلا لعان بينهما بذلك حتى يقول :
ليس هذا ولدى وهذا ولدك من زنى ، غفى هذا يكون اللعان •

✽ **مسألة :** وعن أبي عثمان :

أن من خرج من بطن أمه فيه حياة بلغت الحياة ما بلغت ، وإن لم
يستهل فإنه يصلى عليه ويورث •

✽ **مسألة :** وعن أمة شهدت على رضاع أو استهلال ، هل تقبل
شهادتها ؟

قال : نعم إذا كانت عدلة أو تقابلة أو مرضعة •

✽ **مسألة :** وإذا كان عند المرأة في ميلادها قابلتان ، وماتت المرأة
في ميلادها ، فقالت إحدى القابلتين : خرج الولد حيا ومات بعد ولادته ،
وقالت الأخرى : خرج ميتا ، فالقول قول التي شهدت بالحياة •

✽ **مسألة :** وقد قيل بالقابلة إذا كانت عدلة أنها تجوز شهادتها
ولو كانت وحدها ، والقابلة هي التي تستقبل الولد عند الولادة وحدها ••
(ويجوز) في الولد ولا يجوز في الاستهلال والموت ، والذكر والأنثى ،
وقيل تجوز في الموت •

— ٦٣ —

✽ مسألة : أبو الحواري :

واذا ماتت امرأة في بطنها ولد يتحرك ، ثم خرج بعد موتها ميتا
أو لم يخرج ؟

لأنه لا يرث من أمه إلا أن يخرج حياً قبل موتها أو بعد موتها ،
وليس تلك الحركة في بطنها من بعد موتها بشيء حتى يستهل .

✽ انقضى الذي من كتاب بيان الشرع .

✽ مسألة : ومن غيره عن الشيخ أبي نهبان :

في امرأة متوفى عنها زوجها ، وفي بطنها حمل ، فوضعت به والقابلة
أمها ، فادعتا أنه ولد حياً ثم مات ، وعند الناس ما بان لهم إلا موته ،
ما الحكم في ميراثه ؟

فعلى قول من يجيز من القابلة قولها ، ان كانت في حالها من العدول
فله الميراث ما لم يصح أنه ولد ميتاً ، وعلى قول من لم يجزه فلا شيء له
حتى يصح بالبينة أنه ولد حياً .

✽ مسألة : ابن عبيدان :

لا يقبل قول القابلة أن الولد ذكر أو أنثى إلا بشاهدي عدل ، وأما
قولها انه حي أو ميت فقولها مقبول ، والله أعلم .

وقال ابن النظر :

والقابلات مصدقات في الجنين اذا أهب
فاذا استهل بكأوه صلوا عليه اذا شجب
وحوى التراث وقولهن بأنه ذكر هـدب
حتى يكونا شاهدين فذاك أكشف للريب

سمى الولد في بطن أمه جنينا لاستتاره ، وسمى الجن أيضا جنأ
لاستتارهم ، وصنف من الملائكة يسمون جناً ، ومنه قول تعالى : (وجعلوا
بينه وبين الجنة نسباً) ، وقوله : أهب كناية عن الحياة ، وأصله الانتباه
من النوم •

وقوله : شجب : أى مات ، والشجب الهلاك ، وسميت الأرض شجب
لأنها تموت وتغور فيموت عند ذلك زرعها ونخلها ، وهذا قياس منى ،
ووجدت كل العلوم تحتل القياس ، والتشبيه بعضها بعض الا اللغة ، فانها
لا تقاس ، وانما هى سماع •

وقوله : هـدب أى هدر لا يقبل قوله القابلة أنه ذكر ، لأنه يمكن أن
تعرفه غيرها ، والله أعلم •

✽ مسألة : السيد مهنا بن خلفان :

وعن امرأتين ركزتا للميلاد في وقت واحد وقامت عليهما قابلة واحدة ،

فوضعت احدهما ابناً ، والأخرى ابنة ، فنسيت القابلة من التي وضعت
الابن منهما ، ما رأى فيما راودهما ، اذ هي فروج ومواريث وحقوق
تلزم ، وهل يصح في ذلك المقرعة أم لا ؟

شعلى ما وصفت أن كل ولد يوجد في يد امرأة من احدى المرأتين ،
فحكمه أنه ولدها ، وما لم يوجد من الأولاد في يد احدهما فحكمه اشتباه
أمه ، واعتجام خبره ، أن يكون ولد لهما جميعاً في جميع الأحكام من ميراث
وغيره على ما أرجو في ذلك ، على حسب ما عندي وأراه ، وطرح السهم في
هذا الموضع لا وجه له فيما أرى ، والله أعلم •

* مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

وذكر في قول الله تبارك وتعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
بالمعروف) ما تفسير ذلك ؟

ومعنى أنه يخرج في معاني هذا الاختلاف من القول ، وأشبه ذلك
عندي أن هذا في الزوجة ، أن على الزوجة أن ترضع ولدها لوالده ، وعلى
الوالد وهو الزوج كسوة الزوجة ونفقتها بلا أجر التربية •

ومعنى أن هذا أكثر ما قيل ان على المرأة أن ترضع ولدها بلا تربية ،
وانما التربية للمطلقة التي لا كسوة لها ولا نفقة ، فإذا كان الوالد الزوج

فقيراً ، فلا أعلم أنه قيل ان عليه أكثر من الكسوة والنفقة ، وعلى الزوجة رضاع ولدها •

وأما اذا كان الوالد غنيا فمعى أنه يختلف في أجره رضاع الزوجة عليه لولده ، ويعجبني ألا يكون لها عليه أجره الرضاع مادامت زوجته ، لقول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) ونفقتهن ، ولكنى لا أقول ان على الوالدة محكوما الا بالرضاع •

وأما سائر التربية فمعى أنه يختلف في ذلك عليها ، ويعجبني أن يكون على الغنى أن يحضر لها من يربى لها ولدها ، ويقوم بمصالح التربية عنها ، ويعجبني أن يكون عليها هي الرضاع بلا أجره لها •

✽ مسألة : ومن جواب أبى الحوارى رحمه الله :

وعن الذى يفرض للمرأة التربية كيف يقول ؟

فعلى ما وصفت ، فليس في ذلك قول محدود ، فان كان الذى يفرضها امام أو وال فيقول : هذه الفريضة فرضها فلان ابن فلان ، لفلانة بنت فلان ، على فلان ابن فلان ، لولده فلان كل شهر كذا وكذا يرضاعها •

وكذلك ان فرضها جماعة من المسلمين ، فيقولوا هذه فريضة فرضها فلان ابن فلان وفلان ابن فلان يسمى بعددهم لفلانة بنت فلان ، على فلان ابن فلان لولده فلان بن فلان لكل شهر كذا وكذا •

فان كان الأب ميتاً فرض لها في مال اليتيم ، فان لم يكن لليتيم مال فرض لها على ورثته على قدر ميراثهم منه ، وأما التربية فالذى حفظت وبلغنا عن محمد بن محبوب على الفقير لابنه النضيع لكل شهر درهمان ، فان كان الأب وسطاً قدره درهمان ونصف ، وان كان الأب غنياً فثلاثة دراهم ، لا زيادة بعد ذلك على أحد ، وهذا منتهى التربية التى وصفت لك •

وأما النفقة للصبيان على الآباء ، فكل صبي بقدره على صغره وكبره ، وان كان يتيماً فعلى قدر ماله وسعته •

✽ **مسألة :** في رقعة أحسب عن أبى معاوية رحمه الله :

وسئل عن قول الله تبارك وتعالى : (وعلى الوارث مثل ذلك) وقال من قال : على وارث الصبي ، وقال من قال : على الصبي في ماله ، لأنه هو الوارث ، وهو قول العامة ، فان لم يكن له مال فعلى وارثه ، قيل له ، وآخر يقول ان على وارث الصبي شيء ، وللصبي مال رجع فقال : لا •

✽ **مسألة :** ومن جامع أبى محمد عبد الله بن محمد بن بركة :

قال أبو عبد الله : اذا طلبت المرضعة الى أب المرضع وهى مطلقة أو أجنبية حق رضاعها وحضانتها للصبي ، وقيامها به ، فرض لها كما يراه الحاكم درهمين ، أو درهمين ونصف ، وأكثره ثلاثة دراهم •

والنظر يوجب عندى أن تكون لها الكسوة والنفقة على ما أوجبه
ظاهر الكتاب لقول الله جل شأنه : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
بالمعروف) وقد بين الله المعروف بآية أخرى : (على الموسع قدره وعلى المقتر
قدره) والله أعلم •

✽ **مسألة :** وسألته عن قول الله تعالى : (وعلى الوارث مثل ذلك)
قال : قد قيل : على الوارث من أجر الرضاع فى الصبى ما على والده ، وفى
قول أصحابنا ان ذلك فى النفقة والرضاع جميعاً •

وقال من قال : انما ذلك فى الرضاع ، وليس ذلك فى النفقة ، وأكثر
معى أنه فى النفقة والرضاع على كل وارث بقدر ما يرث ، وقد يوجد فى
بعض التفسير عن الحسن : أن على الوارث مثل ذلك ، انما هو على
العصبة لا الوارث بغير العصبة •

ويذهب فى ذلك الى أنه من قام مقام الوالد فى الدم ، وهو قول حسن
عندى ، وأكثر القول ما وصفت لك ، والله أعلم بتأيل كتابه •

قلت : فعلى قول من يقول : ان على الوارث اذا كان يقوم مقام الأب ،
أو قوله من يقول : ان على الوارث من كل من كان من ذوى رحم وأ عصبة ،
ما على الأب يوجب ذلك عليهم ، من غير ان يحكم عليه بذلك حاكم عدل ،
أو جماعة المسلمين له ، أم لا فرق ما دون الأب من التعصبات والأرحام
مثل هذا ؟

— ٦٩ —

قال : أما في الرضاع فمعى أنه يجتمع عليه ، وكل ما اجتمع عليه أنه لازم لمن ... فهو لازم لمن ثبت عليه ذلك بالاجماع ، حكم عليه أو لم يحكم عليه •

وأما في النفقة فمختلف فيه عندى ، وما اختلف فيه فلا يثبت الا بحكم من حاكم عدل من امام ، أو من يقوم مقامه •

قلت : فاذا وجب عليه في الاجماع أن على الوارث مثل ما على الوالد في أجر الرضاع ، كيف له حتى يصل الى عدل ما يجب عليه من ذلك كما هو مع المسلمين في حكمهم ؟

قال : اذا لزمه التعبد بذلك كان عليه السؤال حتى يصيب العدل ، فيعمل به ، فهو كغيره من الواجبات ان كنت تعنى في معرفة لزومه ، وان كنت تعنى في صفة ما يلزم منه كمثل الذى يلزم له ، فيثبت ذلك بنظر أهل العدل ، كما يرون يثبت ذلك في الحكم في أجرة هذه الموضع لمن يستحق عليه •

قلت له : وهل يجب عليه سؤال الا بعد قيام الحجة بلزوم ما يلزمه من أجر هذا الرضاع ؟

قال : هكذا عندى أنه لا يلزمه سؤال الا بعد اللزوم الذى لا يسعه

الا العمل به ، وهذا هو سؤال الفرض ، وأما سؤال الوسيلة فحسن أن يأتي ، وما تبقى فيترك بعلم ويعمل بعلم •

قلت : وما قيام الحجة عليه هاهنا التي يلزمه بها السؤال لما يجب عليه ، من أجره هذا الرضاع على الاجماع ؟

قال : معى اذا لزمه وجوب العمل ، كان كل من عبر له ذلك حجة عليه ، لأنه مخاطب به أثم بتركه ، فعليه ذلك من كل من عبر له اذا أصاب عدلها يلزمه ، كان حجة عليه ، وليس وراء هذا له عذر •

قلت : رأيت ان سمع بلزوم أجره الرضاع أنها على الوارث ، وعلى الوالد ثم لزمه ذلك ، وقد نسي ما كان يسمعه ، يكون بمنزلة من لم يسمع به ؟

قال : هكذا هو عندي ، كذلك لأن الناسى معذور لما نسي •

قلت : فان ذكر ذلك ، وقد وقع الفصال من الصبى المرضع ، أيلزمه أداء ذلك الى المرضعة أم لا ؟

قال : لا يقع ذلك الا أن تكون قد طالبتة اليه مع حاكم ، وأخذه به ، وحكم عليه به ، فانه يجب عليه لأنهم قد قالوا في الزوجة ونفقتها لازمة فرض أنه لو لم ينفق عليها الجهل ، أو تعدى زماناً ثم أراد التوبة أنه ليس عليه ذلك في الحكم لازماً كلزوم الحق الذي يجب عليه أدائه •

وقد استحب من استحب له الخلاص من ذلك ، وأداؤه واستحلالها من ذلك ، وهذا على وجه الفتيا ، وهكذا يعجبني في هذا لأنها تقع موقع الاجماع •

✽ **مسألة :** وقيل اذا كان الأب معدماً أو ميتاً ، ولا شيء له ؟

فعلى الأم أن ترضع ولدها ، ولو كانت فقيرة ، وقال من قال : ان كانت الأم موسرة والأب معدماً لا شيء له أو ميت ، ولم يكن بالأم لبن كان عليها أن تستأجر له من يرضعه اذا كانت موسرة الا أن يكون له ورثة غيرها فجبر الورثة على رضاعه ، وعليها من ذلك بقدر نصيبها من ميراثه ، لأن الله عز وجل قال في الرضاع : (وعلى الوارث مثل ذلك) •

✽ **مسألة :** وعن امرأة أرضعت لرجل ولده ، أله أن يتزوجها ؟

قال : لا بأس ، وقال : له أن يتزوج ابنتها ، وهي أخت ابنه في الرضاعة •

✽ **مسألة :** قال أبو سعيد رحمه الله :

وجاء في بعض الرواية أنه ما ادخر العبد شيئاً لدهره من الدنيا الا سأل الدهر اياه ، ولا استغنى عنه الا غناه الله بسواه •

✽ **مسألة :** ومن أحكام أبي سعيد :

وسئل عن رجل طلق زوجته ، وقد ولدت منه ثلاثة أولاد في بطن واحد ، فطلبت التربية منه كم يفرض لها ؟

قال : معى انه يفرض لها تربيتها لكل واحد منهم على أبيه فريضة ،
كما يراه الحاكم عدلا من أجر التربية لكل ذلك •

✽ مسألة : في المطلق اذا غاب وترك ولدا له عند أمه يرضع ،
هل للحاكم أن يفرض عليه التربية اذا رفعت الأم ؟

قال : له ذلك ويستثنى للغائب حجته ، ولا يحكم عليه في ماله بشيء
حتى يقدم •

قلت : فان قدم وقال : انه قد كان يقوم بما يلزمه من التربية ،
هل يدعى بالبينة ؟

قال : اذا ثبت عليه الحاكم فعله بالبينة فيما يدعى ، لأنه مأخوذ
بذلك حتى يصح الخروج منه ، فلو مات قبل أن يقدم ، فيعجبني أن
يدعو الورثة ، فان أصحوا أنه كان يؤدي إليها ، وأنه قد أدى إليها لم
يثبت عليه معنى الحكم •

وان لم تصح البينة دعاها بالبينة أنه مازال غائبا الى أن مات ،
ولا يعلمون أنه أدى إليها شيئا من هذه الفريضة ، ثم يثبت عليه في ماله ،
فان لم تكن معها بينة ؟

فيعجبني اذا مات وماتت حجته ، وغاب أمره ، ولم تصح لها بينة على

هذا أن يكون القول قول ورثته ، الا أن يردوا اليها اليمين ، فتحلف على ما تدعى ، فان لم يردوا اليها اليمين حلفهم الحاكم ما يعلمون أن قبلهم لها حقاً من قبل ما تدعى من هذه الفريضة في مال الهالك .

✽ **مسألة :** واذا طرحت المطلقة ولدها على أبيه ، ثم طلبته فأعطاها إياه على شرط ألا تربية عليه ؟

فان لها التربية وان شرطت له ذلك اذا طلبته .

✽ **مسألة :** قال موسى بن محمد ، قال موسى بن علي :

أربعة لا يضربوا : الولد ، والمرأة ، والخادم ، والدابة .

✽ **مسألة :** عن أمة عتقت ثم هلكت ؟

فميراثها لجنسها ، فان كان لها ولد يحتاج الى النفقة أخذه مواليتها الذين أعتقوها بتربية ولدها ، وليس لهم من ميراثها شيء ، فان كان أب الولد حراً فالمثوثة على موالى الأمة الذين أعتقوها .

✽ **مسألة :** سألت أبا عبد الله محمد بن الحسن رحمه الله :

عن المرأة اذا كانت ترضع ولدها من مطلق أو زوجها ، هل يجوز لها أن ترضع معه صبيانياً ثانياً وتأخذ عليه أجراً ؟

قال : ان كان من يلزمه مئونة ولدها غير متولى بما يجب عليه لها من

تربية هذا الصبي ، لم يكن لها أن ترضع معه غيره الا اذا فصل من ولدها ، وأما ما لم يفصل شيء فلا ترضع أحداً غيره كان متولياً بحقها أو منصفها لها ♦

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع ♦

✽ مسألة : عن الشيخ ناصر بن خميس :

وفى امرأة طالبت من مطلقها تربية أو نفقة وكسوة لأولادها منه ، فقال : أنا فقير ما عندي شيء ، أريد أولادى عندي ، وأكل أنا وإياهم ، فلم ترض المرأة ، وكان الأولاد لا يعقلون الخيار ، أو يعقلون واختاروا أمهم ، أيحكم على أبيهم بتسليم النفقة والكسوة والتربية لألهم ، أو يحبس الى أن يسلم لها ؟

قال : اذا لم يكن له مال وكان فقيراً مفسراً فلا حبس عليه ، وتخير المرأة اذا أرادت الأولاد معها ، ولا شيء على أبيهم لها ، وان شأعت جعلتهم معه ، وقال بعض : ان اختاروها ، وطلبت أن يفرض عليه لهم ذلك ، وأن تمونهم من مالها ، وتكون تلك المئونة ديناً عليه متى أيسر لها ذلك ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : الصبحى :

ويوجد فى التربية على الموسر ثلاثة دراهم ، والفقير درهمان ، والمتوسط درهمان ونصف ، أهذا المعمول به أم لا ؟

قال : قد قيل هذا ، وأما ما عليه ، فكل من يقدر رأياً ويراه صواباً ،
ويتقرب به الى الله لمجهود النظر جاز الحكم به وسمعت بعض من يحكم
بلارية ونصف شاخة ، وأحسب أن بعضاً حكم بلارية ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

ان المطلقة لها التربية على أب ولدها الذي ترضعه ، ويجبر الأب
على تسليم التربية ، وان أثبت أن ترضعه فلها ذلك ، الا ألا يوجد
للولد من يرضعه غيرها ، أو كان لا يقبل ثدياً غير ثدي أمه ، فانها تجبر
على ارضاعه ، ولها التربية على أبيه •

وأما المطلقة الحامل ، فلها النفقة منذ طلقها زوجها على أكثر القول ،
والله أعلم •

✽ مسألة : واذا قال أب الولد لأمه : أن تفضمه وأبت ؟

فليس له ذلك الا وقت فطامه ومنتهاه سنتان على أكثر القول ، ولها
التربية الى أن يفطم على أكثر القول •

قلت : فان أرادت الأم المطلقة أن تسلم ولدها الى أبيه ، هل لها ذلك ؟

قل : لها ذلك ، ولو كان صغيراً الا أن يكون في حدد الرضاع ، ولم
يجد روضة ، فانها تجبر على ارضاعه ، وله ما يحتاج له من الكسوة
والكحل للعينين ، والله أعلم •

* مسألة : الشيخ ناصر بن خميس :

والمطلقة اذا ادعت تريد نفقة من مطلقها لابن له منها ، وادعت أن له حولين ، وقد غطته ، وادعى الأب أنه لم يحك عليه حولان ، ولم تغطمه ولم تصح بينة ، ما الحكم ؟

قال : القول قول الأب ، وهى مدعية قبل الحولين ، والقول قولها بعد الحولين •

قلت له : واذا ادعت أنها غطته قبل الحولين برضا أبيه ، وأنكر الأب أنه لم يرض ، أعليه يمين ؟

قال : ان كان الحق قد ثبت عليه فعليه اليمين •

قلت : واذا حلف أيحكم عليها أن ترضعه الى تمام الحولين ، اذا قال أبوه انه لم يرض بقطامه ؟

قال : اذا لم يجد له مرضعة ، وخيف عليه الضرر من الهلاك من تركها ارضاعه ، حكم عليها بذلك الى تمام الحولين بالأجر ، كما يرى العدول •

قلت له : واذا قالت : انها ذهب منها اللبن ، وانما تطعمه طعاماً الى

تمام الحولين ، أيحكم على أبيه أن يعطيها له نفقة لما يرزؤه ، أم عليه
أجرة الرضاع لأكثر من ذلك الى تمام الحولين ؟

قال : ان صح أن ليس بها لبن لرضاعه بوجه من الوجوه ، وكان
يأكل الطعام بقدر ما يكفي لقوته ، فله عليه بقدر ذلك كما يرى العدول
من أهل المعرفة به ، والله أعلم ♦

*** مسألة :** عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي :

وفيمن طلق زوجته على أن تربي أولاده على ألا تتزوج بعده ، وطلقها
على هذا الشرط ، وسارت عنه واعتزلها على أنها مطلقة ، ثم أرادت بعد
مدة أن تتزوج ، فقال لها المطلق : لا أرضى لها أن تتزوج ، ما الحكم
بينهما ؟

الجواب : لا يحرم عليها شرطه ما أباحه الله لها ، ولو شرط عليها فذلك
شرط باطل ، وشرطه على أن تربي له أولاده هو عطية منها ، وما قد
عانتهم فيه ، فليس لها رجوع فيه ، ولا أجرة اذا رجعت ، ولها الرجعة
فيما بعد لم تعانهم ♦

لأن وعدا ذلك عطية ، والعطية لا تثبت الا بالجواز هاهنا معاناتها
الماضية ، وأما المستقبل كأنه لم يحرزها منها ، فلها فيها الرجعة ♦

وان كان ذلك من شرط صداقها في طلاقها ، فيعرف ذلك بلفظ الطلاق ،
لأنه اذا طلقها بشرط أن يكون صداقها عناء في مقاسات أولاده ، والا فلا
يطلقها ، وطلاقها على هذا الشرط ، فهذا شرط تطلق به ولكن لا يثبت
عليها اذا رجعت ، لأن وعدها هو عطية ، ودفع صداقها له أو لذلك هو
عطية ، ووعددها ، وما لم يحرزها فلها فيه الرجعة ، وانما لا رجعة لها فيه
اذا قبضه قبل الرجوع عند الطلاق أو بعده ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن كتاب بيان الشرع :

في رجل ولدت امرأته ، وأرادت ألا ترضع له ولده الا بأجر ؟

قال أبو عيسى : اذا كان موسراً أعطاهما التريية ، قال : قال ذلك من
قال ، وأما هاشم ومسيح فلم يروا لها أجراً ، قال أبو عبد الله محمد بن
محبوب : ليس لها ذلك ، قال الناسخ بقول محمد بن محبوب نأخذ • رجع •

✽ مسألة : ومن مختصر الشيخ أبي الحسن :

والنفقة لكل امرأة مرضعة كانت زوجة أو مطلقة ، فلها في حال
الرضاع النفقة ، وقالوا للمطلقة تربية رضاعها أجرة لكل شهر درهمان
الى ثلاثة دراهم أكثر ذلك ، ورأينا أن لها النفقة •

وأما غير الموالدة ممن ترضع بالأجرة فلها الأجرة على ما يكون ، وان

أحسن وأنفق ، وأعطى أجرة برضا المرأة غلها ذلك ، وعلى الوارث اذا مات الأب مثل ذلك في نفقة الرضاع •

وقد قيل : وارث الصبي والذي أداه بصرى أن الوارث هو — لعله — وارث مال الهالك الذي كان عليه النفقة في الرضاع ، فلما مات رجع ذلك الى وارث المال ، وهو الولد الذي ورث مال أبيه ، وذلك أنه اذا كان يتيماً له والدته ترضعه ، فطلبت النفقة •

فلانما يفرض لها في مال ولدها ، ولا يفرض لها على غير ولدها من ورثته ، ويترك ماله ، والله أعلم ، ونفقة اليتيم في ماله مع والدته هي أولى به •

❖ مسألة : وذكرت فيما يجب للوالد على ولده ؟

قال : يلزم الولد لوالديه ما ذكر الله تعالى في كتابه : (وبوالالدين احساناً) فعليه الاحسان الى والديه واطاعتهم الا أن يأمرهم بمعصية الله ، وعليه برهما ، ويخفض جناحه لهما ، وان كانا فقيرين أنفق عليهما والتعاهد ، والصلة لهما ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الجنة تحت قدم الوالدة » •

❖ مسألة : ومن كتاب الرهائن :

وعن رجل لا يعرف من والديه الا الجميل ، وليس لهما معرفة بالدين والورع الكامل ، أيجوز له أن يستغفر لهما ويترحم عليهما أم لا ؟

قال : فى حياتهما جائز لهما ذلك ، ولا يجوز بعد الموت الا للولى المسلم
كما أمر الله تعالى ♦

✽ **مسألة :** وقيل من حق الوالد على ولده ألا يسميه باسمه ،
ولا يتقدمه فى طريق ولا فى صلاة الا برأيه ، ولا يتكلم فى مجلسه الا بأذنه ♦

وقيل : من حقه ألا يمشى فوق بيت وهو تحته خوفاً أن يسقط عليه
منه غبار وغيره عليه من مشيه ♦

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع ♦

✽ **مسألة :** قال الله جل ذكره : (ووصينا الانسان بوالديه حسناً)
وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « لا يجزى ولد والداه الا أن يجده
مملوكا فيشتريه ويعتقه » وقال صلى الله عليه وسلم : « بر الوالدة على
الوالد ضعفان ودعوتها أسرع اجابة » قيل له : لم يا رسول الله قال :
« لأنهما أرحم من الأب » ودعوة الرحيم لا تسقط ، وجملة برهما أن يبرهما
حيين وميتين ♦

غنى الحياة بالطاعة ، واجابة دعوتها ، وخفض جناح الرحمة ، والقيام
بهما وبما يحتاجان اليه من الحوائج ، ويتولاهما ان كانا للمولاية أهلا ،
وأما بعد الموت فيشيعهما ♦

✽ **مسألة :** وجواب الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي :

ما قولك في الولد اذا أمرا عليه والداه في ضيعتهما ، أتسعه مخالفتهما كانا غنيين أو فقيرين ، لأننا وجدنا في الأثر على الولد أن يطيع والديه في كل شيء الا المعصية ، وربما أشكل علينا ذلك ، ولا عرفنا معناه ، أرأيت ان كان أمرهما له في شيء دون شيء من أمور الدنيا مما ليس فيه معصية ، أتكون طاعتها لازمة عليه في كل ما سوى المعصية ، أم تلزمه في شيء دون شيء ، وربما هذا الولد في ضيعة لله صرح لنا ذلك ؟

الجواب : ان طاعة الله لازمة في كل ، وليس كل شيء من طاعة الله هو فرض عليه ، ولا يلزمه الا ما هو لازم عليه ، وكذلك طاعة الدالدين لازمة ، ولا يلزمه الا ما هو لازم لاغير ، واذا لم يؤد لها ما هو غير لازم عليه ، فلا يحكم عليه أنه عصاهما اذا لم يؤد لله شيئاً مخصوصاً من الوسائل •

فلا يحكم عليه بأنه عاص لله تعالى ، مع أن الله تعالى أمر عباده بأداء الوسائل أمراً غير الموجوب منه عليهم ، ويلزم الولد طاعة والديه في أداء ما هو ضرر عليهما بترك ذلك الأداء ، وهو قادر على أدائه لهما من الاحسان منه اليهما ورفع أسائه عنهما •

ومن ذلك مثلاً اذا كانا فقيرين لا قوت لهما ، ولا يستطيعان على الخدمة وهو قادر على عولهما لزمه في حالتها كذلك •

وكذلك ان مرضا واحتاجا الى القيام بمرضهما وضرر عليهما ترك قيامه بهما ، فكل أمر يلحقهما الضرر من سبب تركه فيهما لزمه رفع ذلك الضرر بما يرفعه من أسبابه من طعام أو شراب أو اعانة على شيء مما لا يعص الله تعالى به •

وأما مثلا لو كان هو الفقير ، وهما الغنيان ويريد أنه أن يقوم بأموالهما ، وفي أمارتهما ولم يعيلاه ويضر ما طلباه منه بعوله ، أو يقول من يلزمه ، وما يشبه ذلك •

فليس عليه أن يكون في خدمتهما ، لأنه ليس له أن يضر بنفسه ، ولا بمن يلزمه عوله بطاعة والديه فيما طلباه منه مما لا ضرر عليهما ، ان لم يجبهما الى فعل ما طلباه منه ، ويحذران غيره ، وان كانا لا يجدان غيره ، ولا يبلغ بهما الى ضرر الا في المال ، لا في النفس ، واجابتهما تضره في عول نفسه ، وعول من يلزمه عوله •

أو كان الأصلح له ، فليس عليه طاعتهما فيما لا يضرهما اذا لم يجبهما فيه ، وفي اجابته يمنعه عن شغله الأصلح له في دينه مثلا عن تعليم العلم ، ولا يسمى بامتناعه هذا عاص لهما ، لأن العاصي لا يطلق على أحد الا فيمن يؤدي اللازم عليه ، وامتناعه فيما ليس بلازم عليه ، فليس بعاص غافهم الفرق ، وهذا مجمل يأتي على جميع تفاصيله لأنه على قياسه ، والله أعلم •

*** مسألة :** من كتاب بيان الشرع :

وكل من زمن أو مرض ، وصار في حد العجز عن نفسه — نسخة —
أو صار في حد العجز من نفسه ، وليس له مال نفقته وكسوته على
ورثته على قدر ميراثهم منه أن لو كان له مال ، وذلك إذا كان لهم مال
وان لم يكن لهم ففي ذلك اختلاف ؟

قال أبو الحواري : نفقته لازمة لهم ، وكذلك الوالدان يطعمونهما
مما يأكلون ، ويكسونهما مما يكتسون ، وان لم يكن لهم مال ، فلا يكفون
فوق طاقتهم — نسخة — لم يكفونهم فوق طاقتهم •

*** مسألة :** وأما الوالدان فان لم يكن لهما مال ، فعلى أولادهما
نفقتهما وكسوتهما ولو كانا صحيحين إذا كان لأولادهما مال ، فان لم يكن
لأولادهما مال ، استترزقا الله لأنفسهما إلا أن يكونا في حد لا يقدران على
المكسبة من الضعف ، وكان أولادهما يقدران على ذلك ، فعليهم القيام
بأمرهما ؟

قال أبو الحواري : لا أرى على الوالدين أن يحمل عليهما العناء ،
ولو لم يكن لأولادهما مال ، ولكن يكتسب أولادهما وينفقون عليهما ، فان
اكتسبا شيئاً ، أو وهب لهما طرح ذلك عنهم ، هذا إذا كان أولادهما يقدران
على المكسبة ، وان لم يكونوا يقدران على ذلك فلا شيء عليهم •

وان كان للأب زوج فنفقتها على زوجها ، وليس على أولادها شيء .

✽ **مسألة :** ومن جواب أبي عبد الله الى أبي على رحمهما الله :

وعن امرأة ضعفت واحتاجت ، ولها أولاد كبار وصغار ، هل يؤخذ الصغار بنفقتها ، أم انما نفقتها على الكبار ؟

فانما مؤننتها على الكبار الا ألا يكون للكبار مال فتطعم من مال الصغار بالمعروف .

ومن غيره : قال : وقد قيل اذا كان للصغار وللکبار مال أو يسار ، كانت النفقة عليهم في أموالهم .

✽ **مسألة :** وسألته عن امرأة لها ثلاثة بنين فتصدقته على واحد منهم بمالها دون الآخرين ، ثم انها كبرت بعد ذلك ورجعت الى أرذل العمر ، وكانت تطلب الى أولادها أن يعولوها ، فقال لها الأخوان اللذان لم يعطيا شيئاً عليك بابنك الذي أعطيتيه ؟

قال : يلزمهم جميعاً ولبيئس ما صنعت اذا أعطت ولدا ، وجلست فقيرة ، ولو ألزم الذي أعطت مالها النفقة كان ذلك عدلاً .

✽ **مسألة :** ومن جواب أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله :

وعن رجل فقير ، وله أولاد وزوجة ، وله ولد بالغ له ما أراد أن يأخذ

م ن مال ولده البالغ ، فينفق على نفسه وزوجته ، وأولاده الصغار فكره ذلك عليه ولده البالغ ؟

فلا نرى عليه الا نفقته وحده ، وكسوته وخدمته ، وليس عليه مثونة زوجة والده ، ولا أولاده •

وعن أبى على رحمه الله في بعض ما أجاب به : اذا كان اخوة صغار يتوارثون ، وكانوا فقراء ، ولهم عم أن تكون نفقتهم على عمهم ، ويؤخذ بذلك ولم نر أن يكون ذلك ديناً عليهم له الى بلوغهم •

قال أبو الحواري رحمه الله ، وعن محمد بن محبوب رحمه الله : ليس على العم نفقة الاخوة •

قال الناسخ : بهذا القول نأخذ • رجع •

* مسألة : رأيت في تقييد أبى الحواري عن أبى عثمان ، ومن أنفق على من يلزمه عوله — نسخة — نفقته من اخوة أو أولاد ، أو غير ذلك ، ولم يعلم أن لهم مالا ، ومالهم مستتر ثم أصيب مالهم ، فان الذى أنفق عليهم يرجع عليهم بما أنفق عليهم ، فيأخذهم بذلك •

قلت : رأيت ان كان ليس لهم مال ، وانما أصابوا المال بعد أن اكتفوا ، هل يرجع عليهم بشيء ؟

قال : لا يرجع عليهم بشيء لأنهم يوم أنفق عليهم لم يكن لهم مال •

✽ **مسألة :** وسئل عن اليتيم أكانت له أم غنية وعم فقير ، على من تكون نفقته ؟ وكيف يفرض له ؟

قال : معى انه قيل يفرض على الأم والعم على قدر ميراثهما منه ، ويحط عن الأم بقدر حصة العم ، وتتؤخذ بقدر ميراثهما منه ، وقيل انه يكون على الغنى منهما نفقته كلها دون الفقير منهما •

قال الناسخ : النفقة بينهما أثلاثا على العم الثلثان ، وعلى الأم الثلث ، وبهذا نأخذ • رجع •

✽ **مسألة :** وعن اليتيم والأعمى والمقعد ، والمرهن والمجنون ، ومن لا يستطيع أن يعول نفسه ، هل يلزمه ورثتهم لهم النفقة والكسوة ؟

قلت : ان كان الأعمى واليتيم والمقعد والزمن يعملون عملا مثل السيف ، أو خياطة أو نحو ذلك ، هل يكون من مؤنتهم أم لهم النفقة والكسوة تامة على أوليائهم ، ولو كانوا يردون شيئا ، وكذلك اليتيم ان كان له كسب ، هل يكون من نفقته ؟

فعلى ما وصفت فأما هؤلاء الذين ذكرت مؤنتهم على ورثتهم ، فان أصابوا شيئا من مكسبتهم ، أو وصلهم أحد من الناس بشيء من المعروف ، كان ذلك مرفوعاً من مؤنتهم عن وليهم •

وانما على الورثة من يرثونه بأعيانهم ، وليس عليهم مئونة أولادهم
ولا أزواجهم الذين يلزمهم عولهم ، ومئونتهم ، فان كان ورثتهم فقراء لم
يكلفوا مئونتهم ♦

✽ **مسألة :** من الأثر : وقال في رجل يلزمه عول الأقارب ، أقارب
له بعضهم أقرب اليهم من بعض غير أنهم كلهم بمنزلة من يلزمه عوله ؟
انه ان قدر على عولهم كلهم لزمه ذلك ، وان لم يقدر على عولهم
جميعاً وقدر على بعض ، فانما يلزمه الأقرب فالأقرب ، كل من كان
اليه أقرب ، اذا لم يقدر على عولهم كلهم ♦

✽ **مسألة :** ومن جواب أبي عبد الله :

وعن صبي والده مملوك ، وله أخوان من أبيه ، ولهم مال ، هل
عليهم له نفقة ؟

فأقول : اذا كان حراً فليس تلزمهم نفقته ولا كسوته ، اذا لم يكن له
مال ما دام والده حياً ، فاذا مات والده رجع الميراث اليهم من مال أخيه ،
هذا وتلزمهم نفقته وكسوته ♦

وأما مادام والدهم حياً ، فلو مات أخوهم هذا ، وله مال اشتروا
والدهم من هذا المال الذى خلفه أخوهم ، وان فضل منه بعد ثمنه

الذى يباع به شئ دفع اليه ، ولم يكن للاخوة فيه ميراث ، فذلك لا تلزمهم نفقته ، ولا كسوته حتى يموت والده .

ومن غيره : الذى نحفظ من جواب الشيخ أبى سعيد فى مثل هذا اختلافاً :

قال من قال : يحبس الميراث على الوالدين ، والولد اذا كانوا عبيداً ، فعلى معنى القول فهو كما قال أبو عبد الله .

وقال من قال : لا يحبس الميراث على أحد ، والميراث لورثته من بعد والده من الأحرار ، لأنه قد ثبت لهم بحكم الكتاب ، وحرم الوالد ميراثه بحكم السنة عن النبى صلى الله عليه وسلم اذا قال : « لا يرث الحر العبد ولا العبد الحر » .

فعلى معنى هذا القول يخرج أن عليهم نفقته ، لأنهم يورثونه دون والده ، ولا يؤخذ من هذا رأى الذى قلنا الا بما وافق الحق ان شاء الله .

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع .

✽ مسألة : ومن غيره الصبحى :

ان نفقة الأيتام على من يرثهم ، واذا كان من يرثهم أغنياء وفقراء ، فقول : ان جميع النفقة على الأغنياء .

وقول : بقدر نصيبهم ، وينحط عنهم بقدر نصيب الفقراء ، وان كانوا
كلهم فلا يحكم عليهم بشيء ، وجائز أن ينفق عليهم من بيت مال المسلمين ،
والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومنه وفي أولاد الابن اذا كان الأب فقيراً ، هل يجب
على الجد والجددة نفقتهم أم لا ؟

قال : ان النفقة والكسوة تجب على قدر الميراث ، ولا ميراث للجد
اذا كان أب الأولاد حياً ، ولا نفقة عليه ولا كسوة ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** لغيره : وأما أولاده الاناث البالغ ؟

فقول : لا يلزمه عولهن ، وقول يلزمه عولهن ما لم يتزوجن ، وقول
يلزمه ما نقص من مؤنتهن بعد مكسبتهن •

وان طلبن بالتزويج من أكفأهن ، فامتنعن ؟

خيرن بين التزويج ، وبين ألا نفقة على أبيهن ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** الزاملى :

أما على قول من يقول : ان نفقة الابنة على أبيها ، ولو بلغت مادامت
لم تتزوج ، فعندى أنه اذا لم يصح أن معها مالا يجزيها لنفقتها وكسوتها ،
فنفقتها وكسوتها متعلقة عليه •

— ٩٠ —

وعلى قول من يقول : انها اذا بلغت ، وكانت صحيحة تقدر على مكسبة لم تتعلق عليه نفقتها ، فعندى أنها هي المدعية اذا ادعت حالا يوجب عليه نفقتها ، وأنكر هو ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : أما الأم اذا لم يكن لها مال ، وكانت تقدر على المكسبة ، ولم يكن لها زوج ، وكان ابنها قادراً على نفقتها ، ففي الحكم عليه بنفقتها اختلاف :

فان كانت لا تقدر على المكسبة جاز الحكم عليه بنفقتها ، وأما الأخت اذا كانت تقدر على المكسبة ، أو كان لها مال لم يحكم على أخيها بنفقتها •

وان كان ليس لها مال ، ولا تقدر على المكسبة ، جاز الحكم على أخيها بنفقتها اذا كان هو الذى يرثها أن لو ماتت قبله ، وكان قادراً على نفقتها بلا بيع أصل عليها ، وذلك على قول بعض المسلمين ، وهو الذى يعجبني ، والله أعلم •

✽ مسألة : الزاملى :

وفى الأولاد اذا كانوا صغاراً لم يبلغوا ، أتلتزم الوالد لهم نفقة مثل ما يأكله ، أو مثله مثل العبيد ان أكل هو برأ فيأكلوا هم ذرة وأشباه ذلك ،

ومثل التمر الفرض ليأكل هو ، ويأكلوا هم سائر التمر ، وكذلك البنات اذا بلغن ، أتلتزمه لهن نفقة وكسوة ، اذا لم يكن لهن أزواج ، أم ليس عليه ؟

قال : ان على الأب أن ينفق على أولاده الصغار اذا لم يكن لهم مال ، وكان هو يقدر على ذلك ، فان كانت نفقتهم على يديه يأكلون مما يعملهم من الطعام ، فهذه نفقة غير محدودة على الأب ، فبأى طعام أشبعهم من ذرة أو بر لم يحكم عليه المسلمون بأكثر من ذلك .

وان أكل هو الطيب من الطعام ، وأطعمهم دون ذلك ، ولم يكن له عذر فهو خسيس المنزلة ، وأما ان بلغوا بطلت نفقة الذكور منهم ، وأما البنات ففيهن اختلاف ، والله أعلم .

* مسألة : الصبى :

ومختلف فى نفقة الأولاد على أبيهم :

قال أبو سعيد : رحمه الله : ليس باجماع لزومها على الوالد يتخذ ديناً ، لأنه قيل : اذا كان له مال فليس على الوالد نفقة ، والله أعلم .

* مسألة : ابن عبيدان :

وأما الولد فانه ينفق عليه والده مثل مأكله ، والله أعلم .

* مسألة : ومنه : وأما ان خدم الولد خدمة يكون له فيها

أجرة ، فقال من قال : ان أجرة الولد له ، ولا ترفع من النفقة .

وقال من قال : ترفع الأجرة من النفقة ، ويكون على الأب ما بقى بعد الأجرة ، وكل قول المسلمين صواب ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** لغيره : والوالد اذا لم يكن غنياً يقدر على نفقة ولده من أصل مال أو يسار في يده ، فقول يفرض عليه ، ويكون غريماً مع الغرماء اذا رضيت الأم •

وقول : اما تعطيه ولده ، أو تصبر عليه الى ميسرة ، وقول : ان شأنت أعطته إياه ، وإن شأنت أخذته ولا شيء عليه ، وقول : يسلم لها ما يقدر وعليه ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** واذا لم يقدّم الأب بما يلزمه من نفقة ابنه وكسوته ، هل له قيام عليه بعد بلوغه ؟

قال : لا ، فان طالبه بعد بلوغه حكم عليه له فيما يستقبل ، الا فيما مضى ، الا أن يكون حكم عليه ، فتولى ، وكذلك الولد فيما يلزمه من قبل والده ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وهل على الصبي رد الكسوة على أبيه ، اذا بلغ ان طلبها منه ؟

قال : نعم يردّها عليه ان كان كساه اياها بحكم ، ويختلف في الاناث ،

وأما ان أراد أن يكسوهن غيرها فله أخذ الأولى ، وان كساها بلا حكم ولا شرط فهو بمنزلة النحل والعطية ، والله أعلم •

* مسألة : الشيخ ناصر بن خميس :

في الموالد اذا شكى من ولده يريد منه نفقة وكسوة ، وادعى الموالد أنه معدم ، أيكون القول قوله مع يمينه ؟ وما لفظ اليمين ؟

قال : ان القول قول الموالد انه معدم ، وعلى الموالد البيينة لذلك ، فان أعجزها ، ونزل الى يمينه فلا تخلو اجازة اليمين عليه من قول بعض اذا ثبتت عليه لوالده المئونة وادعاء الموالد أنه معدم ، ولم يأت الموالد على ذلك بالتيينة •

وان حلف أنه لا يملك من المال ما تجب عليه فيه مئونة والده فهو كاف •

قلت : وان كان لهذا الموالد زوجة ، وأولاد من ذكور واناث ، منهم بالغ غنى ، ومنهم فقير ، ومنهم غير بالغ ، ومنهم من يرضع ولا مال عندي الذي غير بالغ ، ومنهم مريض ، ومنهم غائب ، أ تكون نفقته على كل أحد بقدر نصيبه من الميراث ، أم على الغنى منهم ، كان بالغاً أو غير بالغ ، حاضراً كان أو غير حاضر ؟

قال بعض المسلمين : على كل واحد منهم بقدر ميراثه أن لو مات في وقته ذلك ، وقول يكون على الغنى منهم ، ولعل هذا القول أكثر •

قلت : والنفقة للوالد على أولاده كنفقة الزوجة على زوجها ، اذا أراد الوالد أن يأخذ من ولده ، ويكون وحده في بيت ، آله ذلك ، وما يجب له من الكسوة لكل سنة ، السكن ، واذا شكى الولد من والده أنه لا يأكل ، ولا يأخذ شيئاً من ماله الا باذنه ، أياحكم على الوالد بذلك ؟

قال : فقول له النفقة كذلك ، وقول ان ماله بقدر ما يكفيه ، وأما السكن والكسوة لم أعلم لذلك حداً يكون عندنا واذا ثبت ذلك على الولد لوالده فكما يرى العدول من أهل المعرفة بذلك ، بحيث لا ضرر عليها •

واذا أدى الولد ما عليه لوالده كما يراه القوام بأمر المسلمين ، فليس للوالد أن يأخذ من ماله في قول بعض ، فان أخذ منه شيئاً بغير استحقاقه ، لزمه ضمانه في قول بعض ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** ومنه : ولد الزنى هل تجب له مؤونة على أبيه الزانى بأمه في الحكم ، وفيما بينه وبين الله ؟

قال : فيه اختلاف •

❖ **مسألة :** الزاملى :

وما حد فقر الأب الذى يجوز له بيع مال ولده ؟

قال : لا أعلم حداً في ذلك الا اذا كان محتاجاً اليه لتفقتة ، أو دين

قد لزمه ولم يجد ما يقضيه منه الا مال أولاده ، فاذا كان على هذا فلا تبعة عليه فيما باع في بعض القول ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبى : وفى الوالد اذا كان فقيراً ، الا أنه قوى على المكسبة ، وولده غنى ؟

كان بعض المسلمين لا يحمل على الأب الخدمة مع غنى ابنه ، ولو قدر عليه ، وبعض المسلمين لم يلزم الابن مئونة أبيه ما كان قوياً على الخدمة ، وكذلك الأم ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن غيره : وهل يجب على الولد نفقة والديه اذا احتاجا ؟

قال : نعم ، قد أجمع المسلمون على ذلك ، الا أن يكونا عبيدين ، أو تكون الأم عند زوج أجنبى ، أو الأب غنى ، أو يكون للولد مملوكا ولو كان غنياً •

قلت : فان كان الولد غنيا والوالد فقيراً ، الا أنه سليم الجوارح يقدر على المكسبة فلم يعمل ؟

قال : على الولد نفقته ، فان لم يكن له مال الا أنه يعمل بيده ، أنفق على والديه من التفضلة ، فان لم تكن له فضلة ، فلا شيء عليه ، وليبدأ بزوجه وأولاده الصغار •

— ٩٦ —

قلت : فان كانت الأم محتاجة وأولادها صغار ؟

قال : يفرض لها نفقتها وكسرتها من مالهم بالمعروف ، فان كان مالهم قليلا فلا شيء عليهم ، والله أعلم ♦

✽ مسألة : من كتاب بيان الشرع :

قال أبو سعيد : معى أنه يحفظ عن الشيخ أبى الحسن محمد بن الحسن رحمه الله : ان نفقة الصبى على والده ، ولو كان له مال ، ويوفر له ماله ، وقال من قال : فى ماله حتى لا يبقى له مال ♦

قلت : فما تقول أنت ؟

قال : أقول أنا : يؤخذ الوالد بنفقته ، فان أراد الوالد أن يجرى عليه من ماله ، كان له ذلك حتى ينفذ ماله ، وان شاء أنفق عليه من عند نفسه ، فاذا أنفق عليه من مال نفسه لم يكن له أن يأخذ من مال الصبى ♦

✽ مسألة : قال أبو عبد الله :

إذا تزوج الرجل امرأة من بلد ، وهو من من بلد آخر ، فحملها الى بلده ، ثم طلقها ، وقد أصاب منها ولداً ، ثم أرادت الرجعة الى بلدها ، وتحمل ولده معها ، وطلبت أن يؤدى اليها الفريضة ، فكره أن تخرج بولده من بلده الى بلدها ؟

فقال : ليس له ذلك ، ولها أن تحمل ولدها منه الى بلدها ، وعليه
أن يؤدي اليها فريضته في بلدها •

قلت : فان كانت هي وهو في بلد واحد ، فلما طلقها أرادت أن تخرج
بولده الى بلد آخر تطلب من فضل الله ، فكره أن تحمل ولده معها ؟

قال : له ذلك عليها ، وليس لها أن تحمل ولده على ما وصفت •

قلت : واذا تزوجها من بلده وبلدها غير بلده ، وكانت هي تقصر
الصلاة الى أن تزوج بها ؟

فلها الرجعة بولدها الى بلدها ، وعليه أن يؤدي اليها الفريضة
في موضعها •

فان كان تزوجها في بلده ، وقد أتمت الصلاة فيه ، ثم طلقها ؟

فليس لها أن تخرج بولده الى بلدها الآخر ولا الى غيره الا برأيه •

✽ مسألة : والأولاد الذكران اذا كانوا مرضى أو مجذومين
لا يقدرّون على مكسبة ؟

فان نفقتهم وكسوتهم على والدتهم ، والتنفقة لكل واحد مد من
حب ، ومن ثمر ، والكسوة لكل واحد ثوبان لكل سنة •

قال أبو الحواري : ينفق عليهم ويكسوهم ان كان له مال ، وان لم يكن له مال أطعمهم وكساهم مما يجد •

* مسألة : ومن جواب أبي زياد الوضاح بن عقبة رحمه الله :

سألت رحمك الله عن رجل طلق امرأته وله منها أولاد ، أخذته مطلقة بالفريضة ، وفرض عليه الكسوة والنفقة ثم طلبت ان يسكنهم منزلا ، فكره ذلك ؟

فان كانوا لا سكن لهم فعليه أن يسكنهم ، أو يكتري لها منزلا ، ويكون عليها من الكرى بقدر عددهم •

وان كانوا معها في منزلها ؟

فقال أبو عبد الله : ليس عليه كراء منزل ، وأما أنا فأقول : ان عليه سكنهم ان شاء معها ، وان شاء يكتري ان وجد أرخص من منزلها ، اذا كان فيه صلاح لسكنهم ، فان سكتوا معها وقنعت بمثل ما يوجد الكراء أو تختار هي أن تسكن منزلها ، وتطرح عنه ما ينويها من الكرى •

* مسألة : ومما قيده أبو محمد عبد الله بن محمد ، عن الشيخ

أبي سعيد محمد بن سعيد ، رضي الله :

وعمن قصر ملكه وماله عن نفقة أولاده اذا كانوا في حجر والدتهم ،

وهى غير زوجة له ، هل يحكم عليه أكثر من ملكه وقدرته فى حينه ووقته ،
أم كيف الوجه فى ذلك ؟

قال : قد اختلف فى ذلك : فقال من قال : تفرض عليه غريضة ، ويكون
عليه ديناً الى ميسرة ، لأن الحق للوالدة ليس للأولاد ، ولأنه محكوم عليه
أن يكون أولاده مع والدتهم بالغريضة ما لم يختاروا القعود معه ، وهم
فى حد الخيار •

وقال من قال : اذا لم يكن بحد من يحتمل الغريضة من الفقير لم
يحمل عليه أن يلزمه الأولاده دين ، وتخير والدتهم ، فان شئت أخذتهم
عليه ، هو مجهوده مما فضل عن عول نفسه ، وعول من يلزمه عوله
ممن هو فى حجره ويسلم اليهم وان شئت سلمت اليه أولاده يفعل فيهم
ما يشاء ، ولا يكلف أن يلزمه من قبل أولاده دين وهو ... يقدر على
عولهم والقيام على طاقته الا التربية فى الرضاع ، فان ذلك عليه ، لأن
الحق فى ذلك ليس للصبي ، وانما هو لوالدته والتربية لازمة على
كل حال برأى العدول ، ليس مما اختارت هى •

وأما النفقة فهذا القول الآخر أحب الى ، لأن الأولاد مالهم لوالدهم
فى الحكم فيما يرىء نفسه مما يلزمه لهم من صلبية أموالهم فكيف يلزم من
قبلهم شئ لا يقدر عليه حقاً لغيرهم بسببهم أن يرىء نفسه منه ، ولا يزد
على المسلمين ، ولكن هذا القول عندى أصح حجة ، والله أعلم •

— ١٠٠ —

ومن غيره : وقد قال من قال : تخير الوالدة فان شأنت فرضت عليه لها فريضة لولده ، وكان في يدها والفريضة عليه الى ميسرة •

ومن الجواب : وأما اذا كان غنيا يحتمل الفريضة بغير دين ويسعها أو احتياله له ، فذلك عليه ، وتفرض عليه الفريضة لأولاده مع والدتهم اذا أمنت عليهم ، وعلى عولهم الى حد ما يصيرون فيه الى الخيار ، ثم يخيرون بينهما وبينه ، فان اختاروها أثبتوا معها بالفريضة مادام يطلقها ، وان اختاروه كانوا معه الا أن تتهم فيهم وفي مئونتهم ، وفي عولهم ، ويخاف الضرر عليهم منها ، ومن قبلها فلا يحمل عليه ضرر في أولاده ، ولا على أولاده ، فيسلمون الى والدهم اذا استغنوا منها من الرضاع ، اذا رأى العدول عنده أصلح لهم •

✽ مسألة : ومن جواب أبي سعيد :

سئل عن رجل له ولد طلبت والدته أن يكتب عليه الفريضة له مع الحاكم ، ثم صح عدمه ، فطلب أن يأخذ ولده ، وطلبت الوالدة أن يكون معها ؟

قال : معنى انه اذا لم يكن له مال يفرض عليه ، كانت والدته بالخيار ، ان شأنت كان معها وتأخذ منه ما يقدر عليه بلا فريضة ، وان شأنت أن تسلم اليه ولده •

قلت : فان اختارت أن يكون معها بلا فريضة ، وتأخذ ما يقدر عليه بلا فريضة ، فيكون القول قوله ، فيما يسلم اليها أن هذا هو الذى يقدر عليه ، أم كيف يكون ذلك ؟

قال : هكذا معى ، الا أن يصح له بشئ يثبت عليه به شئ ، ولو قل لانه مأخوذ بما أثبت عليه الحق •

قلت : فان قالت المرأة إن استفاد شيئاً ، وطلبت أن يفرض عليه لولده ، أو يصح عدمه ، هل يسمع الحاكم منها ويدعوه بذلك ، أو تصح معه ببينة أخرى ؟

قال : معى انه يدعوها بالبينة على ما تدعى ، فان صح ما تدعى أنفذ عليه ما يجب عليه من الحق •

✽ مسألة : وسئل عن رجل ادعى أنه سلم الى أم ولده من فريضة ولده التى فرضت عليه للوالدة ، وأقر بها الولد عند الوالدة ، وأنكرت الوالدة أنها ما قبضت منه شيئاً ، هل تلزمها اليمين فى ذلك ؟

قال : معى إنها تلحقها اليمين فى ذلك ، ورأيته متحيراً ، أتحلف على العلم أو القطع ؟ لأن هاهنا سبب تعلق حق لغيرها •

قلت : فان أمرها الحاكم أن تجريها عليه من عندها ؟

— ١٠٢ —

فإذا استحقها على أبي ولدها أخذ لها بذلك .

قلت له : فان ادعى هو التسليم لشيء من تلك الفريضة الى أم الصبي ، هل تحلف على القطع اذا أنكرت ؟

قال : هكذا عندي ، لأن الحق لها دون الصبي .

قلت له : فان أمر الحاكم الوالد أن يجبرها على ولدها ، فادعى أنه سلم الى الوالدة شيئاً من الفريضة لتجربها عليه ، فأنكرت هي ذلك ، هل يلزمها اليمين بالقطع ؟

قال : معي انه اذا لم يستحقها عليه ، وتؤمر هي باجرائها عليه ، فمعي أنها تحلف ما لم تعلم أنه برىء من هذه الفريضة وأقر ، ولا شيء منها التي يدعى أنه سلمها اليها .

قلت له : فان لم تؤمر هي أن تجربها على الولد ، ولا أمر هو أن يجريها على الولد ، وانما فرض الحاكم الفريضة فأثبتها عنده ، فادعى أنه سلم الى والد الصبي من تلك الفريضة ، وأنكرت هي بذلك ، هل يبرأ هو من الفريضة لاقرار الصبي انها قد قبضتها ، أم لا تقبل ذلك منهما جميعاً الا بالبينة أنهما قد أجرياهما ، أو أحدهما على الصبي ؟

قال : معي انه اذا سلمها اليها لتجربها هي على الصبي ، أو لسبب هي مجعولة له كانت مأمونة على أنها قد أجرتها عليهما وفي أسبابه .

— ١٠٣ —

قلت له : فان أتلفتها هي في صلاح نفسها ، وقامت هي بالولد من عندها من غير أن يجعل لها ذلك الحاكم ، هل يسمعها ذلك ؟

قال : معي انه اذا سلمها اليها لتجربها عليه ، فليس لها الا أن تكون قد استحققتها ، ثم قال : أقر الحاكم الولد مع أمه بهذه الفريضة ، ولم يأمرها أن تجرى عليه من مالها ، وتقبض من فريضته بقدر ما أجرت عليه من مالها ، لأن ذلك هو المراد به ، لأن الولد انما أقر بتلك الفريضة مع والدته •

قلت له : فان أجرت عليه من فريضته فريضة كل شهر ، فانقضى الشهر ونفى من الفريضة شيء ، هل لها أن تصلح به الصبي من غير كسوته ونفقته أو تشتري له فاكهة أو عطراً ، وعليها أن ترد ما فضل من فريضة كل شهر الى الوالد ؟

قال : معي إنه اذا سلم اليها عن الفريضة التي قد جعل الصبي بها عندها فهي لها وليس عليها رده ، وأما إن سلمت اليها لتجربها عليه ، فما فضل رده على والد الصبي •

قلت له : فيكون قول الموالد في ذلك مقبول ان قال انه سلم اليها — نسخة — عليها لتجرب تلك الفريضة ؟

قال : معي ما تقارروا عليه من ذلك ، فهو ما قالوا اذا صحت به البيئنة •

— ١٠٤ —

قلت له : فان ادعت هي أنه سلم إليها عن الفريضة فادعى هو أنه سلم إليها لتجريبها عليه ، من المدعى منهما ؟

قال : ان كانت قد استحققتها ، أو أمر عليها أو تسليمه إليها ، كان القول قولها عندي ، وان لم يكن كذلك أو ما يشبهه فالقول قوله حتى يصح ما تدعى •

✽ مسألة : ولا نفقة على والد الصبيان اذا كانت أمهم مسلمة ، وأبوهم مشركا ، هذا عند أبي عبد الله •

✽ مسألة : وسئل عن رجل كتب عليه الحاكم فريضة لولده نفقة كل يوم شيئا معروفاً ، وكل شهر ، فلما طلبت والدة الولد الفريضة احتج الوالد أنه سلم الى الوالدة شيئاً من الفريضة لولده ، وأنكرت الوالدة ذلك ، فدعاه الحاكم بالبينة فأعجزها ، وطلب الموالد يمين الوالدة على ما ادعاه ، أنه سلم إليها ، كيف تكون اليمين في ذلك ؟

قال : معى ان الحاكم يحلفها يميناً بالله ما تعلم أنه برىء من هذه الفريضة ، ولا شيء منها بتسليمه هذا الذي تدعيه اليه ، وهو كذا وكذا كما تكون دعواه •

✽ مسألة : وسألته عن الصبي اذا كان لابس الكسوة التي

— ١٠٥ —

فرضها له الحاكم على والده ، ثم بلغ الصبي وطلب الوالد أن يرد اليه
الكسوة ، هل له ذلك ؟

قال : معنى ان له ذلك في الذكر أن من أولاده ، وأما الاناث فاذا
كانت الكسوة كسوة مثلن ، فعلى قول من يقول : ان مؤننتهن على
الوالد فله الخيار ان شاء كساهن كسوة جيدة ، وان شاء تركها لهن
حتى يحتجن الى غيرها ، وعلى قول من يقول : ان مؤننتهن على أنفسهن
اذا بلغن مثل الذكران عندي •

قلت له : فاذا تزوجن وعليهن كسوة من عند والدهن ، فطلب
أخذها ، هل له ذلك ؟

قال : معنى اذا كساهن ذلك بحكم حاكم ، أو بشرط كالزوجة ، كان
له ذلك ، وان كان بغير شرط ولا حكم حاكم فمعنى أنه اذا كساهن من
ذات نفسه عن طيبة ، فمعنى أنه يقع ذلك موقع العطية ، واذا حرزن
لهن ذلك ما أعطين •

قلت له : وكذلك الذكران اذا كان قد كساهم قبل البلوغ بلا شرط
ولا حكم من حاكم ، فبلغوا وعليهم تلك الكسوة ، فأراد أخذها هل له ذلك ؟

قال : معنى ان له ذلك على معنى قول من يقول ان عطية الوالد لولده
الصغير لا يثبت •

— ١٠٦ —

قلت له : فعلى معنى قول من يقول : انها ثابتة اذا بلغ الصبى وهى عليه لم يكن للوالد أخذها بعد ذلك ؟

قال : معنى انها للولد على معنى هذا القول .

قلت له : فهل يسع الولد أن يلبس ما كساه والده في حال الصبى بحكم أو شرط ، أو بغير حكم وشرط قبل أن يشاور والده في ذلك أم لا يحل له ذلك الا بالمشاورة ؟

قال : معنى أما بغير الحكم فقد مضى القول في أمر العطية ، وأما اذا كان بحكم فليس له أن يعترض على مال والده الا برأيه .

✽ مسألة : عن الشيخ محمد بن محبوب :

قال : الأب أولى بالولد من الجدة أم الأم ؟

✽ مسألة : قلت : واذا كان اليتيم طوله أقل من السداسى ، وأكثر من الخماسى ، قلت : كم يفرض له من النفقة من الحب والتمر والادام والدهن ؟

فقد قيل في الفريضة التى ليست على القياس ، وانما ينظر العدول حين ذلك ، ولعل ذلك هو أكثر القول .

وقد قيل : ان للفتيم فصاعداً الى أن يصير خماسياً ثلث نفقة ، ثم

له نصف نفقة الى أن يصير سداسياً ، ثم له ثلثا نفقة الى أن يبلغ ، وهذا القول ربما خرج من النظر ، لأنه ربما يكون الصبي قصيراً ، وله مرزية ، ويكون جائزاً ، وقد يصح ويحتاج الى الطعام •

وربما كان طويلاً مشقاً ، والقصير أحوج منه لبذاخته وقوته ، فكان بالنظر أصح الفرائض ، الا أنه فرح الى هذه الضعفة نظرة الى أقل أنه أخطأ ان شاء الله •

* مسألة : ومن جواب أبي سعيد :

وأما فريضة الصبيان فمعى أنه قيل في بعض القول انه ليس لها حد ، وانما هي باجتهاد النظر على ما يرون على معنى المشاهدة ، أنه يستحق في حاله ذلك ، ولا تتم له الفريضة على حال حتى يبلغ •

وفي بعض ما قيل نحو ما ذكرت أنت أنه اذا بلغ طول الصبي أربعة أشبار ان له نصف نفقة ، وفي بعض ما قيل : ان للفقير فصاعداً ثلث نفقة حتى يكون خماسياً ، ثم له نصف نفقة الى أن يكون سداسياً ، ثم له ثلثا نفقة الى أن يبلغ •

والنظر عندي أصح بمعنى المشاهدة اذا كان للناظر علم وفطنة في ذلك ، فان لم يكن ذلك العلم في النظر ، واجتزأ بهذا التحديد اتباعاً لأهل النظر ، رجوت أن يجزى ذلك •

— ١٠٨ —

* **مسألة** : قلت : فعلى الرجل لأولاده الصغار ضربة في الفطر
وضحية في النظر ؟

قال : لا الا أن يفعل ذلك هو لهم •

قلت : فيأكل هو اللحم في يوم النحر ، ولا يطعمهم ، وهم يشتهون
اللحم من عند الجيران أو هم ممن لا يسأل الناس ؟

قال : نعم ، لا يلزمه لهم ذلك في الحكم •

* **مسألة** : وإذا طلبت المرأة الفريضة لولدها على والده في ماله ؟

يدعى بالبينة على معرفتها ومعرفة الولد وماله ، فإذا صح ذلك فرض
لها أول الفريضة •

قال غيره : وجدت في جامع أبي سعيد :

انه اذا كسا الوالد ولده الصبي بحكم حاكم ، ثم بلغ فليس له أن
يلبس كسوة أبيه الا برأيه ، واذا كساه بغير حكم حاكم ، فله
لبسها تعد بلوغه ما لم يتقدم عليه والده الا يلبسها ، فإذا تقدم عليه
لم يجز له الا برأيه ، والله أعلم •

انقضى الذى من كتاب بيان الشروع •

✽ **مسألة :** عن الشيخ ناصر بن الشيخ أبي نبهان الخروصي :

وسألته عن قياس الصبي للنفقة ، أ يكون بالذرع فقط أم لا ؟

الجواب : اذا عرف بالاعتبار أنه بخلاف الذرع فبالاعتبار عندي أنه أصح ، وان جهل جاز بالذرع عملاً بقول العلماء اذا لم يصح معه الا عدل خلافه .

وكذلك الزوجات اذا صحت المعرفة في أحد منهن بالاعتبار أنها تأكل أكثر أو لا تأكل مالها من النفقة المفروضة في آراء العلماء ، فبالاعتبار أصح عندي ، وان جهلت كانت كما وردت في العلماء الأخير ، والله أعلم .

✽ **مسألة :** من كتاب بيان الشرع عن زرارة :

قال : سألت أبا عبد الله عن الحقيقة فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عقى عن الحسن والحسين شاة ، فأكلوا وأطعموا وأعطوا القابلة منه عضواً ، وحلقت فاطمة رأسيهما فتصدقنت بوزن شعرهما فضة في اليوم التاسع .

وعنه قال : اذا أردت أن تعق عن الصبي فتضع يدك اليمنى على وسط رأسه ، وأذن في أذنه اليمنى ، وأقيم في اليسرى ، ثم اقرأ :
(الحمد لله العالمين) و : (قل هو الله أحد) وآية الكرسي سبعا ،
وتقول هذا الدعاء عند النحر :

بسم الله ، والحمد لله ، والله أكبر ايماناً بك ، عقيقة عن فلان بن فلان ، على ملتك ودينك ، وسنة رسولك محمد صلى الله عليه وسلم •

قال : ولا تكسر لها عظماً وفصلها ، والغلام والجارية في ذلك سواء ، وللقابلة شطر العقيقة ، فان كانت القابلة أم الرجل ، أو في عياله ، فليس لها شيء ، فان شاء قسمها أعضاء ، وان شاء طحنها وقسم معها خبزاً ومرقاً ، ولا يعطيها الا أهل الولاية •

وليكن في دعائه : اللهم وهبت لنا ولداً وأنت أعلم بما وهبت ، ومنك أعطيت ، فاجعله باراً تقياً واسع الرزق ، من شيعة محمد وآل محمد صلى الله عليه وسلم كثيراً •

✽ مسألة : قال أبو سعيد :

مع أنه يخرج في معاني قول أصحابنا معنى اجازة المعالجة لاخراج الولد اذا تبين حياته من الميت بغير اباحة ضرر من الميت ، ولا من الحي ، ويخرج في معنى قولهم ان الميت محبور منه ، محبور من الحي على التعمد في معنى الحدث عليه ، الا أنهم قالوا : ان الخطأ فيه لا يوجب الدية ، ويوجب ذلك في الحي •

وأما سائر الأحداث فيه فالحي هو كالميت ، الا أنه لا قصاص

فيه ولا قود ، وعندى أنه مما يشبه معنى المحال أن يدرك خروج حى من ميت ، والله أعلم بالصواب •

✽ مسألة : قيل له : فالوالدة يجوز لها أن تستعمل ولدها بغير رأى أبيه ؟

قال : قد قال بعض ذلك ما لم يكن العمل به قيمة يحصل للصبي فيه نفع أن لو كان لغير الوالدة مثل المغزل من الصبية ومثل الشبابة من الصبي ، والذي له فيه كراء وأشباه هذا •

وقال من قال : انه لا يجوز لها على حال الا برأيه •

قلت له : فيجوز للوالد أن يستعمل ولده ولو كره الولد ذلك اذا كان صبياً ؟

قال : قد قيل ذلك ما لم يحمل عليه مالا يطبقه أو يعرضه لمضرة يخاف عليه منها •

قلت له : ويجوز للرجل أن يضرب ولده على الضيعة اذا كره الولد ؟

قال : اذا كان يقدر عليها بلا مضرة جاز ذلك له أن يضربه ضرب الأذب اذا كان فيه صلاح نفسه ، وكان في تركه خوفاً عنه أن يتولد منه

سوء الخلق ، ولا يكون معناه على الجبر على العمل نفسه الا على أحد هذين ، اما مصلحة نفسه ، واما على حسن أدبه ، هكذا يعجبني •

قلت له : فان لم يكن للولد في ذلك صلاح يخصه ، وكان الصلاح للوالد ، هل يجوز له أن يضرب ولده على الضيعة ؟

قال : معي انه قيل لا يجبر على الضيعة ، وانما يستعمله ما أطاعه ، ولا يجبره على ذلك •

* مسألة : قال أبو المؤثر رفع الى في الحديث عن الربيع بن عبد الرحمن بن محمد بن عطية بن سعد ، عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « زابلوا بين أولادكم في المضاجع لسبع سنين واضربوهم على الصلاة لعشر سنين » •

* مسألة : قال أبو سعيد :

على الرجل أن يعلم أولاده الصغار ، وملك يمينه الصلاة والطهارات ، ولو لم يسألوه عن ذلك اذا علمهم بالجهالة في ذلك ، وأما زوجته وأولاده الكبار وغيرهم من أرحامه ، فهم في ذلك آهون ، ولا يلزمه اعتراضهم كلزوم هؤلاء الا أن يرى من أحد منهم منكراً •

ويعطيه بتضييع شيء من الفرائض فينكر عليه ذلك ، ويدله على الحق

ان كان يقدر على الانكار عليه ، وما سألته عنه من أمر دينه ، فعليه ارشاده على ما علم منه ، ومعاونته على ما لم يعلم منه ، وكل من كان أقرب كان أولى لقول الله تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا) الآية •

✽ **مسألة :** ويقال : الصبي تكتب له حسناته ، ولا تكتب عليه سيئاته حتى يدرك ، فإذا أدرك كتب له وعليه ، وذلك في كتب المسلمين •

✽ **مسألة :** وقال أنس بن مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم الولد البنات ، نعم الولد البنات ، من ربي منهن واحدة دخل الجنة ، ومن ربي منهن اثنتين كان معي في الجنة كهاتين — وضم بين أصبعيه الوسطى والسبابة — ومن ربي منهن ثلاثة لم يكن عليه جهاد ولا صدقة » •

✽ **مسألة :** أحسب عن أبي علي الحسن بن أحمد :

ورجل له ولد مراهق قد جاوز عشر سنين ، فأمره بالصلاة فلم يصل ، وكان ممن يضر الناس في أموالهم ، وأراد أن يعلمه فلم يفعل ، هل يجوز أن يقيده بقيد يحتمله ؟

فلم أعرف في القيد شيئا ، وإنما عرفت أنه يضربه ضرباً غير مبرح ،

وإذا كان القيد مما يحتمله الصبي ، فلعله يشبه الضرب ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** قال أبو سعيد : قال أبو الحسن رحمه الله :

انه يجوز للمرأة أن تستعمل ولدها بما يطيق ما لم يمتنع •

✽ **مسألة :** قلت : فالمرأة اذا ثقت لولدها بغير رأى أبيه ثم غير

أبوه ترى عليها الدية ؟

قال : قد قالوا اذا لم يتقدم عليها ، فليس عليها دية ، وان كان تقدم

عليها ، ثم فعلت فعلها الدية لكل ناعضة من الأذن ثلث دية الأذن •

✽ **مسألة :** سألت أبا سعيد عن امرأة ثقت أذن ابنها أو غيرها

من أوليائه من بعد أبيه ، من أمر أبيه أو غير رأيه ، هل يلزمها أرش

ذلك للولد ؟

قال : فمعى أن الأم قد قيل فيها باختلاف : فقيل ان عليها الضمان

الا أن يكون ذلك برأى الوالد على سبيل ما يكون مصلحة للولد ، هكذا

معى أنه قيل ، ومعى أنه قيل : ما لم يمنعها فثقت على سبيل ما يكون

مصلحة ، فلا ضمان عليها حتى تثقب له من بعد المنع من والده •

وأما غير الوالدة فلا يبين لى أن لها ذلك ، الا أن تكون وصية لليثيم ،

أو لا يكون لهم ولى ولا وصى ، وترى ذلك مصلحة ، وكان من أهل ذلك ، فأرجو أنه قد قيل ذلك أنه يسعها •

والأرحام عندي مثل الخالة والجدة أشبه بهذا الذين يقومون مقام الوالدة بعد عدمها ، ومن كان أولى منهم كان أشبه عنه عندي بالاجازة اذا صدقت البيئنة ، ولم يكن ثم قائم سوى الفاعل ممن يستأذن ويشاور •

قلت له : فان كان ثم وارث الصبى بقاء الصبى قبل الثاقب هل يلزم الثاقب أرش ذلك للوارث اذا لم يستأذنه ؟

قال هكذا عندي اذا لم يكن وصياً ، ولا وكيلاً يقوم مقام الوصى فى مصالح اليتيم ، وكان يمكنه المشورة على الولى ، وكان الولى ممن ينظر فى مصالح الصبى ، وقائم بأمره •

فان كان انما يعرف منه المضار له ، والرفض به ، ولا يسارع الى القيام بمصلحه ، رجوت أن يكون هذا ليس يقوم مقام الولى الذى تجب له المشاورة والرأى فى الصبى ، ورجوت أن المحتسب بالعدل من سائر الأرحام الذى يقوم بالصبى أولى بالنظر فى مصالحه من هذا اذا كان على هذه الصفة •

قلت له : فان كان لليتيم وصى من قبل أبيه ، هل يجوز للأم اليتيم أن تثقب لليتيم بغير مشاورة على الوصى ؟

— ١١٦ —

قال : يعجبني ألا تفعل ذلك إلا برأيه ، ان كان قائماً بمصالحه ، لأنه يقوم مقام أبيه عندي •

قلت له : فان تثبت له من غير رأى الوصى ، هل يلزمها الأرث في ذلك ؟

قال : فمعى ان كان الوصى وصياً ثابت الوصية ، قائماً بالعدل أنه ما يلحق للوالد من الأمر والنهى والقيام بالمصالح ، وقد مضى القول في الولد والوالدة اذا تثبت بغير رأى الوالد ، وهذا عندي شبهة اذا كان وصياً •

قلت له : فان كان الوصى ثابت الوصاية ، هل عليها أن تسلم مالزمها من أرث الصبى الى الوصى في قول من يلزمها ذلك ؟

قال : فمعى أن عليها الخلاص مما لزمها ، والوصى يقوم مقام الوالد فيما قيل في قبض ماله •

قلت له : فان كانت جارية ، هل يجوز للأم أن تثقب لها بغير رأى والدها ؟

قال : فمعى أن الذكر والأنثى في ذلك سواء •

قلت له : فيجوز لمن تأمره الأم أن يثقب أذن الصبى ، أن تثقب

له باذنها من غير أن يعلم أن والد الصبي أذن لها بذلك ، كانت الأم ثقة أو غير ثقة ؟

قال : فأما في الحكم فلا يبين لى ذلك ، وأما في الاطمئنانة أنها لا تدخل الا فيما يسعها أو لا تأمر الا بمثله ، ولا تدخل الا في واسع الذى تدخله ، فإذا كانت على هذا رجوت ألا يصيق في حكم الاطمئنانة •

قلت له : فان لم يكن الثاقب له يعرف الاطمئنانة ، وثقب بأمرها ، ولا يعرف ثقة أو غير ثقة ، هل يلزمه أرش ما ثقب في الصبي ؟

قال : فمعى أنه اذا دخل بغير حجة ، فأبشار العباد محجورة والمحدث فيها ضامن ما أحدث فيها الا بحجة يستحق ذلك منها في وقت ما دخل فيها •

قلت له : فكم دية الثقب في الأذن من أعلاها وأسفلها ؟

قال : فمعى أنه قيل له نافذة لكل ثقب نافذة ، ونافذة العضو ثلث ديته ، فمعى على هذا أن له سدس الدية الكبرى ، لأنه ثلث دية الأذن •

✽ مسألة : عن محمد بن محبوب رحمه الله :

في امرأة ثقبت لابنها أذنه ؟

أنه لا شىء عليها ، الا أن يكون والده قدم عليها وثقبت له ، فعليها

الدية ، وقال : ان الجارية يثقب لها بلا أن يشار على أبيها ، والغلام ،
فيشار على أبيه ♦

* مسألة : عن أبي الحسن أن تثقب الصبيان بغير رأى آبائهم
وأمهاتهم جائز ، وذلك للرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« ثقبوا آذان صبيانكم خلافاً على اليهود » ♦

انقضى الذي من كتاب بيان الشرع ♦

* مسألة : عن السيد الفقيه مهنا بن خلفان :

وما تقول في امرأة اذا ثقبت أذن ابنتها للزينة من غير تقدمه عليها
من أبيها ، هل تلزمها دية لذلك أم لا ؟

وما الموجود في آثار المسلمين ، بين لنا ذلك ؟

الجواب : ان الموجود في الجزء السادس والخمسين في الأولاد من
كتاب بيان الشرع ، أن ليس على الأم أرش في ثقب آذان الأولاد بغير
رأى أبيهم ، الا أن يتقدم عليها في ذلك ، ويوجد عن الشيخ محمد بن
محبوب الفرق بين الذكور والاناث ♦

فأجاز تثقيب آذان الاناث للزينة بغير رأى آبائهن لأمهاتهن على

ما جرت به العادة فيهن دون الأولاد الذكرا لا برأى آبائهم ، فهذا ما عرفنا في أحكام ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبحى :

وفيمن عنده ولد جاءه الجدرى ، أو جاء فى بلده وصار أهل البلد يأخذون من المجدور قشراً ، وينشطون أولادهم فى أبدانهم حتى يخرج الدم ، ويضعون فى الجرح قشر الجدرى ، لأنهم يقولون : اذا غطوا ذلك يجىء أولادهم ثلث من حب الجدرى ، أيجوز لمن أراد أن يفعل ذلك لولده على نظر الصلاح ؟

أرأيت اذا فعل أحد لولده ، وجاءه الجدرى كثيراً ، ومات الولد ، أيلزمه شيء أم لا ؟ أو جاءه فى عينيه ، وعميت عيناه ، أيلزمه شيء من الديات أو الأرش ؟

قال : انى لا أحفظ فى هذا شيئاً ، وأحب لى ترك جميع ذلك ، وان فعل ما ذكرته طلب السلامة والمعاوية ، فأرجو أن لا شيء عليه فيما يتولد منه ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن الشيخ ناصر بن أبى نهبان الخروصى :

وسئل عن له ابنة وكان أهل بلدة يثقبون آذان بناتهم فى كل أذن قدر عشرة ثقب ، أيجوز ذلك ، وهل للوالد أن يأمر بذلك أم ترك ذلك أسلم ؟

الجواب : يجوز ذلك ، وهكذا سمعت والدي أبا نبهان رحمه الله ،
وقد تخالف السيد العالم مهنا بن خلفان البوسعيدى لعل زوجته ثقت أذنى
ابنتها منه ، أو ابنها منه فطلب منها الضمان ، فعارضه الشيخ عامر بن على
العبادى لنزوى ، وطالع لهم الأثر ، ورسمه ثقلا ، على أن ذلك جائز لها ،
ولا ضمان عليها للولد ولا للأبيه إذا مات الولد قبل .

فوقف السيد مهنا عن المطالبة ، وكذلك الذكر إذا كان أهلا ، لأن
ابليس فى أذنه خلق من الذهب ، والابنة أرخص ، والله أعلم .

* مسألة : من كتاب بيان الشرع :

خبر : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه شيخ
هرم قال : يا رسول الله هذا أبى يحتاج مالى ، وسأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم الشيخ فقال : يا رسول الله سله هل هو ألا ما أنفق على
وعلى عماته ، ثم سكت رسول الله صلى الله عليه وسلم هنيهة ، ثم هبط
جبريل عليه السلام فقال : يا محمد سل الشيخ عن أبيات قالها فى نفسه
ما سمعتها أذنائه .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للشيخ : أنشدنى أبياتاً قلتها
ما سمعتها أذنائك ، فقال الشيخ : مازال الله يزيدنا بك يقيناً يا رسول الله ،
والله ما سمعتها أذنائى ، ثم أنشد يقول :

- ١٢١ -

غذوتك مولوداً ومنتك يافعاً
تعلّ بما أحوى عليه وتنهّل

إذا ليلة لمتك بالسقم لم أبت
لسقمك الاساهراً أتلمل

كأنى أنا المطروق دونك بالتي
طرقت بها دونى فعيناي تهمل

فلما بلغت السن والغاية التي
مداها بما قد كنت فيك أوّل

جعلت جزائي غلظة وغلظاً
كأنك أنت المنعم المتفضل

فليتك اذ لم ترع حق أبوتي
كما يفعل الجار المجاور تفعل

فعند ذلك أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بتلايب الابن وقال : « أنت
ومالك لأبيك يا مربع » .

* مسألة : قال : جاء رجل الى على يخاصم أباه فقال : أيها
الحاكم ؟

هذا والدى حقاً أتانى وهو محتاج

- ١٢٢ -

فَمَا كُنْتُ عَقَا بِذَلَّتِ الْمَالُ فِي رَفَقِ
وَمَا كُنْتُ بِهِ نَزَقَا تَوَلَّى مَعْرَضًا عَنِّي
وَمَا يَعْطِنِي حَقَا

فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا يَقُولُ أَبُوكَ ؟ فَقَالَ :

قَدْ قَالَ ابْنِي مَا تَرَى غَصْدَهُ
رَبِيتَهُ فِي صَغَرِهِ فَتَنَّقَتَهُ
طَوْرًا أَفْئِدِيهِ وَطَوْرًا أَوْنَقَهُ
حَتَّى إِذَا شَبَّ وَسَوَى مَفْرَقَهُ
أَقْرَضَنِي مَالًا وَكُنْتُ أَنْفَقَهُ
وَلَمْ أَكُنْ بِمَالِهِ لِأَسْبَقَهُ
لَوْلَا الصَّبَا مِنْهُ وَلَوْلَا رَهَقَهُ
أَقْضَى الْقَضَا وَاللَّهُ رَبِّي يَرْزُقُهُ

فَقَالَ عَلِيٌّ :

قَدْ سَمِعَ الْقَاضِي مِنَ اللَّهِ الْفَهْمَ
الْمَالُ لِلشَّيْخِ جَزَاءٌ بِالنَّعْمِ

— ١٢٣ —

وقد تسلفت يتفضيل القدم
من قال قولا غير هذا قد ظلم

وجار في الحكم وبئس ما ضرم

* مسألة : قيل قدم أيام عمر شاب من اليمن يقال له المراجل ،
فبدأ بأمه فحفزها ثوباً ، ثم ثنى بامرأته فأخذت ثوباً حسناً ، ثم ان الأم
تتبع ثوب المرأة فقالت له : أعطنيه ، فأبى وقال : بدأت بك ، فغضبت عليه ،
وأعرضت عنه ، ثم أتت عمر فاستعدت عليه ، فأرسل اليه عمر فقال :
أغضبتني حتى استعدت عليك ، فقص عليه القصة ، فقال عمر : قد حسدت
نفسك فبأى حق فقالت :

يا أيها السائل الرجل
بأى حق أخذ المراجل
بتسعة حملته كوامل
في البطن لم يحمله عنى حامل
حتى اذا ما اقترب القوايل
وحصص الحق وراح الباطل
زوجته هاتى التى تناضل
وسقت من مالى له الأمائل

— ١٢٤ —

من أعبد كانوا لنا وماثل
فذاك حقى فيه لى أناضل

فهمت عينا عمر وأمره بالرد عليها •

✽ **مسألة :** وزعم أنه سأل الربيع عن المرأة تحتاج الى مال ولدها ،
أتبيع من أصله ، وتأكل وتكتسى منه وهو يتيم أو غير يتيم ؟

فقال الربيع : تبيع وتأكل وتكتسى منه ، وتطعم يتيماً كان أو مدركاً
لا بأس عليها •

ومن غيره : ويوجد عن أبى على أنها ان كانت مسكينة فقيرة فلها أن تأكل
تالمعروف من مال ولدها •

ومما يوجد أنه عن أبى على ، وعن امرأة لها ولد يتيم وله مال وهى
مسكينة — نسخة — فقيرة محتاجة ، هل لها أن تأكل من مال ولدها ؟
فلها أن تأكل بالمعروف •

✽ **مسألة :** ومما يوجد أنه مفروض على أبى عبد الله :

وقال : للمرأة ما للرجل فى الولد لها أن تأكل من ماله ، وتنزع ، ولها
ربا ولدها ان أحبت ذلك حتى يبلغ ، وان تزوجت فليس للأب نزع ، وقال :
لها أن تخرج به الى كل بلد بعد أن يكون فيه أعمام وأخوال •

قال أبو عبد الله : ليس لها أن تخرج به الا أن يكون بلدها في موضع آخر ، ويكون في غير بلدها ذلك وخالفها فيطلتها فلها أن تخرج الى بلدها •

❖ **مسألة :** ومن غيره ، ولا يبرأ الوالد من حق والده من الأرض اذا أبرأ نفسه منه ، الا أن يبرئه الولد بعد بلوغه ، وأما سائل ذلك من الحقوق للوالد أن يبرئ نفسه من مال ولده ، ويبرأ من ذلك قبل أن يطالبه ولده ، أو من بعد أن يطالبه ولده ، كان ولده صغيراً أو كبيراً ، والله أعلم بالصواب •

❖ **مسألة :** وحفظ لي من له حفظ عن أبي سعيد :

عن رجل تغلب بعض أولاده على شيء من ماله فأخذه ، ولم يقدر الوالد على أخذه من الولد ، هل يجوز للوالد أن يشهد ويقر لهم كل واحد بقدر ما أخذ الأول بالغلبة ؟

قال : عندي انه لا يجوز للوالد ذلك ، لأنه اذا ظلمه الولد لم يظلمه هو ، لأنه لو قدر هو على أخذ ماله من الولد ، وأراد أخذه أخذه •

❖ **مسألة :** ولا يجوز للرجل أن ينحل بعض أولاده ، أو يهب له هبة دون غيره من أولاده ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً من أصحابه يسمى بشير ، وصل اليه يشهده على نخل نطه ابنه النعمان بن بشير ، فقال : «أكل أولادك نخلت ؟» قال : لا ، قال : «فأرده» •

قال أصحابنا : يكون عاصيا بفعله ، والمحكم ماض به ، في جوازه مع ورود الخبر نظر ، لأن ظاهر نهى النبى صلى الله عليه وسلم يوجب رد الحكم به ، ولعل أصحابنا ذهبوا الى جوازه لرواية أخرى أنه قال : « أشهد غيرى » فان صح هذا الخبر ، وهو عندى يجرى مجرى الهد لقول الله تبارك وتعالى : (اعملوا ما شئتم) •

وأجمع الناس على نحل ولد الولد ، ولم يجمعوا على نحل ولد الصلب ، ولولا الاجماع على ذلك لم يجز نحل ولد الولد ، لأن اسم الولد يقع عليه •

✽ مسألة : ومن غيره : ومن أعطى بعض بنيه عطية وأحرزوا ، فلما مرض أعطى الآخرين مثل ما أعطى الأولين ؟

فأما موسى وأصحابنا العمانيون فكانوا يجيزون ذلك وبه حكم موسى ، وأما أصحابنا الواقيون فيرون ذلك وصية ولا وصية لو ارث •

✽ مسألة : وقال أبو الحسن :

والذى يكون أولاده معه في حجره ، فيحتاج بعضهم الى أكثر مما يحتاج الآخر ، فأرجو أنه قد قيل : ان له أن يفعل لكل واحد منهم ما يحتاج اليه بغير قصد الى أثره له ، ويجوز له ذلك •

وأما اذا لم يكن ذلك من حاجة ولا مصلحة تلزم الوالد فيما تجرى به

العادة بين الناس في أولادهم من اصلاح الأنثى ، وتعليم الذكر منهم وأشباه ذلك ، فلا يفعل ذلك ، فان فعل كان عليه فيما عندى من القول والتسوية فيما قيل •

❖ مسألة : وعن رجل حلى واحدة من بناته حلياً وكسوة كثيرة ومتاعاً ودراهم ، والجارية بالغ أو غير بالغ ، ثم مات الأب ؟

قال : هذا جائز للمعطى ، وليس هذا مثل الأصل عندى ما لم يكن اسرافاً ، ولا قصد الى أثره •

❖ مسألة : وعن رجل أعطى أحد بنيهِ عطية ، فأحرزها الابن من قبل بلوغه ، ثم مات الأب قبل بلوغ الابن ، وقد أحرزها الابن على الأب ؟

قال : هذه عطية غير ثابتة ، وهى بين جميع ورثة الأب حتى يحرزها وهو بالغ قبل موت الأب •

❖ مسألة : وسألت عن رجل أعطى ولده أرضاً له ، وكانت الأرض تسوى مائة درهم بحق عليه له بهم لم يفسره وكان الصبي يثمر المال ويحوزه ، ثم رجع الوالد في ذلك وقال : انما حقه عشرة دراهم ، أنا آخذ مالى وأعطيه حقه هل له ذلك عليه اذا كان القضاء صحيحاً ؟

قال : أما في الحكم فلا يبين لى ذلك ، وأما فيما يسعه ، فان كان

— ١٢٨ —

صادقاً فان القضاء عندى ضعيف من الوالد لولده الصغير اذا لم يقبض
له أحد من حاكم أو من وكيل من قبل الحاكم •

قلت له : فان كان غير بالغ ، واقتضى له حاكم أو وكيل من قبل
الحاكم ، هل له رجعة فيه فيما وسعه ؟

قال : لا يبين لى ذلك الا فيما يسعه ومال ولده •

قلت له : فان أقر فى مرضه لأحد من ورثته بمال يحق له عليه ولم
يفسره ، هل يثبت الاقرار أو غير الورثة الباقون ولم يتموا ذلك ؟

قال : معنى انه قد قيل ان لهم ذلك ان أرادوا أتموا ذلك وان أرادوا
نقضوه وسموا اليه قيمة المال •

قلت له : فان أقر الرجل بماله لصبي أجنبى فقال بحق ولم يفسر ،
ولم يقل على له فثمر الصبي المال زماناً ، ثم قال : حقه درهم ، وأنا
أخذ مالى وأعطيه حقه ، هل له ذلك ؟

قال : معنى انه قد قيل اذا أقر له بمال يحق على هذا اللفظ ان اقراره
ليس له فيه رجعة •

* مسألة : أبو الحواري :

رجل يعطى أولاده كل واحد منهم شيئاً من ماله فيحرز البالغون منهم

ما أعطاهم ، ويكون فيهم الصغار الذين في حجره ، فلا يقبض الذى أعطاه أبوه ، ثم يموت أبوه من بعد ، فيطلب من بعدما بلغ ما أعطاه أبوه ، وأبوه حى ؟

فاذا كان قد أعطاهم جميعاً فى حياته ، فأحرز البالغون ولم يحرز الصغار ، فاذا مات الأب كان للصغار ، ما أعطى الكبار الا أن يكون للأب وارث غير أولاده الصغار والكبار ، فان للوارث مثل الزوجة والأم يدخلون فى جميع مال الأب وما أعطى أولاده الصغار فيأخذون ميراثهم منه ، ثم لا يأخذ الكبار شيئاً حتى يأخذوا الصغار مثل ما أخذ الكتاب ، وأحرزوا فى حياة أبيهم ، ومن بعد ذلك يكونون شركاء فى الميراث ، وما أحرز البالغون فى حياة أبيهم ، فهو لهم ، ولا يدخل عليهم أحد من الورثة فيه •

✽ مسألة : وعن رجل له ولدان ، فأعطى أحدهما عند الموت عطية وقال : انه أعطى الآخر مثل هذه العطية ، وأنكر الولد أنه لم يعطه أبوه شيئاً فى حياة أبيه ، أو بعد موت أبيه ، هل يثبت قول ابنه عليه ، وهل يثبت للآخر ما أعطى ، أو حتى يصح ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا أنكر الولد الآخر أنه لم يعطه أبوه شيئاً لم يثبت لهذا المعطى عند الموت ، ولم يقبل قول الأب فى ذلك عند المرض الا بالبينة

— ١٣٠ —

العادلة ، وتلك العطية من الأب لولده في مرضه باطل ، وهي راجعة الى جميع الورثة •

✽ مسألة : وعن صبي وهبت له والدته مالا ، وقبل له أبوه منها ، ولم يحرز له الهبة من أمه ، هل يثبت له ذلك أم لا ؟

قال : الهبة للصبي من أمه عند أصحابنا ثابتة ، ولا احراز عليه الا أن يبلغ فلا يحرز ، فان بلغ ولم يحرز رجعت عليه بعد ذلك ، فلها ذلك •

✽ مسألة : ومن جامع ابن جعفر :

والنحل عطية ، والعطية من الوالد لولده الصغير ، لا تجوز ، فان مات الوالد رجع ذلك الى الميراث •

✽ مسألة : ومن أعطى ولداً دون ولد ؟

فمن محمد بن محبوب أنه يترك ولايته ، وعن موسى بن علي أنه على ولايته •

✽ مسألة : وقد جاء الأثر أن على الوالد أن يقسم بين أولاده في المحيا والمات ، وألا يؤثر بعضهم على بعض في ذلك ، ثم انه جاء الأثر أنه من أعطاه والده عطية ، ولم يعط غيره من أولاده ، فان ذلك ائتمه على الوالد ان كان خاف في ذلك ، وذلك جائز للولد ، ولو علم بذلك •

وانما اثم ذلك على من فعله ، كذلك من يلى قسم شىء مما قد ائتمنه الله عليه ، فعليه التسوية بالمناصحة ، فان أعطى أحداً أكثر من أحد له ير أنه يستحقه ، ولم تكن القسمة أصلها باستحقاق من ميراث أو شراء ، أو وجه ملك أو غنيمة ، وانما هى لمن حضر من أهلها ، فعلى القاسم التحرى وليس له قصد الضرر ، ولا اثم ذلك على من أعطاه ، وهو واسع له فى الأصل •

* مسألة : وسألته عن الرجل اذا قسم ماله بين أولاده فى الحيا للذكر مثل حظ الأنثيين ، هل يثبت ذلك ؟

قال : لا يثبت ذلك عليه •

قلت له : فان أحرز كل منهم الذى وقع له ، وتزوج عليه ، أو أفاته وقبضه ، أو لم يفت منه شيئاً ، هل لوألده أن ينزع منه شيئاً ؟

قال : لا ليس له أن ينزع منه شيئاً اذا كان قد أفاته الميت والحي ، الا أن يحتاج اليه حاجة له فيها ماله •

قلت له : وكذلك ان مات أحدهم ، ورجع ماله الى الوالد ميراثاً وهو كذلك ؟

قال : نعم هذا مال قد استحقه من ميراث ، قال : وأما اذا قسمه بينهم وهم صغار ، وأعطاهم اياه فلا يثبت ذلك عليه ، لأن عطيته لوألده الصغار لا يجوز •

— ١٣٢ —

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : ومن غيره : ابن عبيدان :

وفى الصبية هل لها حق على والدها بعد أن يزوجها اذا كان لها اخوة
فى حجر والدهم يعولهم ويكسوهم ؟

قال : ان الوالد ليس عليه ضمان فى الذى يطعمه أولاده ، ولا يلزمه
لابنته المتزوجة شئ من قبل نفقة أولاده ، لأنه اذا استغنى أحد الأولاد
عن نفقة أبيه وكسوته ، وبعض أولاده محتاج للنفقة والكسوة ، فليس
على الوالد التسوية فى ذلك ، وجائز له أن يطعم ويكسوا من احتاج من
الأولاد الى الطعام والكسوة ، ولا يلزمه فى ذلك شئ من قبل سائر الأولاد
الذين هم غير محتاجين للنفقة والكسوة ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : ان على الوالد أن يعدل بين أولاده فى المحيا
والممات ، غير أنه قد قال بعض المسلمين ان كان أحد الأولاد محتاجاً
للفنقة ، والبعض منهم غير محتاج فلا يضيق على الوالد أن يعطى المحتاج
من أولاده لنفقتة وكسوته دون الغنى اذا لم يرد أثره ، والله أعلم •

✽ مسألة : الشيخ مسعود بن رمضان :

وفى الوالد اذا كان أحد أولاده محتاجاً ، وطلب اليه أن يعطيه شيئاً ،
أيجوز له أن يعطيه ولا يعطى الباقيين من أولاده ؟

— ١٣٣ —

قال : يجوز له ذلك ، وأفضل الصدقة على الولد والرحم اذا كان محتاجا لذلك ، ويجوز للوالد أن يعطى — نسخة — يعول الولد وزوجته وبنيه اذا كان الولد محتاجا ، وليس عليه أن يعطى بقية أولاده مثل ما أعطى أخاهم اذا لم يرد حيفاً ، و لا أثره له على اخوته ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبى :

فيما يوجد على الأب التسوية بين أولاده ببره وبذله وقوله وعمله وتعليمه ، فهذا التعليم فيما هو لازم في أمر الدين خاصة على الولد ، أم حتى يكون وسيلة من تعليم القرآن ، وعده — لعله — وغيره ، وهل للأنتى في ذلك مثل الذكر ، واذا كان أحد أولاده يأكل سائر الطعام وعنده ابن صغير يرضع ، أو قد فطم وخصه بشئ من الطرق مثل حلوى وغيرها ، هل يجوز له ذلك أم لا ؟

قال : أما التطعيم فعليه ••• اللازم لهم ، وما لم يلزمهم لا يلزمه ، ويؤمر أن يعلمهم ما قدر عليه من البر والدين ، وأما ما يخص أولاده الصغار من الطرق ، ومن لم يقو منهم على الطعام فهذا لا يضيق على الأب ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن الشيخ أبى نهبان :

وفيمن أراد أن يعطى أحداً من ماله في حياته ، وارثاً أو غير وارث ،

من وسع في ماله الجوز ، وإذا جاز للبالغ والصبي من يتيم أو غيره ،
فالذى لا يعقل من صغره ، هل لهذا المعطى أن يحرزه ، فيكون له ما أعطاه
أم يقبضه ثقة من المسلمين أم لا ؟

قال : قد قيل ان له فيما عدا الأولاد من الورثة أن يعطى من شاء
منهم ما لم يرد به حيفاً لغيره من الوارثين له ، وعسى أن يلحقه في لزوم
التسوية معنى الاختلاف في هذا الموضع •

فأما أولاده فلا بد له من أن يساوى في مثل هذا بينهم ، ولا بأس
عليه به في الأجنبي من بالغ أو صبي ما لم يرد به الجاء عن وارثه ، غير أن
الصبي لا احراز عليه ، ولا له الا باذن والده ، واليتيم ان احرز له
وصى أو وكيل أو محتسب في ذلك ، جاز فثبت له في موضع جوازه ،
ولم يكن للمعطى من بعده رجوع في ذلك •

وأما أن يحرزه له المعطى وحده ، فلا أعرفه وجهاً في ثبوته كذلك به ،
كأولئك بل تحتاج الى أن يكون من غيره ، والا فهي على بابيه من قبل في
احرازه فيما له ، وعليه لأنه بعد كآنه لم يخرج من يده ، والله أعلم •

✽ مسألة : اعلمها عن الصبى :

وغيمن اقترض من والده قدر ثلاثمائة لارية ، ولهذا الموالد أولاد
منهم من قد بلغ ومنهم في حال الصغر ، وأراد أن يعطى ولده تلك الدراهم

برضا اخوته البالغين ، أيجوز للوالد ذلك بغير أن يضمن لأولاده الصغار
بمثل ما أعطاهم أخاً أم لا ؟ والبالغون يكفيه رضاهم بذلك أم لا ؟

أرأيت ان أحال هذا الوالد هذا الحق ، لانسان أجنبي وأبرأ من
صار اليه الحق هذا الولد مما عليه من الحق أيبراً بذلك ، وكأنها حيلة ،
أتجوز هذه الحيلة أم لا ؟

فمعى على ما جاء في آثار المسلمين أن التسوية بين الأولاد من
اللوازم ، وأن بعض أهل العلم ترك ولاية من لم يسو بينهم ، وبعضهم لم
يقف عنه ان كان له الولاية ، ولعل صاحب هذا القول لم ير لها واجبة ،
فأما الولد فجائز له قبول ما أعطى ان شاء ذلك ، وانما الاثم على
من لم يعدل ♦

وعطيته غيره ما في الذمم مختلف في ثبوتها ، وجميع العقد بها في
الصفقات ، وان أعطاه عطية صحيحة وأبرأ المعطى الولد لم يخرجها من رأى
المسلمين ، وان تنزها عن ذلك ، فاذا بمنازل المتقين والتوفيق بالله رب العالمين ،
وانما الاثم على من خالف الدين ♦

أرأيت ان أراد هذا الوالد يوصى على ولده الذى عليه له هذه
الدراهم ، أيجوز له أن يجعلها له أجراً على انفاذ وصيته لأنها لو عرضت
على أحد من الناس لم يقبلها بهذه الأجرة ، أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : ان المعاملات بالحقوق اللازمة في الذمات هيها منازعات بين العبارات ، وان ثبتت أجرة انفاذ الوصية من ثلث المال حرم على الوارث ، لعله أجز الوصية ، ورجع الى أجز المثل ، لأجل عنائه بسبب الأجرة ، وان ثبتت من رأس المال حل له الحق •

ولعل قد قيل هذا ، وهذا في مثل هذا ، وان اعتبر ظفر به ، وان طلب وجد في آثار المسلمين مصرحاً ، أو معناه ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : ولا تجب المساواة على من يحدث من الأولاد بعد أن أخذ المتقدمون ، وقيل : بل تجب في ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن الشيخ عبد الله بن محمد بن غسان رحمه الله :

في المرأة اذا أعطت أولادها شيئاً ، هل يلزمها لزوجها ووالدها بقدر ميراثهم منها ، وكذلك ان أعطت زوجها شيئاً هل عليها ضمان لأولادها ، واذا أنفقت لولدها ، هل عليها ضمان لكل مولود يجيء من بعده ؟

قال : فاذا كانت العطية للأولاد كلهم بالتسوية من أجل أن عليها ضماناً لأحدهم ، فلما أن أعطت الذي عليها له الضمان أعطت جميع أولادها ، فلا يلزمها شيء لبقية الوارث •

وان كانت العطية عند الموت بلا ضمان عليها لهم ، وانما تريد المنع عن بقية الوارث ، فانه لا يجوز لها ، وعليها الضمان لبقية الوارث ، وان

أنفقت على ولدها ، فليس عليها ضمان لكل مولود يجيء من بعده ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن الشيخ أبي نبهان :

وفي رجل لزمته دية خطأ لابنه ، وكان هذا الرجل غنيا أو فقيراً ، فأراد أن ينتزع هذه الدية من ولده ، فيبصر نفسه مما لزمه له ، فانتزعها ، ثم انه من بعد ذلك عوضه أيلزمه لمن بقى من أولاده أم لا ؟

فقد قيل : انه ليس له أن يبصر نفسه في هذا الموضع ، فان فعله فلا يبرأ ، وعليه متى قدر أن يؤدي إليه ما قد لزمه ، ولا عوض عليه لغيره من أولاده على هذا فيما عندي فيه •

✽ مسألة : الزاملى :

وهل على المرأة التسوية بين أولادها كالرجل ؟

قال : نعم ، ولا غرق بينهما في الوصية بذلك ، وعن الحمراشدى : وأما الوالدة ففي لزوم ذلك عليها اختلاف ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومن جواب أبي نبهان :

وعلى الوالد أن يساوى بين أولاده في العطية من ماله ، ولا يفضل أحداً منهم على آخر في حياته ، ولا من بعد وفاته ، وقيل بجواز ما يكون على غير قصد لأثره ، وأما من عدلهم من الورثة ، فيجوز له في الحياة

لا من بعد موته ، ولعله لا يبعد من أن يلحقه معنى الاختلاف في جوازه ،
والله أعلم ، فينظر في ذلك •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

وغيمن أراد أن يعطى أحداً من ورثته شيئاً من ماله في حياته ،
وليكون له بعد موته حق ، فإن يدخل معه غيره من الورثة ، ومحبة له ،
أيسه ذلك فيما بينه وبين الله ، ويسع الكاتب أن يكتب له أم لا ؟

قال : إذا كان ورثته غير أولاده ، فجائز له أن يعطى أحدهم شيئاً
من ماله في حياته ، وجائز للكاتب أن يكتب له وأما بعد الموت فلا يجوز
له أن يفضل أحداً على أحد إلا أن يكون عليه ضمان لأحدهم ، فجائز
له أن يفضل بقدر الضمان الذي له عليه •

وأما إذا كان ورثته أولاده ، فعليه أن يعدل بينهم في الحيا والممات ،
ولا يجوز له أن يفضل بعضهم على بعض في حياته ، ولا بعد مماته إلا أن
يكون عليه لأحدهم ضمان فجائز له أن يفضل بقدر الضمان الذي عليه ،
والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : ومن طلب من زوجته صداقها ، فأعطته ، وأرادت
الرجعة ، ألها ذلك أم لا ، وإن هلك ولم ترجع فيما أعطته زوجها ، أيكون
سالمًا عند الله ؟

— ١٣٩ —

قال : اذا لم ترجع عليه الى أن هلك ، فأكثر القول أنه جائز له الا أن يكون في حد التقية ، فعليه رد العطية ، وأما اذا رجعت عليه في الحياة ، فلها الرجعة ، والله أعلم •

✽ مسألة : من حفظ الشيخ سالم بن خميس :

في عطية المرأة زوجها صداقتها ، أو مالها بمطلب أو غير مطلب ، فقال له : الصداق ولو بمطلب مالم يكن تقية ، والله أعلم •

✽ مسألة : ناصر بن خميس :

والمرأة اذا أعطت أولادها مالا أو حليا ، ولم يحرزهم لهم أب ، ورجعت في عطيتها قبل بلوغهم ؟

قال : لا أعلم لها رجعة ، وقال الشيخ سعيد : العطية للأولاد من قبل أمهم ثابتة على أكثر القول ، وليس لها رجوع ، ولو لم يحرزوا ، وأحراز الصبي ليس بشيء كان له أو لغيره على أكثر القول ، الا أن يكون باذن الله ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبحي :

ومن أعطى رجلاً أرضاً فنطل المعطي بعضها ، ورعى الكبش في الجانب الآخر ، ورجع المعطي في عطيته ، أله رجعة فيما لم ينطله بعد أم لا ؟

قال : يقع لى رميه التراب أحرار لما بقى منها ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : وفى المريض اذا أعطى وارثاً أو أجنبياً شيئاً من ماله من ضمان عليه له ، ومات أوصى أن تكون هذه العطية بمنزلة القضاء ويجرى فيها ما يجرى فى قضاء المريض ، وتكون خارجة عن عطية المريض التى لا يثبت فى المرض أم كيف ذلك ؟

قال : هذا قضاء فى المرض ويجرى فيه ما يجرى فى المريض ونقصه واتمامه اذا صح ، وكذلك يجرى الاختلاف فيه اذا مات ورجع المال للوارث ، فنقول : للوارث ما للهالك من النقص والتمام ، وقول : ليس للوارث نقص ، الله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : ومن ركب ميزاباً فى بيته يطرح فى أرض غيره بمنحة من رب الأرض ، أو عارية ، أو أراد رب الأرض الرجوع اليه فى منحته وإزالة ميزابه أله ذلك أم لا ؟ وما الفرق بين اسم المنحة والمعارة ومعناها ؟

قال : لا رجوع للمعير حتى يذهب الميزاب ، ولذلك ليس لوورثته رجوع ، وقال من قال : للمعير ولوورثته الرجوع اذا لم يكن للعارية غاية ينتهى اليها ، ولا أعلم الفرق بين المنحة والعارية ، وانما المنحة العطية ، واستحمله سألها اياها ، والعارية اباحة بنافع ما استعير ، ولعل المعنى فيما يخرج عندى متقارب ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : ومن أعطى شيئاً ولو أخذه ، ثم بعد حين رده على معطيه ، فأخاف أن يكون هذا منه تهاوناً للمعطي ، واستخفافاً ، واستتباباً ، واستحقاراً لما أعطى ، وأخاف عليهم الاثم والتقصير ، وان كان فعل ذلك لمؤمن فهو أشد لاثمه ، وأسوأ بحاله ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن الشيخ فاصر بن أبي نبهان الخروصي : وهل للإنسان أن يعول البالغ من أولاده ، ولا يبينه عنه ، ويقوم له بما يرزؤه ، ولا عوض عليه لبقية أولاده وما أفضل له :

الجواب : اما اذا كانوا من غير أهل الخدمة ، أو ربوا على نعيم حتى صاروا ضعفاء الحال عن الخدمة ، ولا معهم صناعة يستطيعونها تقوم بعولهم وكسوتهم ، فثقل : ان عليه عولهم ، ولا يكون عليه عوض لمن لم يبلغ الحلم وحكمهم حكم أبيهم ، ان ربوا على حالة أبيهم في الخدمة وعدمها •

وان كان أبوهم يخدم ، ولكن لكثرة ماله لم يخدم أولاده وصاروا في حال يليق بهم الخدمة في وجوه الناس ، أو لا يستطيعون ، فلا تكون حالهم حاله ، وانما يكون حكمهم حكم حالهم كحالهم ، اذا تساوا في الأحوال كما وصفنا •

وان كانوا من أهل هذه الخدمة أو معهم صناعة تقوم بما يحتاجون اليه من قيامهم ، أو كان أحد منهم كذلك ، فليس عليهم قيام من صار

حاله كذلك ، وإذا قام به على هذه الصفة ، فعليه العوض لأولاده غير البالغين ، ولكن له أن يقصر في شيء من قيامهم الذي لابد لهم منه ، من مأكول ومشروب مما هم أهل له ، فإذا صاروا في الحكم فقراء بذلك التقصير منهم فيهم ولهم ، جاز له أن يدفع لهم من زكاته بمقدار مالا يخرجهم الى الغنى ، والله أعلم .

✽ مسألة : ومن غيره : اختلف في عطية الوالد لولده الصغير ؟

فقيل : تجوز ، وقيل : لا تجوز ولا احراز عليه حتى يبلغ الحلم ثم الاحراز عليه ، واختلف في احراز الأرحام للصبي ، أو نحلته والده على قول من يجيز عطية الوالد ونحلته ، والله أعلم .

✽ مسألة : الشيخ ناصر بن سليمان من مداد :

أن العطية والنحلة من أم الصبي للصبي ، ففي اثبات ذلك اختلاف بين المسلمين ، فقال من قال : إذا أحرز للصبي أبوه فذلك ثابت على قول من قال : مال الولد لو والده ، وعلى قول من قال : مال الولد للوالد خاصة ، فلا يثبت احرازه ، وفي ذلك الرجوع من المعطى في العطية ، وأكثر القول أن العطية والنحلة للصبي لا يثبت وفي ذلك أقوال :

إذا أحرز له أقرب الأولياء منهم أو أحدهم ، وكل قول المسلمين صواب ، والله أعلم .

— ١٤٣ —

وقد قال في ذلك السيد أبو سالم بن كهلان بن نبهان شعراً :

وعطية الوالد الصغير ونخلة
لا يثبتان من الأب المتكريم
وقل العطية غير ثابتة اذا
لم يحرز المعطي ولم يتقدم
الا لطفل ولكن احرازه
بعد البلوغ فقل بذلك واحكم
والزوج يكفي به القبول ومثله
في الحكم زوجته ومن لم يعلم
حتى أتاه الموت أو مات الذي
أعطاه فالاعطاء غير متمم

✽ مسألة : الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير المدادى :

وفي رجل أوصى لولده بكذا وكذا لارية فضة عوضاً عما أعطى أخاه
من ضمان عليه له أثبتت له هذه الوصية أقر أخوه بالعطية من أبيه
أو أنكر؟

قال : اذا كانت الوصية بالعوض من ضمان فهي ثابتة من رأس ماله :
ولو أنكر الأخ •

قال الصبحى : لهذا الموصى له بالوصية كما أوصى له بها أبوه ،
إذا أقر أخوه أنه قبض من أبيه ، وأما إذا أنكر أخوه العطية لحق
هذه الوصية معنى الاختلاف للمعارض الذى لحقها من الموصى وهو البذل ،
وهو الذى أعطاه أخاه ، ويستحق هذا على أبيه عوضه ، وهو بمنزلة
الاقرار من الثبوت والاختلاف •

قلت : فان ثبتت هذه الوصية والضمان بعد أن هلك والدهما ، وترك
زوجة وأماً وأباً وولدين ، أحدهما الموصى له ، أتدخل هذه الوصية على
جميع الورثة أم لعله لا تدخل الا على أخيه الذى كوفى لأجله ؟

قال : نعم الوصية بالضمان ثابتة من رأس مال الهالك على الجميع •
قال الصبحى : على قول من لا يثبتها قطعاً يدخل أخاه وسائر الورثة
على هذه الوصية ، والاقرار كله منهم بقدر نصيبه ، وعلى قول من يراها
ثابتة لحصول الاقرار والضمان لم يشرك فيها غيره من الورثة ، ولو صح
أنهم لم يقبضوا من هالكهم شيئاً ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبحى رحمه الله :

فيمن أوصى أو أقر لابنه بكذا وكذا لارية فضة عوضاً عما أعطاه الى
فلان من ضمان عليه له ، أو لم يكتب من ضمان ، وأنكر أخوه بعد موت
أبيه أنه لم يعطه شيئاً ، أثبت له ذلك أم لا ؟ وان مات قبل موت أبيه
أثبت ذلك لورثته أم لا ؟

قال : أما الوصية عن عوض ما أعطى أخاه فثابتة من الثلث بعد الدين ، فالقول قول الأخ الذى كوفى أخوه لأجله •

وأما إذا أوصى به عن حق عليه له ، أو ضمان لازم ، فالضمان والحق ثابت لمن أوصى له به عندي ، ولا اعتبار بقول أخيه هاهنا إذا ثبت الحق على أبيه •

وأما إذا مات الابن الموصى له بحق لازم أو ضمان ثابت أو وصية بدل ما أعطى أخاه ، فلا شيء لوارثه إذا لم يقبضه في حياته ونحو هذا في الأثر عن أبى معاوية عزان بن الصقر •

ويقال من قال : له في حياته ، ولوارثه بعد موته ، وقال من قال : الضمان الثابت والحق الملائم له ولورثته من بعده ، وما خرج من الثلث فله في حياته دون ورثته فيما يتجه لى ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : والعدالة على الأولاد واجبة ، وأما من مات ومن لم يولد منهم والعبيد من أولاده ، والمشرک ، فليس عليه شيء ، وتجب العدالة والتورع على قدر ميراثه بالقيمة وقت العطية ، ومختلف في لزوم العدالة على الأم بين أولادها ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : ومن أوصى لأحد بنيه بشيء وعوض ما أعطى

ابنه الآخر ، ثم رجع في وصيته له ، أينفعه رجوعه ، ويبطل ما أوصى له به اذا لم ينكر الأخ الآخر العطية له من أبيه ، بقدر ما أوصى به لهذا ؟

قال : لا رجعة له على هذه الصفة بعد أن أقر أخوه بما أعطاه أبوه على حسب ما عندي في هذه المسألة ، لأنها من معنى للخصوص ، ومعنى العموم أن الموصى له الرجعة فيما أوصى به ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

وكتب الوالد لأحد أولاده شيئاً من ماله ، وصية من غير ضمان عوضاً عما أعطى اخوته ، وكان المال يسوى أكثر مما أعطى اخوته ، فلا يثبت له الزيادة ، وتكون له الدراهم التي أوصى له بها والده مثل اخوته ، ويكون المال لجميع الورثة •

وأما اذا كتب له المال اقراراً أو وصية من ضمان ، فالمال ثابت له ، ولو كتب عوضاً عما أعطى اخوته ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومنه : ومتى يجب للولد العوض من أبيه مثل ما أعطى اخوته اذا خرج من بطن أمه حياً ، أم له حد محدود •

قال : اذا أعطى الرجل أحداً من أولاده شيئاً ، وكان له أولاد صغار ، ولو كان مولوداً به يوم العطية ، فعليه أن يعطيه ، وإن كان الولد لم يولد به يوم العطية ، فليس له عوض •

قال غيره : في وجوه المساواة لمن يحدث من الأولاد بعد أن أخذ المتقدمون اختلاف ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومنه : وإذا أقر أحد لأحد ورثته ، ومات المقر له قبل المقر ، للمقر نصيبه مما أقر به للآخر من الميراث ، وهو لورثته إذا مات ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** عن الشيخ ناصر بن نبهان :

وفيمن أعطى بعض بنيه شيئاً في حياته ، وكتب لبعضهم شيئاً عوض ما أعطى الآخر ، ثم مات المكتوب له قبل والده ، هل يكون ذلك لورثة المكتوب ، أم يجوز للوالد أن يرجع عن ذلك ؟

الجواب : ان عليه أن يعطى ما أعطى أخاه في أكثر القول والمعمول به كان أعطاه قبل أن يلد هذا ، أو بعد أن ولد وفيه قول : ان ما أعطاه قبل أن يلد هذا الثاني ، فليس له ، والأول هو الأشهر ، وبه عمل والدي رحمه الله تعالى ، كتب له أو لم يكتب له ، وان مات قبل أن يعطيه فعليه أن يعطى ورثته من ميراث ذلك ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومن جواب الشيخ أبي نبهان :

وما تقول فिमّن أوصى بوصية لأولاد فلان من ضمان عليه لهم ، ولم يسم لأحد باسمه من الأولاد ، وبعض الأولاد قد مات قبل كتابة

الوصية ، أو قبل موت الموصى ، أيدخلون في هذه الوصية ، أم هي للأحياء خاصة ؟

قال : أعلم أنى آخذ في هذا بالنص شيئاً أحفظه من قول الأولين من أهل العلم من المسلمين ، فان هو أشبه الأثرار خرج في ثبوتها لمن صح موته قبل الكتابة معنى الاختلاف •

وكانه على معنى قول بعضهم لا يشبهه ، ولكنه لا يبعد أن يلحقه معنى الشبه على رأى آخر ، وفي قول بعض المتأخرين ما يدل على أنه لا شيء له •

وأما من مات بعد الكتابة قبل الموصى ، فلورثته سهمه ، ويخرج فيه على قول أنه لا شيء له ، والله أعلم • فانظر في ذلك فانى انما أجبتك على عجلة كثيرة من قبل من أرسله اليك معه والسلام •

✽ مسألة : ومنه : فيمن أقر لأحد بمال معلوم ، وعليه لآخرين ديون لا يفي ما أبقاه من ماله بها ؟

فالمال لمن أقر له بدون غيره من ديانة ، فانهم لا يدخلون عليه ، سواء كان اقراره في الصحة أو المرض لو ارث أو أجنبي ، وقيل : يدخلون عليه مهما وقع في مرضه ، وان كان المقر به معلماً ، وقيل : ان كان المقر له وارثاً دخلوا عليه ، وان كان أجنبياً فلا ، والله أعلم •

✽ مسألة : الصبى :

وان أوصى لأحد من أولاده بمالك ، أو دراهم عوض ما أعطى
أخوتهم ، أياكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ؟ أم يكون بينهم بالسوية ؟
قال : عندى أنه للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأنه بذكر عما أعطى أخاهم ،
وفى الأصل أن الوصية لا تجوز لو ارث الا أن تقع عن بذكر أو لازم ،
والله أعلم •

✽ مسألة : القاضى ناصر بن سليمان :

وأما الوصية للزوجة بالعوض عما أعطى ولده فلاناً ، غفى التسوية
بين الورثة كلهم اختلاف ، وأكثر القول بالتسوية فى الأولاد وخاصة ،
فعلى هذه الصفة ، الوصية للزوجة من زوجها عوض عما أعطى ابنه فلاناً ،
لا يثبت ، ويحلوا هذا القول •

قلت له : وكذلك سائر جميع الورثة من غير الأولاد يكونون مثل
الزوجة فى هذا أم لا ؟

قال : هكذا يكون مثل الزوجة •

قلت له : والوصية لأحد الأولاد بعوض ما أعطى أخاه ، هل تدخل
على سهام أحد من سائر الورثة غير الولد المعطى أم لا ؟

قال : تدخل على جميع الورثة ، وتخرج من رأس المال من سهام جميع الورثة •

قال غيره : لا تدخل على أحد غير الولد المعطى ، والله أعلم •

✽ مسألة : وإذا أوصى أحد لأحد أولاده بشيء عوض ما أعطى أخوته ، هل يسمى ضماناً ويجوز للكاتب أن يكتبه عليه من ضمان عليه له ؟

قال : فلا يجوز ذلك ، لأن الولد المعوض في الصك مدع عليه الأب بالمعوض ، والقول قوله مع يمينه ، أنه ما عوض وله حجة على أخوته ، والضمان غير خارج فيه هذا الوجه ، وهذا متناف ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن السيد مهنا بن خلفان :

ان كتابة المنحة من الوالد لولده في حياته مادام الولد حيا ، فاذا كان ذلك على سبيل الوصية له بذلك ، ولم يحرز الولد المال الممنوع في حياة والده ، فالوصية لا تصح للوارث ، وحكم المال الممنوع ميراث لجميع الورثة ، وإن كان قد جازاه الولد في حياة والده ، وبقي في يده يستعمله الى أن مات والده ، وأنكر بقية الأولاد عوض ما أعطى والدهم أخاهم ، ولم يصح ذلك ، فلهم عوض ما صار لأخيهم من ذلك في حياة أبيهم من ماله •

— ١٥١ —

وأما ثبوت المنحة بعد موت أبيهم لولده الممنوح مادام حيا ، فأنى الى الضعف عن ثبوت ذلك ، لأن أمره مجهول لأجل جهالة مدة حياة أخيهم الممنوح ، ولا يدري كم هي •

وإذا لم يصح ثبوتها لعللة الجهالة ، فحكم المال يكون لجميع الورثة ، وليس في ذلك يمين ، وإن كان المكتوب من ضمان فهو أيضاً غير منفك من الجهالة وحكم المال مختفى على تقدم ، والنظر في غدائه راجع الى الورثة ، لأن مالهم ماله ، يبقى مدة الخيار ، ونظر اصلاحه لمشتريه ، والله أعلم •

* مسألة : الصبحى :

وان أوصى لمن لم يعطه من أولاده بمثل ما أعطى الآخر ، فأنكر الآخر العطية من أبيه وحلف وبطلت الوصية لهذا ، أكون الأب بريئاً عند الله عز وجل من قبل ذلك ، ويكون ذلك مجزياً له أم لا ؟

قال : انى لا أقدر أن أقول غيما بينه وبين خالقه ، الا أن الله رعوف رحيم بكل المؤمنين ، فان كانت أرادت الأب والعدل في ذلك بين أولاده ، وأوصى على الوجه الجائز ، وما يرجو أن يصل ولده الى حقه فلم يصل ، فلا أقول انه آثم ، ولا يعذب الله تائباً •

قلت : وان أراد أن يكتب ذلك وصية من ضمان أو اقرار ، ولا يبين

ذلك في الكتابة أنه عوض ما أعطى الآخر مخافة الانكار من الآخر ، وبطلان ذلك ، أيجوز له وللكاتب ذلك أم لا ؟

قال : انى لم أحفظ في هذا شيئاً ، وأخاف ألا يجوز ، لأن بين المعنيين فرقاً ، لأن الأم والأب والزوجة يأخذون نصيبهم قبل العوض ، وفي الضمان والاقرار بعده ، وأيضاً العوض من الثلث والضمان من الرأس ، وأيضاً الكذب في غير الضرورة محجور ، والله أعلم .

قلت له : وفي الموضع الذى يبطل به العوض مع انكار المعطى ، اللوصى انفاذه من مال الموصى حتى تقوم عليه حجة الانكار ، أم ليس له انفاذه حتى يقرأ المعطى بالعطية ، أرايت اذا كان المدعى عليه العوض لا يملك أمره ؟

قال : انى لا أحفظ في هذا شيئاً ، وأقول ان كان المعطى بالغاً احتج عليه ، فان أقر بالقبض جاز للموصى التسليم ، وان أنكر رجع الأمر الى معنى الحكومة والمخاصمة .

وان كان غائباً أو صبيهاً أشهد الوصى انى لم أسلم للموصى له ما أوصى له مخافة الانكار حتى يبلغ الصبى ، ويرجع الغائب ، أو يصح المعطى من الأب لابنه .

— ١٥٣ —

قلت له : وان أنكر ذلك المعطى — نسخة — الوصى له أكون حجة عليه ولو ترك انفاذه ، أم حتى ينكر مع الحاكم ؟

قال : اذا ثبت القول قوله ، وقال : انه لم يعطه اياه عند الوصى فبين الوصى له بالعوض ، والآخر ما يوجب الشرع ، وان كان الوصى له صبياً ولا وصى له ، قام الحاكم وكيلا للمحاكمة •

قلت له : وان أنفذ الوصى ذلك ، ثم صح الانكار بعد ذلك ، أعليه ضمان ان لم يقدر على أن يسترده أم لا ؟

قال : ان الوصى لا ينفذ شيئاً من الوصايا الا بعد حكم الحاكم بها ، وطلب أهلها الوصى لهم ، فان فعل ذلك ، فالحاكم لا ينفذ الا بعد قطع البجعة ، وصحة الحقوق ، ولا ضمان عليه بعد ذلك ، فان لم يكن من هذا شيء وتلف شيء من المال ، ولم يقدر على استخراجه ، ولم يكن له عذر يسعه خفت عليه الضمان ، والله أعلم •

✽ مسألة : من كتاب بيان الشرع :

ومما يوجد عن بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله :

وسألته عن من جاء الى قرية فجاء الى بيت قوم ، فقال : يا أهل البيت هبوا الى شيئاً ، فجاء صبى بالذى طلبه أو عهد ؟

قال : لا يأخذ حتى يقول : أرسلنى اليك أبى أو أمى أو مولائى •

قلت : وكذلك الهدية من يد الصبى والمملوك ؟

قال : نعم •

قال أبو الحوارى رحمه الله : تقبل من يد الصبى على هذه الصفة
ومن العبد ، وكذلك الهدية حتى يعلم أنه من عند الصبى أو العبد ،
وكذلك حفظنا •

ومن غيره : قال : نعم ، وقد قيل : إذا أطمأن اليه القلب انه مرسول
به ، جاز ذلك ، وان لم يطمئن اليه القلب لم يجز ذلك •

❖ مسألة : وعن يتيم ترسله والدته أو غيرها بشيء من الطعام
الى رجل ، أو هدية الى أهل المنازل •

قلت : هل يجوز لكم أن تأكلوا من ذلك الطعام ؟

فقد قيل ان ذلك جائز ما جاء به الصبى والعبد من الهدية اذا
كان قد تعنى بها ، واما ان كان من عند نفسها فلا يجوز ذلك •

❖ مسألة : وحفظنا عن الشيخ أبى الحوارى رحمه الله :

أنه ليس لوالد الصبية أن يأخذ صداقها قبل بلوغها ، دخل
الزوج بها أو لم يدخل •

قلت له : أليس قد أجازوا للوالد أن يأخذ من ولده ؟

قال : ذلك في غير هذا خاصة ، فليس يحكم به على الزوج على نحو هذا من اللفظ الزيادة والنقصان منى ، وأما معنى المسألة فكهذا •

وعنه رحمه الله أنه : اذا أبرأ الوالد الزوج من حق ابنته بغير انتزاع من الوالد لحق ابنته ، فان ذلك لا يبرأ منه الزوج •

وان انتزعه الوالد من ابنته ، ثم أبرأ الزوج منه من بعد انتزاعه له برأى الزوج من ذلك كانت ابنته صغيرة أو بالغا •

وقد أجازوا للوالد أن يقبض في غير الصداق من حقوق أولاده الصغار من الأرش والمقاسمات ، والبيع والشراء ، ولم يجيزوا له أن يبرأ من ذلك •

✽ مسألة : وقال أبو المؤثر :

ما كان في يد أولادكم ، أو عبيدكم قل أو كثر فجائز لكم أخذه ، ولا يلتفت الى اقرارهم اذا قالوا انه حرام أو غيره ، والله أعلم •

وقال في صبي التتقط لقطه : ان لوالده أن يتصرف فيها في أبواب التجارة وغيرها ما لم يعلم أنها حرام ، ولا لقطه ، وكلما كان في يد الصبي فهو محكوم له به ، ولو أقر أنه لقطه وغيرها ما لم يقبل اقراره ، ولم يحكم به عليه •

قلت : أرأيت إن بلغ الصبي ، وقد توالد من هذا المال مالا كثيراً ، هل يوجد عليه فيه ضمان إن كان هو إتجر به أو إتجر به والده ؟
قال : إنما يجب عليه الضمان في العين التي لقطهما فقط ، وما توالد منه فهو له •

* مسألة : ورجل له ابنة صغيرة ، فزوجه من رجل ثم طلقها الزوج ، أيجوز أن يعطى الحق للأب ؟
قال : نعم •

قلت : فإن كان الأب خائناً في هذا فيه قولان ، فمن يرى الانتزاع غيرى الأب إذا قبض ففقد برىء الزوج ومنهم من لا يرى للخائن قبضاً ولا انتزاعاً ، ولا لأب ، ولا لغيره أن يرأته تجوز ، والحق على الزوج حتى يدفعه إليها مع بلوغها •

* مسألة : قال أبو سعيد :

في رجل إذا أجاز الآخر في ولده ، وفيما في يد ولده مما يجوز للوالد أن يميزه له من استعماله ، وماله أنه جائز له على هذا أن يستعمله بما يطبق الصبي مما هو أهل له ، والانتفاع به بما في يده من مال •
* مسألة : قلت له : وكذلك الوالدة ، هل تكون مثل الوالد في مال ولدها ، وفي العطية من ولدها لها ؟

قال : أما في عامة قول أصحابنا إنما ذلك إنما هو للوالد دون
الوالدة ، وقد يشبه في بعض قولهم المساواة في ذلك بينهما فيما يجوز
للوالة في مال ولدها يشبه ما يجوز للوالد في الانتفاع من ماله ،
والانفاذ منه بالمعروف ومعنى أن في بعض قول قومنا أنهم يجعلون للوالدة
ما للوالد في هذا ، ويساؤون بينهما ، لأنهما والدان وأبوان جميعاً فهي
على الانفراد والدواب كما هو على الانفراد لجميعهما أبوان ووالدان •

❖ مسألة : وعن رجل باع مال ولده وهو غير ثقة ، هل يجوز
له ذلك ؟

فمعنى أنه إذا لم يثبت في الحكم أنه ضار ، أنه قد قيل بثبوته
بالحكم ، ولعل هذا مما يجري فيه الاختلاف •

❖ مسألة : وعن الرجل يحتاج وله ابنة لها صداق على زوجها ،
أيأخذ من صداقها ، وإن كرهت ؟
قال : نعم ، إذا كان محتاجاً •

❖ مسألة : اتفق أصحابنا على جواز بيع الرجل مال ولده
الصغير ، ثم اختلفوا في تضمينه له الثمن :

فقال بعضهم : له الثمن إذا كان غنياً ، ولم يضمه له آخرون ،
واتفقوا في زوال الضمان عنه إذا كان فقيراً وأنفق في صلاح نفسه •

✽ **مسألة :** واختلفوا في بيع مال ولده الكبير ، فقال بعضهم : لا يجوز بيعه بغير أمره ، فقيراً كان أو غنياً ، وأجاز — لعله — بعضهم بيعه ، ويضمنه له الثمن اذا كان غنياً ، وان كان فقيراً فلا ضمان عليه وأجازت هذه الفرقة ، أبرأ نفسه من مال ولده مما ضمنه له من ثمن ماله ، ومن دين عليه من جهة أخرى يثقل عليه ضمانه ♦

قالوا : وله أن ينزع مال ولده منه ، ويملكه عليه ان كان الأب غنياً عنه أو محتاجاً اليه ، وحجة من لم يجوز ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل أحق بماله حتى الموالد والمولد » ♦ وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يخل مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه » وقد ذكرنا لهذه الفرقة فيما تقدم من الكتاب ما يؤيد قولهم ♦

وحجة هذه الفرقة الثانية المجوزة للأب أخذ ما ولده ، ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أنت ومالك لأبيك » وروى عنه صلى الله عليه وسلم من طريق عائشة أنه قال : « أفضل ما أكل الرجل من كسبه ، وان ولده من كسبه » ♦

وكان سفيان بن عيينة يحتج بآيات من القرآن الكريم في مثل هذا المعنى نحو قول الله عز وجل : (ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج

خرج ولا على المريض خرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم (حتى ذكر القربات كلها الا الولد •

فقال : ألا تراه انما ترك ذكر الولد ، لأنه كما قال : ان تأكلوا من بيوتكم ، فقد دخل فيه مال الولد ، ودليل لهم آخر قول الله تبارك وتعالى :
(انى تركت لك ما فى بطنى محرراً) •

وقال : وهل ينذر الانسان الا بما يملك ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم للذى جاء يشهد لولده فقال صلى الله عليه وسلم :
« أرجعه فانما هو سهم من كنانتك » فهذا يدل على تعلق حق الأب فى مال ولده ، والله أعلم •

* مسألة : وسألته عن رجل يشهد لولده فى صحته بشئ من ماله بحق زعم له عليه ، ثم يموت الولد ، ويخلف ورثة فاحتج الوالد أنى انما أشهدت بهذا المال له بحق لجة منى اليه ، وانما حقه على عشرة دراهم ، وأنا أدفعها الى ورثته وأخذ مالى ؟

فقال : ليس له ذلك على هذه الصفة ، وانما يكون له الرجعة والحجة اذا احتج أنى قضيته ما لم أعرف ، فان كان مع ورثة الهالك عليه بينة عدل أنه قضاه ما عرف ، فالمال مالهم ، والا أخذ ماله وأعطاهم ما أقر لهم من الحق انظر فى هذه المسألة :

— ١٦٠ —

قلت : فإذا كانت له الرجعة ، فإن كان أشهد بهذا المال لأولاده على هذه الصفة ، ثم مات أحدهم ، وله ورثة ، ثم احتج بهذه الحجة عليهم ، أتكون له الرجعة على الأحياء منهم والأموات ؟

قال : أما الأموات فعسى ألا تكون له رجعة على ورثتهم ، لأنهم قد ماتوا وماتت حجتهم ، ولعلمهم كانت لهم بينة بأنه قضاهم ما عرف من هذا المال ، وأما الأحياء فله الحجة عليهم كما وصفت لك .

ثم قال : وقد قالوا في المرأة تترك صداقها لزوجها ، فلما مات قالت : انى تركت له ما لم أعرف ، فقالوا لها الرجعة مع يمينها ما تركت له عزفت ثم لها صداقها .

قلت : ولا تقطع حجتها موت زوجها ؟

قال : قالوا في هذا لا تذهب حجتها الا أن تقوم عليها بينة انها عارفة بما تركت له من صداقها .

قلت : أفليس هذا مثل ما قضى الوالد لأولاده ؟

قال : هذه تركت له وذلك قضاءهم ، فالوالد تذهب حجته عن مات ، والمرأة تحيا حجتها ، ولو مات زوجها .

* مسألة : وسألت عن رجل له ولد من مطلقة وهو معها ، وهى

— ١٦١ —

تأخذ والده بالفريضة له ، وهو كبير فطلب والده أن يستعمله يحطب له ،
أو يحش أو يرعى له غنما ؟

فقال : ان فعل له ذلك ولده ، والا فلا يجبر على ذلك •

قلت : فوالدته أن تستعمله بذلك ؟

قال : ان فعل ولدها فلا بأس •

قلت : فان طلب والده أن ترفع له من الفريضة التي عليها بقدر
ما يعمل لها ، ويسام ذلك ثمننا ، أله ذلك ؟

قال : لا انما يرفع له ما كسب من حب أو تمر أو قطن أو مكسبة
تدخلها •

✽ مسألة : وعن رجل ينزع مال ولده ، وليس له حاجة اليه ، ثم
يخلفه لورثته ، هل لولده أن يرجع في ماله ما لم يفت •

وقلت : فان ألقته الولد ، وله مال أيرجع الولد في مال الوالد أم لا ؟ •
فان كان المال الذي للولد عطية من أبيه له ، ثم نزعه فذلك جائز ،
وهو بين الورثة ، ولا سبيل للولد على المال بشيء الا كواحد من الورثة •

وان كان المال نحلا من غير الأب ، أو ميراثا وقع للولد ، أو ما أشبه هذا

(م ١١ — الخزائن ج ١٢)

فأخذه الوالد ، ثم مات والمال قائم لم يتلف ، فإنه يرجع الى الولد وهو ماله وأحق به ، وإن كان الوالد قد أتلّفه رجع الولد في مال الوالد بمثل ما أتلّف أبوه من ماله •

وقلت : ان كان للولد جارية ، فانتزعا والده فوطئها ، ولم يشهد بانتزاعها ؟ •

هاذا انتزعا ووطئها جاز له ذلك ، و لا ينبغي له أن يطاء حتى يشهد بالانتزاع •

✽ مسألة : وعن رجل أعطى رجلا من مال والده ، وأولاده صغار ، فلما أدرك الولد طلب ماله ، له ماله ولم تكن لوالده عطية •

✽ مسألة : وقال في هبة الوالد من مال ولده ، وبرأته من جميع حقوقه ، وأخذ الوالد من مال ولده واستنزاعه مال ولده ؟

قال : كل هذا غيه الاختلاف منهم من أجاز ذلك ، ومنهم من لم يجزه الا لكسوة ، والنفقة اذا كان فقيرا فهو واجب في مال ولده بغير اختلاف •

وكذلك ان لزمه حاجة شديدة للتزويج ، وخاف على نفسه العنت ، فقد جوزوا له أيضا أن يتزوج ويزيل عن نفسه العنت بلا مضرة على مال الولد ، وكلما يكون من مؤنته التي لا بد منها ، فقد يحكم على الولد بمئونة الوالدين ، ومالا غناء لهما عنه من المئونة •

وأما الدين والحج ، وما كان غير المئونة فلا يلزم ذلك •

✽ **مسألة :** قال : وتجوز هبة الرجل في مال ولده من ثمرته أو خدمة عبده ، أو سكن داره ، أو مثل ما لا يزول به الأصل ، ولا يجوز له أن يهب أصل مال ولده ، ويجوز له في مال ولده ما باع منه أو قضاء بحق عليه •

✽ **مسألة :** وقال موسى بن علي :

انه كتب الى الحواري بن محمد يسأله عن رجل حضره الموت ، فقال في مرضه : فاشهدوا أنني قد قضيت ذنبي من مال ابني ، أو قال ابنتي ؟ • قال : فكتب اليهم أنهم قالوا : ليس له ذلك حتى يشهد أنه نزع ثم يقبضه ، ورأيت أنه يستحسن أن يجيزه اذا قال : اشهدوا أنني قد قضيت هذا الدين من مال ابني ، ويستضعفه ان قال قضاء ديني في مال ابني •

✽ **مسألة :** وعن رجل كان عليه لأولاده حق من قبل والدتهم ، فحضره الموت ولم يوص لهم بشيء أيكون آثماً ؟

قال : أخاف عليه الاثم ، الا أن يكون قد أبرأ نفسه في صحته •

قيل له : فان أبرأ نفسه في مرضه ؟

قال : معي انه يختلف فيه ، وكذلك اذا أبرأ نفسه في صحته ، يختلف في ذلك ، وأكثر القول أنه يجوز له •

— ١٦٤ —

قيل له : فهل يجزيه أن يبرىء نفسه بالبينة أم لا ؟

قال : معنى انه لا تجزيه المقاصصة ، ولا يبرىء بالبينة •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : ومن غيره : واذا كان الوالد فقيرا ، هل له أن يأكل من

مال ولده ويكتسب ويتزوج ويحج ؟

قال : أما أن يأكل من مال ولده ويكتسب فجائز ذلك ، وأما أن يتزوج فيختلف فى ذلك ، وأكثر القول لا يجوز ، وأما الحج : ان كان قد كان غنيا فليزمه الحج ، فيحال غناه ، ولم يحج حتى افترق ، فله أن يحج من مال ولده •

وأما ان كان لم يلزمه من قبل فيختلف فى جواز ذلك ، وأكثر القول لا يجوز ، والأول فيه اختلاف ، وأكثر القول جائز ، والله أعلم •

قال بعض :

وجائز للأب فى مال ابنه	حج وتزويج فلا تنه
كذلك الأكل له جائز	ثم قضاء الدين لا يحمه
ان كان محتاجا له كله	قد جاء فى الآثار فاعمل به

— ١٦٥ —

هذا على قول وبعض أبى فى الحج والتزويج يستثنه

* مسألة : من كتاب بيان الشرع :

وسئل عن رجل لزمه لصبى تبعة وله أب فقير غير ثقة ، هل يجزيه أن يكسوه بذلك ، أو ينفق عليه بمنزلة اليتيم ؟

قال : معنى أنه إذا خاف عليه الضياع جاز له ذلك •

قلت له : فإن كان والده غنيا غير أنه ضيعه ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أن له ذلك إذا خاف ضياعه •

قلت له : فما يكسوه ؟

قال : معنى أنه كسوة مثله •

قلت له : فكسوة مثله فى قدره أو قدر والده أن لو قام به ؟

قال : معنى أنه كسوة مثله فى حاله ذلك ، ويعجبني على حال أن يستشير والده حتى يكون برأيه أن أجابه ، فيكون بأمره ، وإن تبين فى امتناعه بسبب ضرر على الصبى لم يضره عندى الامتناع على الضرر •

وإن كان سبب صلاح نظر فيه إذا رجا فيه التوفير على النصبى ، وما هو أصلح له •

قلت له : أرأيت ان طلب الوالد أخذ ذلك ، وهو غير ثقة ، هل له أن يفعل ذلك بغير رأيه ؟

قال : نعم •

انقضى الذى من كتاب بيان المشرع •

✽ مسألة : ومن غيره : عن الشيخ صالح بن سعيد :

ان أم الصبى تقوم له مقام أبيه اذا عدم أبوه ، وأرجو ان ذلك على قول •

والقول الذى عليه العمل أنها لا تقوم مقام أبيه فى البراءة والضمان الذى له ، وفى أخذ ماله لنفسها دون ما يوجب لها الحق من النفقة فى ماله ، وانما هى تقوم مقام أبيه فى أن تنفق عليه من ماله فى حصاد ماله وحفظه ، وتأديته فى مصالحه ، والله أعلم •

✽ مسألة : ابن عبيدان :

وفى رجل فى يده مال لصبى من قبل ميراث ، وللصبى والد ، أيجوز للرجل أن يقبض والد الصبى مال ولده ، كان والد الصبى أمينا أو غير أمين أم لا ؟

قال : ان قبض الوالد مال ولده الصبى فيه اختلاف : قول : يجوز

لمن عليه حق أو عنده حق لصبي أن يعطيه والده على كل حال كان ثقة أو غير ثقة ، وقول : لا يجوز على حال ، وقول : يجوز إذا كان ثقة ، وإن كان غير ثقة لم يجز ، وهذا القول الأخير أحب إلى •

وإن كان لهذا الرجل الذي في يده مال الصبي أحق من قبل نفقة هذا ، فجائز أن يقاطع بما عليه له على قول بعض المسلمين ، والله أعلم •

❖ مسألة : رجل ضرب ولده وأثر فيه ضرباً وجراحاً وندم ، وأراد التوبة هل له أن يبرئ نفسه من ذلك ، كان الصبي بالغاً أم لا ؟

الجواب : إن كان ولده صبياً ففى ذلك اختلاف ، وفى أكثر القول لا يجوز له أن يبرئ نفسه من أرش لولده من قبل نفسه •

وأما البالغ فيعجبني أن يبرئه الولد مما لزمه من الأرش ، ولا يعدم من الاختلاف أن أبرأ نفسه من ولده البالغ •

وأما لفظ البرآن على قول من أجاز ذلك ، فيقول قد أبرأت نفسى من الحق الذى لزمنى لولدى فلان ، وهو كذا وكذا من قبل أرش لزمنى منه ، وقبلت برأى هذا من حق ولدى هذا ، والله أعلم •

❖ مسألة : من كتاب بيان الشرع :

وسألته عن رجل لزمه حق من أرش ، فأراد الرجل أن يستحل والد

— ١٦٨ —

الصبي من ذلك الحق ، كيف يقول مما لزمه من قبل ولده ، أو مما لزمه
لولده ؟

قال : معى انه يستحله مما لزمه لولده الى قيمة معروضة •

قلت له : فان أحله وأبرأه أكله سواء ؟

قال : قد أجازوا الحل والبراءة •

❖ **مسألة :** وروى لى بعض من أثق به عن أبى سعيد فى الحقوق
التي تلزم الوالد ولده ، والأرث الذى يلزمه لولده ، أن له أن يبرىء نفسه
من جميع مايلزمه له من الحقوق ، الا الأرث اذا كان منه فلا يجزيه ذلك ،
واذا كان الأرث من فعل غيره ، ومن غيره فلزمه هو ذلك الأرث من فعل
غيره لولده ؟

قال : ان فيه اختلافا : فقال بعض : اذا أبرأ نفسه منه برىء ، وقال
بعض : لا يبرأ •

❖ **مسألة :** قال عبد الله بن محمد بن أبى المؤثر :

أخبرنى فلان أن جدى أبا المؤثر لزمه لى حق أرث أو غيره قال :
فأخذ أبو المؤثر يزن الدراهم ويسلمها الى والدى ، فاذا قبضها والدى
من حقى سلمها الى والده ، ورجع فسلمها والده اليه من حقى ، فلم يزالا

كذلك حتى استفرغا الذى أراد أن يتخلص منه ، ولم يحفظ أنه أبرأه منها •

* مسألة : وقيل اذا قتل رجل ولده فأبرأ نفسه من دينه ، اذا كان له اخوة لم يبرءوا هى لهم عليه ، ويحبس بها حتى يعطيهم بعد أن تنجم عليه •

* مسألة : جواب من هاشم بن غيلان الى أشياخ أهل أركى ، الأزهر ابن على ، واليلس بن الأزهر ، وسعيد بن جعفر :

ذكرتم فى رجل عليه دين لولده فأبرأ نفسه عند الموت ؟

فلا أرى له براءة فى تلك الحال ، والله أعلم •

* مسألة : من غير كتاب أبى سعيد :

والصبي اذا كان أبوه عبدا ، هل يجوز حله وإبلاخته من مال ولده ، وكذلك خدمته ؟

قال : لا يجوز ذلك كله ، ولا يجوز أن يأكل من ماله ، لأن العبد نفقته على مولاه ، ولأنه لا يملك نفسه ولا غيره •

قلت : عليه أن يطيعه فيما يقدر عليه فى غير معصية مثل الحر ؟

قال : هكذا عندى من طريق البر ، واعظام حق الأبوة ، وأما فى اللازم
فلا سلطان له عليه ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ويجوز للوالد أن يبرئ نفسه من حق الوالد ، ويضعف
أن يقول قد نزعته الحق الذى على له ، ولكن يشهد أنى قد أبرأت نفسى
من الحق الذى لولدى ، والصدّاق الذى لزوجتى أم الولد ، ويضعف أن
يبرئ نفسه فى مرضه ولا يبرأ •

ومن غيره : وكذلك قيل انه أبرأ نفسه من مال ولده الذى عليه له فى
مرض ولده ؟

فقال من قال : انه يبرأ ، وقال من قال : انه لا يبرأ ، لأن ذلك حكم
قد صار فيه المال الى غير الولد •

قال الناسخ : الذى نأخذ به أن براءة الرجل من مال ولده نفسه ،
وانتزاعه لماله فى مرض ولده ولا يثبت ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** قال الناسخ : انتزاع الوالد مال ولده على ثلاثة
أقسام : اضرار ، واضطرار ، واختيار • فالضرار ، لا يجوز وهو أن يكون
غنيا عنه ، وانما يقصد الى ضرار ولده •

وأما الاضطرار فجائز ، وهو أن يأخذ ما يحتاج اليه •

والثالث الاختيار وهو الذى يقع فيه الاختلاف ، والمعمول به أنه لا يجوز ، والله أعلم •

* مسألة : وعن أبى سعيد :

وذكرت فى رجل وهب لابنته مالا وعقارا أو غير ذلك ، أو نخلها ذلك ولم يقبضها إياه بداله أن ينزعها ذلك ، هل يجوز له ذلك ؟ قلت : وهل يجوز نزعها ذلك والاشهاد عليه بمحضرها وغير محضر منها ، وقلت : وما يجوز له ؟

فعلى ما وصفت ، فأما ما لم يقبضه وتحزره ، فليس ذلك بشيء إذا رجع فى عطيته ، وليس عليه نزعها منها إذا رجع فى عطيته قبل أن تحرز عليه ، وذلك إذا كانت بالغاً ، وأما الصبية فلا عطية لها من والدها ، ولا الأحرار لها فافهم ذلك •

قلت : وكذلك ما قبضته ان كان قبضها ، وهى بالغ أو غير بالغ فهما فى ذلك سواء ، أم بينهما فرق ؟

فعلى ما وصفت ، فإذا كانت بالغاً وقبضت العطية إذا أراد أن ينزع ذلك أشهد على نزعها منها ، وسواء فى ذلك حضرت النزع أو لم تحضره ، فإذا نزع ذلك منها ، أوردته الى ملكه دونها ، أو جعله لنفسه وأزاله من ملكها ، فقد ثبت ذلك عليها ، ولو لم تحضر ، وحضورها أقطع للحجة ، وذلك

ان لم يشهد ، وجعل ذلك لنفسه كما وصفت لك جاز ذلك فيما بينه وبين الله •

وأما في الحكم فحتى يصح نزع ذلك ، وذلك بعد موته ، أو زوال حجته ، وانقطاع ذلك عنه ، وأما الصبية فقد قلت لك انه لا عطية لها ، ولا احرار لها من والدها ، بذلك جاء الأثر ، الا أن تبلغ الصبية ، ويحدد والدها لها العطية بعد بلوغها ، وتحرز فذلك جائز ، وقد قيل انه لم يرجع في عطيته حتى بلغت وأحرزت كان ذلك احرارا •

وقال من قال : لا يكون ذلك احرارا فافهم ذلك ، وان ماتت الصبية قبل البلوغ ، فالمال للوالد على كل حال ، فافهم ذلك ، والله أعلم بالصواب •

✽ مسألة : وقلت وكذلك المقبوض وغير المقبوض ، وعن شرح نزعه لها كيف ينزعه اذا أراد ذلك والشهادة عليه ؟

فعلى ما وصفت فقد مضى الجواب في هذا كله ان شاء الله على حسب ما قد حضرنا ، وفق الله لسبيل ما قد بينت لك من ذلك ، وبالله التوفيق لحابه ومرضاته •

✽ مسألة : ومن كتاب الأشياخ :

وعن الرجل اذا أراد أن ينتزع من ولده ماله ، كيف يقول وكيف ينتزعه ؟

— ١٧٣ —

قال : الذى عندى وعرفت أنه يقول قد انتزعت مال ولدى ، وأحرزته عليه حفظ الوضاح ابن عقبة عن هاشم ، زعم أنه يحفظ لو أن رجلا كان عليه لابنه مهر ، ثم قضاه منه ، حتى مات أن للولد أن يأخذ ما كان أبوه قضاه ثم نزعه ان له أن يأخذه •

وحفظ سعيد بن محرز عن هاشم في رجل أعطاه أبو عطية ، ثم أحرزها الولد ، ثم أشهد الوالد بأنه قد نزعهما منه فلم يقبضها الأب حتى مات ان العطية للابن اذا لم يقبضها والده •

✽ مسألة : وهل يجوز لأب الغائب والمفقود أن ينتزع من له شيئاً عند حاجته الى ذلك ، فنعم له ذلك فيما يجوز له من مال ولده ، لأن حكمه الحياة حتى يصح موته •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : ومن غيره ، ابن عبيدان :

وفي الجد اذا أعطى ابنه أصلاً أو سلاحاً أو غلة ماله ، وأراد انتزاعه ، أيجوز له ذلك أم لا ؟

قال : أما ابنه مادام حياً فحائز له أخذ ما أعطاه ، وأما بعد موته فليس له أخذه ، وأما ابن الابن فليس له أخذه منه على أكثر القول ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** عن الشيخ أحمد بن مفرج :

حجة من قال لا سبيل للوالد في مال ولده قوله تعالى : (ولأبويه لكل واحد منهما السدس) وأيضا اذا احتاج الوالد على ولده النفقة اذا كان الولد موسرا ، فلو كان للأب على الحقيقة ما فرض له في مال نفسه ، وجعل أيضا للأُم التي في الخبر قوله صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك ليس لأُمك تمليك » ومعناها من أبيك ، ومن أثبت ذلك جعلها لأُم تمليك ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** ابن عبيدان :

ومن انتزع أمة ولده ، أيجوز له وطؤها ؟

قال : من جزء بيان الشرع اذا وطئ الرجل جارية ولده بعد الانتزاع ، فقد قال بعض الفقهاء : انه جائز ، ويعلم الولد ذلك لئلا يطأها ، وقول : لا يجوز ، والذي يجيز له وطأها لا يجوز ذلك الا بعد الاستبراء ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** ومن كتاب بيان الشبرع :

وعن بيع الوالد لمال ولده ، كان الوالد غنيا أو فقيرا أكله سواء أو مختلف فيه ؟

قال : معى انه اذا كان فقيرا وانما باع مال ولده لحال فقره ، هفى
أكثر معانى القول أنه يثبت بيع الوالد ، وان كان الوالد غنيا عن بيع مال
ولده ، ولم تقع مصلحة فى البيع لولده فعندى أنه يجوز البيع
وهو مردود ♦

وفى بعض القول أنه يثبت ويضمن للولد الثمن الذى باعه به فى ماله ♦

✽ مسألة : ولحاكم أن يحول بين الوالد وبين مال ولده ، فان باعه
جاز بيعه ، وان كان ثمنه معه ، وقف فى نفقة أبيه اذا كان مع أمه ، وهى
مطلقة ، وكذلك ان لم تكن ثقة ♦

فان كان والده ثقة وقف فى يده ، وأمر أن يجرى منه على ولده
نفقته ، وان كانت الأم جعل مال الولد فى يد والده كان ثقة أو غير ثقة ♦

✽ مسألة : عن أبى عبد الله :

وعن رجل باع لنفسه من نفسه مال ابن له صغير ، فلما أدرك ابنه
طلب ماله ذلك ؟

قال : اذا كان المال فى يد والده بحاله ، فانه يدركه اذا طلبه ما لم يكن
والده ازالته من ملكه ، فان أزاله من ملكه وكان له مال ، فله أن يأخذ منه
مثل ما أخذ من ماله ♦

❖ **مسألة :** عن أبي عبد الله ، وعن رجل توقع على مال ابن له صغير أو بالغ ، فباعه أو تزوج عليه أو قبض أمته فنكحها أو نكحها قبل أن يشهد بالمقبض ، وما ترى في الجدة والولد وللوالد مال غير ذلك أو لا مال له ؟

قال : هذا جائز للاب في مال ولده ، ولا يلزمه حد في وطء أمة ولده من قبل أن ينزعها منه وعتقه أياها جائز ، رأييت أن أشهد على قبض رقيقه ثم أعتقهم ، زعم في كفارات عليه أو غير كفارات عليه ؟
قال : عتقه أياها جائز •

❖ **مسألة :** وعن رجل ، لابن له صغير مال فقائض به مال رجل آخر ، فلما أدرك الغلام غير ما فعل أبوه ؟

قال أبو عبد الله : القياض تام وفعله جائز •

وكذلك لو كان التقايض من نفسه لابنه لنفسه بماله ، أيجوز له ذلك ؟

قال أبو عبد الله : إذا فعل ذلك لنفسه ، فلا يجوز ، وللغلام أن يسترد ماله من عند أبيه ، وما أتلف الأب من مال ابنه وأكله فهو جائز له •

❖ **مسألة :** وكان موسى بن علي يقول في الولد يبيع مال ولده ؟
إن ولده يدرك ماله من يد المشتري ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وكلما كان صار للولد — نسخة — الولد من عند والده ، فله أن ينزعه ويرجع فيه ، وما نزع منه ثم رده عليه عند موت الوالد ، جاز للولد ، وكل مال له من عند غير ولده فلا يجوز للوالد نزعه منه ، ويجوز بيعه له ، ويكون على الوالد مثله ، إذا كان له مال .

✽ **مسألة :** في رجل قايض بمال ولده ويموت ، هل يجب لأولاده المال الذي قايض به بمالهم ، أو المال للوالد خاصة ؟ قلت : فان كان للوالد هل يجب لأولاده في ماله مثل ما قايض به من مالهم بعد موته ، ولم يوص لهم بشيء ، ولو صح أنه كان قايض بمالهم وأزاله إذا مات ؟

قال : ما عندي في ذلك شيء .

وان علم أحد من ورثة الوالد أنه قايض بمال أولاده ، ومات وخلفه ، هل عليه في أكله اثم ، وهل عليه في ذلك شيء ؟

فما قايض به الوالد من مال ولده ، فهو للولد صاحب المال لأن ذلك هو العوض بماله ، ومن علم به بذلك من ورثة الوالد من غير الأولاد الذين لهم المال ، فليس في ذلك القياض حق ، وليس للأولاد في مال والدهم سواء ما قايض به أن تلف منه شيء .

(م ١٢ — الخزائن ج ١٢)

✽ مسألة : عن أبي الحسن بن أحمد :

وأما الذى باع مال أولاده ، وهم بالغون أو صبيان ، فالبيع ثابت مالم يعلم أنه يريد مضارة الولد ، ويجوز تسليم الثمن اليه ، وقيل عليه هو أن يعطى ولده ثروى ما باع من ماله ان كان غنياً ، وان كان فقيراً لا يقدر على شيء فلا شيء عليه •

وكذلك ان طلب اليه الولد عوض ما باع من ماله ، فقد قيل ان عليه له ذلك فيما باع الوالد بعد موته ، وان لم يطلب اليه ذلك حتى مات الوالد ، فلا شيء للولد •

وأما اذا باع الولد شيئاً من ماله لم يكن للمشتري أن يسلم الى الوالد الا بأمر الولد ان فعل وسلم ضمن ذلك للولد ، الله أعلم •

✽ مسألة : اختلف أصحابنا في بيع الرجل مال ولده الكبير :

فقال بعضهم : يجوز ذلك اذا كان فقيراً محتاجاً الى مال ولده ، وان كان غنياً فلا يجوز له ذلك ، وأجاز بعضهم انتزاعه وتملكه عليه وهو غنى أو فقير •

وقال بعضهم : الانتزاع الذى يجوز للأب في مال ولده هو كما يأكله الأب من مال ولده أو يقبضه في دين أخذ به لا يجد سبيلا الى أدائه ، وما ينتقله عليه ، فأما ما كان يملكه عليه ، ويكون قائماً في يده فلا •

وأما موسى بن علي كان يسمى آكل مال ولده لصاً ، وغندى أنه كان يريد بذلك من الآباء الأغنياء ، والله أعلم .

* مسألة : ومن أجاز للأب أخذ مال ولده وهو غني احتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » فقالوا قد ملك النبي صلى الله عليه وسلم الأب مال ولده بظاهر هذا الخبر .

والنظر يوجب عندى أن هذا الخبر لا يوجب تمليك المال ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أراد به منزلة الأب وعظم حقه على ولده ، ويعرف الولد أنه من والده وبضعة منه ، وأن الولد من كسب الوالد ، وقد قال الله تعالى : (ما أغنى عنه ماله وما كسب) يعنى الولد على ما قال أهل التفسير ، والله أعلم .

فلما كان الولد مضافاً الى الأب وهو كسبه جاز أن كسب كسبه مضافاً اليه أيضاً فقال : « أنت ومالك لأبيك » يعنى من أبيك ، لأن أدوات الخفض ينوب بعضها عن بعض ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك تعظيم شأن الوالد ورفع منزلته ، أى ولو لم يكن هو لم تكن أنت أيها الابن ومالك ، لأن الابن فرع للأب ، والمال فرع للابن .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى أمر عمه العباس ، وقد أخذ ناقته التعصبا لبعض أسفاره مع النبي صلى الله عليه وسلم أننا

والعضباء للعباس حيث أخبر أنه أخذها ، وقال صلى الله عليه وسلم :
« ردوا على أبي » يعنى عم العباس ، وقد غاب في حملة حملها غابطاً ،
والله أعلم •

ولو كان قوله : « أنت ومالك لأبيك » لا توجب أن يكون مال الابن
لأبيه لم يكن للمحاكم أن يفرض للأب على ولده النفقة في مال يملكه ، وانما
يفرض له في مال غيره ، فهذا المعنى والخبر ، والله أعلم •

واختلف من أجاز للوالد مال ولده ، فقال بعضهم يملك بالانتزاع على
الابن ماله ، أو ما يأخذ من ماله ، ولا يكون ذلك الا بالاشهاد على الفعل •

وقال بعضهم : الأخذ هو الانتزاع ، والانتزاع هو الأخذ ، وقال
من قال : لم نر الأخذ بالاشهاد أنه يشهد بأنه قد ملك على ابنه ، ثم
يجعل له ذلك ، وأما ان أخذه بغير بينة فلا •

وقال بعضهم : تناوله له انتقالا عن ملك أبيه اليه ، وهو انتزاع
منه له ، فصاحب هذا القول يقول : لو أن رجلا وطىء جارية ابنه
جاز وطؤها ، وانتقلت عن ابنه اليه ، ووطؤه اياها انتزاع منه لها •

وقال بعضهم : لا تحل له حتى ينتزعها قبل الوطء ، فاذا ملكها على
ذلك حل له وطؤها ، واختلفوا فيه اذا وطىء أم أمة ولده مع علمه بخطرهما
عليه : فقال بعضهم : عليه الحد ، وقال بعضهم : يسقط الحد عنه

بالشبهة ، واحتج أصحاب هذا الرأي الأخير في زوال الحد عنه ، لقول
النبي صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » •

فقالوا : ففى هذا تعلق شبهة في مال الولد للوالد ، والشبهة اذا
وقعت في موطن بطل الحد ، وهذا عندى غلط في باب التأويل •

ولعمري ان الشبهة اذا وقعت درىء الحد بها ، وليس كل من ادعى
شبهة قبلت منه ، ألا ترى أن أبا حنيفة وأصحابه جعلوا العقد الفاسد على
الأمهات والبنات ، مع العلم بخطرهن ، وأن العقد عليهن لا يبيحهن شبهة
يدرعون بها الحد ، وليس كل من ادعى شبهة قبلت منه إلا أن يدل عليها
بدليل ، وأجمعوا أن ليس على الابن أن يعطى الأب اذا كان موسراً •

✽ مسألة : وسألته أيثبت للصغير اذا قضاه والده شيئاً من ماله
بحق له عليه ؟

قال : لا يثبت ، وأما البالغ فثبت ولو لم يحرز ، وكان في حجر والده
فهو ثابت وكذلك في الصمة •

✽ مسألة : رجل له ولد بالغ أو صبي ، أباح الأب لانسان
أن يأكل من مال ولده والانتفاع ، أتجوز الاباحة فيما ذكرت أم لا ؟

هذا جائز على قول ، وقول : لا يجوز •

* مسألة : ومن جواب أبى سعيد محمد بن سعيد أسعده الله :

وأما الوالد اذا انتزع مال ولده ، وعلى الولد دين يحيط بماله ؟

فمعى أنه قد قيل فى ذلك أنه لا يزول المال من ملك الورثة بانتزاع الوالد له ، ودين الولد أولى بالمال •

وقلت : فان كان الدين أقل من المال ، هل يثبت للوالد ما بقى من فضل من قضاء الدين ؟

فمعى أنه قيل فى انتزاع الوالد مال ولده على غير وجه مضارة أنه يقع موقع الاختلاف ، فقال من قال : انه يزول الى الوالد ويصير ملكا له •

وقال من قال : انه لا يزول من ذلك الا ما أزاله الوالد ببيع أو قضاء الى غيره ، والمال بحاله للولد الا أن يزيله الوالد ، ومعنى أن هذا القول هو الأكثر •

وقلت : اذا قال الوالد اشهدوا أنى قد انتزعت كل مال كان لولدى ، هل يقع الانتزاع بهذا اللفظ على جميع ما يملك هذا الولد ؟

فمعى : أنه اذا ثبت الانتزاع ثبت على كل شيء الا ما كان مضموناً على غيره من الحقوق ، فأحسب أنه يختلف فيه مع من يثبت الانتزاع •

— ١٨٣ —

وقلت : وكذلك اذا قال : قد انتزعت ماله كله ؟

فهذا معنى مثل الأول ، ويأتى على ماله كله •

وقلت : وهل يجوز اذا انتزع والده ماله كله أن يأخذ من ماله بقدر ما يقوته ان قدر على ذلك ، علم بذلك الوالد أو لم يعلم ؟

فمعى أن له ذلك على قول من يقول لا يزول ماله بالانتزاع ، وليس للولد معنى فى مال والده اجازة الا ما أجاز له من ذلك ، وليس الولد مثل الوالد ، بمعنى الاختلاف ، الا أن يكون الولد بحال من يلزم الوالد عوله ، ويمنعه ذلك ، فيأخذ ما يجب له من طريق التوسع عند عدم الحكم •

انقضى الذى من كتاب بيان الشرع •

✽ مسألة : عن الشيخ ناصر بن أبى نهبان الخروصى :

وسألته عن الوالد اذا انتزع مال ولده ، هل يصير بذلك حاكما على غيره بالمختلف فيه ، واذا كان ذلك جائزا فما العلة والاختلاف فيه كثير ؟

الجواب : اختلف العلماء فى مال الولد ، واجازة الوالد فى تصريفه لاتلافه أو أخذه لنفسه من قول النبى صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » فعمل بعض العلماء بظاهر الرواية نظرا الى قشورها ، ولم ينظر

اللباب أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن مال الابن بالأب ، وكما أنه ليس له أن يتصرف في مال الولد باتلافه بالبيع •

فكذلك ماله ، وهذا هو الظاهر من لفظ الرواية ، لأنه أتى بهما في لفظين الى لام التملك لأمّاً والحدة ، وبأى حجة يجوز بيع أحدهما ، ولا يجوز بيع الآخر ، وقد ساووا بينهما فقال : « أنت ومالك لأبيك » •

ومع أهل النحو أن حروف الجربعض منها يقوم مقام بعض ، والمعنى : من أبيك ، وهكذا سمعت والدى رحمه الله ، وقد باع رجل معنا بيت ابنته ، وحازه المشتري ، فردّه والدنا وقال : نحن لا نعمل بهذا باجازه ذلك •

واتفق المجيزون للوالد ذلك والمانعون عن اجازة ذلك له : ان الولد اذا كان له مال ، وعجز أبوه عن قيام نفسه أنه يفرض له في ماله النفقة ، فاحتج المانعون عن الاجازة ، ذلك له أن هذا هو حجة على من أجاز ذلك له اذ لو كان له ذلك لما فرض له في مال ولده ، وكان له بغير فريضة ، والله أعلم •

✽ مسألة : الزامى :

وفي رجل أراد أن ينتزع مال ابنه كيف يعمل من القول ليثبت له ماله بالانتزاع ؟

— ١٨٥ —

قال : يقول : أشهدكم بأني قد انتزعت مال ابني وأخرجته من ملكه
الى ملكي ، ونزعت من يده الى يدي •

قال غيره : وان قال : أشهدكم أني قد انتزعت مال ولدي فلان
وأحرزته عيله ؟

فهو كاف عندي لانتقال المال من الولد الى الوالد على قول من قال
باجازة الانتزاع ، والله أعلم •

❖ مسألة : ومنه : ونزع الوالد مال ولده البالغ كان من كده أو
من عند والده ، وأما الذي من عند والده ، فيعجبني فيه قول من قال
باجازة نزعته منه ، وأما ما ليس من عند والده لم يعجبني فيه قول من قال
باجازة نزعته ، وأن كلا منهما أولى بماله ، والله أعظم •

❖ مسألة : ومنه : وفي رجل فقير أراد أن يبيع مال ابن له صغير ،
هل يجوز أن يكتب عليه الكاتب ذلك ؟

قال : فيما عندي انه جائز للكاتب أن يكتب عليه ذلك اذا كان الأب
ثقة لا يخاف منه الحيف ، والله أعلم •

❖ مسألة : من كتاب بيان الشرع :
وقالوا في الوالد يبرئ نفسه مما عليه لولده من حق أمه انه يبرأ
منه ، فأما ما كان من مال قائم لهم فليس له أن يسلبه منهم •

✽ **مسألة :** وقال : من باراً زوج ابنته الصغيرة من صداقتها ، ففي براءة الزوج من الصداق الاختلاف ، ولا تجوز مراجعتها الا بِنكاح جديد •

✽ **مسألة :** وكذلك الوالد قد اختلف في قياضه ومقاسمته لولده بغير سهم ، فأجاز ذلك بعض ولم يجزه بعض •

✽ **مسألة :** وسألت أبا سعيد عن رجل قضى ابنه شيئاً من ماله بأرث عليه له ، أو غير ذلك ، هل له أن يبيعه اذا احتاج اليه ؟
قال : أما ما قضاه من قبل الأرش ، فليس له أن يعود فيه ، وأما ما قضاه من غير الأرش فله أن يبيعه اذا احتاج اليه •

✽ **مسألة :** من كتاب الأشياخ :

ومن رأى أبى عبد الله فى الذى يعتق عبد ولده ؟
قال : يعتق ولو لم ينزعه •

قلت : أشعليه فى ماله لوئده قيمة العبد ؟

قال : لا ولم يجعل العبد مثل ما باع من ماله •

✽ **مسألة :** ومن جواب محبوب بن الرحيل ، الى نصر بن حراس :

سألت عن رجل أعطى ولداً له صغيراً وهو فى حجره عطية من ماله ، وجعلها صدقة لوجه الله ؟ •

فالأذى بلغنا عن جابر أنه كان لا يجيز عطية الصغير ، ورأينا لا يجوز
الا أن يكون أحرزه ، وأحرازه دفعه الى عم أو خال ، أو أخرجه من يده
الى يد غيره ، وقوله : لوجه الله ، فالصدقة على الولد لا تكون لوجه
الله الا ما أريد به وجهه من الصدقات للفقراء والمساكين •

قال غيره : الذى معنا أنه أراد لا تجوز العطية للصغير من أبيه ،
الا أن يحرز له عم أو خال ، أو يخرج له الأب من يده الى يد غيره ،
وقد قيل ذلك •

وقال من قال : لا عطية من الأب لابنه الصغير ، وقال من قال : تجوز
ولا أحرار على الصغير من أب ولا غيره •

وقال أبو الوليد هاشم : الصغير اذا أعطاه والده لم ينفعه أحرار
قريب ولا بعيد ، ولا تجوز عطيته حتى يبلغ شيحز هو لنفسه قبل
رجعة والده •

قال غيره : وقد قيل : لا يجوز ذلك حتى يحدد له العطية بعد بلوغه •

✽ مسألة : سألت محبوباً عن رجل له أولاد يهب لهم من ماله
يفضل بعضهم على بعض ؟

فقال : يكره ذلك •

وقال محبوب : وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء رجل ليشهده على شيء قد جعله لبعض ولده ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : «أكلهم أعطيت مثل ما جعلت لهذا ؟ » قال : لا • فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «أما وجدت أحداً تشهده على ظلمك غيري » •

* مسألة : حدثني ابن شهاب عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن أبا بكر الصديق كان نحلها جذاذ عشرين وسقاً من ماله ، حتى إذا حضرته الوفاة جلس فشهد ، ثم قال : أما بعد يا بنية والله إن أحب الناس إلى غني بعدى لأنت ، وأعسر الناس على فقر بعدى لأنت ، وإنى كنت نحلتك جذاذ عشرين وسقاً ، وقد رددت ، والله إنك كنت أحرزتيه وأخذتيه ، ولكن إنما هو اليوم مال الوارث ، وإنما هو أخواك وأختك ، فقالت عائشة : والله لو كان ما بين كذا إلى كذا لرددته •

* مسألة : وقال جيفر بن عمر ، عن الصلت بن مالك ، عن سعد بن المبرر في الأب يعطى ولده مالا فيحرزه ولده من حيث لا يعلم والده ، وأشهد على أحراره أن ذلك جائز إذا كان أصل العطية صحيحة ؟

قال أبو مروان : إن ذلك ضعيف ما لم يعلم الوالد بأحرار الولد ولا يغير ، وقال أبو زياد : هو جائز وإن لم يعلم الوالد برأى ثلثته •

✽ **مسألة :** وعن رجل أعطاه أبوه مالا وهو بالغ ، فبان بالمال وأكله حتى اذا حضر الأب الموت رجع فيما كان أعطاه ؟
قال : ليس ذلك لأبيه ، والمال قد جاز لابنه .

✽ **مسألة :** وسألته أكان أبو الشعثاء لا يجيز نحلا لصغير ولا لكبير حتى يقبض ؟

قال : نعم .

✽ **مسألة :** سئل أبو سعيد رضي الله ، عن الصبي اذا وقع له من وصية الأقربين ، هل يسلم ذلك الى والده ويبرأ الوصي ؟

قال : عندي أن بعضا يقول ان والده كسائر الناس في الثقة والأمانة ، ولا يجيز أن يسلم اليه مال ولده ، الا أن يكون ثقة ، ومأمونا على ذلك أقل ما يكون .

وقال من قال باجازه ذلك على الاطلاق ، ان كان مال الولد لوالده .

قيل له : فهل يجوز أن يجعل في كسوته ونفقته ، ولا يسلم الى والده ؟

قال : قد اختلفوا في نفقة الصبي ، اذا كان له مال : فقال من قال : فيما معى ان نفقة الولد على والده ، ويوفر له ماله حتى يجعل له ماله في غير ما يلزم والده من النفقة والكسوة وجميع الواجب .

فعلی هذا القول لا يجوز للوصی أن يجعل ذلك في كسوته ونفقته :
 الا أن یبین لی أن الولد لا يقوم به ، ويخاف عليه الضرر ، فذلك يخرج
 من طريق النظر ، وعلى قول من يقول : ان نفقته في ماله ، ولا يلزم والده
 نفقته الا بعد ماله ، فيعجبني أن يجوز للوصی ذلك •

قيل له : فما تشير في ذلك ؟

قال : ان كان الولد غير مأمون أعجبني أن يجعل ذلك في مصالح الصبی •

❖ مسألة : وقال في رجل قضى ابنه عند الموت مالا ، وماله لا يوفي
 دينه جميعاً ، لأن عليه لغير ابنه ديوناً غلبته بالحصة مع الدائنين ، واذا
 مات الأب وعليه الدين لابنه ، ولم يقضه في حياته ، بدى بالدين قبل دين
 ابنه ، فان فضل له مال قضى الولد •

وحفظ عنه أيضاً لو أن رجلاً قضى ابنه ديناً عليه له ، وترك مالا غير
 الذي قضاه ابنه ، وعليه دين لقوم آخرين ، فلما توفي لم يكن له ما يوفي
 الدائنين ؟

فقال : لا يجوز لابنه القضاء ، وعليه لغير ابنه دين الدائنين •

ومن غيره : عن أبي زياد : أنه اذا قضى الابن في المرض ، غله بالحصة
 مع الغرماء ، فان عرف حقه ، ولا ضرب له بقيمة ما قضى والده ، وهو
 غريم مع الغرماء •

ومن غيره : قال الناسخ هذا الكتاب : لا شيء للولد اذا قضى في المرض ، ولا يشارك الغرماء ، ودين الأجنيين أولى من دين الولد ، لأن الله تعالى لا يعذب والدًا بدين ولده ، هكذا وجدته في الأثر عن أهل العلم والبصر .

وأما اذا قضى ولده مالا في صحته بدين عليه ، فلما توفي طلب الدائن في المال ، فالولد أحق بالمال ، فلا يدخل معه أحد من الغرماء في الحياة والمات ، هكذا وجدته وبه نعمل .

الباب الرابع

في اجماع المواريث وأنواعها ومعانيها وأحكامها وما يتعلق بها

الحمد لله الذى ميز فرائض المواريث بالتفصيل ، وزينها بشرفه ،
الحاجة اليها في حسن التفصيل •

وصلى الله على رسوله محمد الذى أوضحها بكتابه على لسان نبيه
صلى الله عليه وسلم وعلى آله البررة القائمين بشأنه •

أما بعد :

فلعظم فضيلة هذا الفن في الشرع ، وشدة الحاجة اليه من جميع
الخليقة في الأصل والفرع ، دعتنى الرغبة في تجديدها بمختصر يسهل تعلمه ،
ويخف على الطالب تفهمه •

وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قد حض على علم
الفرائض فقال : « تعلموا الفرائض وعلموها غانى امرؤ مقبوض ويوشك
العلم أن يرفع حتى ان الاثنى ليشتجران في المسألة فلا يجدان من يفرق
بينهما » •

وقد حض النبى صلى الله عليه وسلم على تعليم علم الفرائض مالم

يحض على غيره ، وقد قيل عنه صلى الله عليه وسلم : « ان الفرائض نصف العلم وانه أول ما ينزع من أمتي » وقيل : ان الفرائض ثلث العلم •

وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال : من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض والنحو والسنة كما تتعلمون القرآن •

وقال عمر : ان لهوتم فاهلوا بالرمى وان تحدثتم فتحدثوا بالفرائض •

وعن علقمة قال : اذا أردت أن تتعلم الفرائض فأمت جيرانك •

وقيل : أول ما يذهب من العلم الفرائض ، فلهذا يجب الحث على تعليم الفرائض ، وبذل الجهد في احياء رسومها ، وتفهم معانيها ، والله المعين على جميع الأمور •

باب في تفصيل فرائض الموارث

اعلم أن الفرائض جمع فريضة ، ويقال : أصل الفرض الحز في المعود وغيره ، فسمى الفرض فرضاً للزوم العمل به كلزوم الحز في الشيء ، ويقال فرض الرجل اذا صار بصيراً بعلم الفرائض ، وفرائض الله تعالى حدوده التي أمر بها ، ونهى عنها ، والله أعلم •

✽ مسألة : واعلم أن الفرائض تشتمل على فصلين ، وهما معرفة الميراث ومعرفة الوارث •

(م ١٣ — الخزائن ج ١٢)

فأما الميراث فهو السهام التى يستحقها الوارث ، وما أشبهها ، وهى :
الثلث ، والرابع ، والنصف ، والسدس ، والثلث ، والثلثان ، وسيأتى شرحها
وبيانها بعد شرح الوارث عند ذكر القسم ان شاء الله •

وأما الوراث ، فنبدأ بذكرهم ان شاء الله وبه التوفيق •

✽ **مسألة :** الوارث ثلاثة أصناف : صنف ذو سهام معروفة
مفروضة ، وهم مقدمون فى الميراث ، لا يقدمهم أحد ، ولهم أحوال
يجتمعون فيها ويتفرقون على ما نذكره •

وصنف عصبات لا يورثون الا ما بقى بعد ذوى الفرائض ، وأيهم
كان أقرب كان أولى وأحق بالميراث •

وصنف أرحام لا يورثون الا عند عدم ذوى الفرائض وعدم
العصبات •

باب فى فرائض ذوى السهام

فأما ذوى السهام فهم أربعة رجال وثمانى نساء •

فأما الرجال : فالزوج ، والأب ، والجدة ، والأخ لأم •

وأما النساء : فالزوجة ، والأم ، والجدة ، والابنة ، وابنة الابن ،
والأخوات الثلاث المتفرقات التى واحدة من الأب والأم ، وواحدة من
الأب ، وواحدة من الأم •

✽ **مسألة :** والأب فرضه السدس ، مع الأولاد لا يحجبه عنه أحد ، وله مع عدم الأولاد والأزواج الثلثان إذا كان معه أم ، وله مع عدم الأزواج وعدم الأولاد وعدم الأم جميع المال ، وله بالعصبة ما بقى من المال بعد سهام ذوى الفرائض ، لأنه أولى العصبات •

✽ **مسألة :** وأما الجد ففرضه أيضاً السدس ، ولا يحجبه إلا الأب ، ولا يرث الجد مع الأب شيئاً ، وله ما بقى من بعد فرائض ذوى السهام بالعصبة ، لأنه بعد الأب فى التعصيب ، ولا يرث معه أحد من الاخوة ، ولا أولاد الاخوة •

✽ **مسألة :** وأما الأخ للأم ففرضه السدس إذا انفرد ، وقد يحجبه الأب والجد والولد وولد الولد ذكراً كان أو أنثى •

✽ **مسألة :** وأما الزوج فله فرضان : النصف عند عدم الأولاد ، فإن كان لزوجته المهرأة أولاد منه أو من غيره ذكوراً كانوا أو إناثاً ، واحداً أو أكثر ، فليس للزوج إلا الربع ، ولا يحجبه عن النصف إلى الربع إلا الولد وولد الولد ، خافهم ذلك •

✽ **مسألة :** وأما الزوجة فلهما فرضان : الربع إذا لم يكن لزوجها المهرأة ولد ذكر ولا أنثى منها ولا من غيرها ، وإن كان له ولد منها ، أو من غيرها ، ذكراً كان أو أنثى ، أو ولد ولد فلها الثمن ، ولا يحجبها عن

الربع الى الثمن الا أحد هؤلاء الأولاد ، وان كن زوجات أكثر من واحدة ،
فالثمن أو الربع بينهما سواء ، لا يزدن على ذلك •

✽ مسألة : وأما الأم فلها فرضان : الثلث اذا لم يكن لولدها
المالك ولد ، ولا ولد ولد ذكر أو لا أنثى ، ولا أخوان فصاعدا ، وان كان
له ولد أو اثنان من الاخوة فصاعداً ، ذكوراً كانوا أو اناثاً ، من الأم
أو الأب ، فليس لها الا السدس ، ولا يحجبها عن الثلث الى السدس الا
الولد وولد الولد والأخوان فصاعداً ذكوراً أو اناثاً ، والله أعلم •

فصل

وللأم موضع ثالث لا تترث فيه مع عدم البنين والاخوة الا ثلث
ما بقى في قول أصحابنا ، وهو أن يكون أب وزوجة ، أو زوج وأم ، فللزوج
أو الزوجة النصف أو الربع ، وللأم ثلث ما بقى ، والباقي للأب لأنها في
هذا الموضع ، لو أعطيناها ثلث المال لأخذت أكثر من الأب ، فافهم ذلك •

✽ مسألة : وأما الجدة ففرضها السدس طعمة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، لا يحجبها عنه الا الأم ، وان كانت أم أب والأب
حي ، فقيل : يحجبها ، وقيل : لا يحجبها ، وعمل أصحابنا أنه لا يحجبها ،
وان كن الجدات أكثر من واحدة فالسدس بينهما جميعاً سواء ، لا يزدن
عليه ، فأيتهن قربت كانت من قبل الأب أو من قبل الأم ، كانت أولى
بالسدس ، وان كان قد قيل : ان التي هي أقرب من الأب لا تحجب التي
تكون أبعد من قبل الأم ، فلا عمل عندنا على ذلك ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** وأما الابنة ففرضها النصف إذا انفردت ، ولا يحجبها عنه الا اخوتها من الهالك — نسخة — الأولاد مثلها ، فيكون الميراث حينئذ بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

❖ **مسألة :** وأما ابنة الابن فلها فرضان : النصف إذا انفردت عند عدم أولاد الصلب ، ولا يحجبها عنه الا الأولاد ، وان كانت معها ابنة صلب ، فللابنة النصف ، ولها هي معها السدس تكملة الثلثين ، فان كان عندها من بنات الصلب ابنتان الى ما أكثر كمل لهن الثلثان ، ولم يبق لها هي شيء ، ولا ترث الا أن يكون عندها أخ ذكر يعصبها ، ورثت هي وهو بالعصبة ، وكان لهم ما بقى هي وهو بالعصبة للذكر مثل حظ الأنثيين ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** وأما الأخت الخالصة من الأب والأم ، ففرضها إذا انفردت النصف ، ولا يحجبها عن الميراث الا الأب والجد ، والولد الذكر ، وولد الولد الذكر . وأما عند البنات وبنات الابن فانها عصبه لها ما بقى من الفريضة ، وان كانت قد قيل ان الجد لا يحجب الاخوة ، فاصحابنا لا يقولون ذلك ، والله أعلم .

❖ **مسألة :** وأما الأخت للأب فلها فرضان كابنة الابن النصف عند عدم الاخوة الخالسين ، حيث ترث الأخت الخالصة النصف ، لأنها تقوم مقامها عند عدمها في كل موضع فاعرف ذلك .

والثاني السدس عند وجود الأخت الخالصة تكملة الثلثين ، وإن كن
أكثر فليس لهن الا السدس تكملة الثلثين ، كابنة الابن ، والباقي للعصبة .
* مسألة : وأما الأخت للأم فيمنزلة الأخ للأم في جميع ما ذكرنا
وفرضها السدس اذا انفردت ويحببها الأب والجدة والولد وولد الولد ،
ذكراً كان أو أنثى ، فلا ترث مع أحد هؤلاء شيئاً .

وكل موضع كان فيه للأخوات من الأب الميراث ، فالأخوة من الأم
الميراث الا في موضعين ، هو عند البنات ، أو بنات الابن اذا كان للمالك
بنات ، أو بنات ابن واحدة أو أكثر ، فان للأخوات للأب ما بقى لأنهن عند
البنات عصبات ، ولا يرث الاخوة من الأم في هذين الموضعين .

باب تفصيل العصبات

أما صنف العصبات ، فان أقرب العصبات الابن وهو أحق بالميراث ،
وبعده ولد الابن الذكر ، فان كان البنون أو بنو البنين ذكوراً أو إناثاً ،
فللذكر مثل حظ الأنثيين .

ثم بعد أولاد البنين الأب ، فهو أولى بما بقى بعد فرضه الذي ذكرناه ،
وفرض غيره من ذوى السهام ان كان أحد منهم .

وان عدم الولد وولد الولد والأب ، فيعدهم الجد ثم جد الأب ، وجد
الأجداد وان علا .

ولا يرث الاخوة من الأب والأم ، ولا من الأب مع الجد شيئاً فـي
قول أصحابنا وقومنا مختلفون في ذلك ، فان عدم الأب والأجداد كان
بعدهم الاخوة ، ثم أولاد الاخوة المذكور دون الاناث ، ثم الأعمام من
بعدهم ، ثم أعمام الأب ما علوا وارتفعوا ما صح النسب ، وعرفوا كيف
يلقوا الهالك .

فان ترك ابن عم لا يعرف نسبه أنه فلان بن فلان ، والهالك فلان بن
ما يلحق الى أب معروف فلا يحكم له بشيء ما صح للهالك عصبية أو رحم ،
والله أعلم .

فهؤلاء العصبات من قرب مبهم الى الهالك ، كان أحق بارثه من غيره .
والجد لا يرث مع وجود الأب شيئاً ، والأخ لا يرث مع وجود أحد
من الأجداد في قول أصحابنا ، والأعمام لا يرث منهم أحد عند وجود أحد
من الاخوة ، أو بنيتهم أو بنى بنيتهم المذكور .
وأعمام الأب لا يرث منهم أحد ، ولا بنيتهم عند أعمام الهالك ، ولا بنى
أعمامه فانهم ذلك ، والله أعلم .

باب تفصيل فرائض ذوى الأرحام

وأما ذوى الأرحام فقد اختلف الناس في مواريتهم عند عدم ذوى
الفرائض والعطبات ، فعمل أصحابنا فيما حفظنا بتوريثهم ، واختلفوا
أيضاً في صفة توريثهم ، فقليل يورثون بالتنزيل ، وهو اختيار صاحب

الزبيرى وقيل : من قرب كان أولى بالميراث من غيره ، وبه يقول أكثر أصحابنا قياساً على العصبات ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** والأحكام هم الأقارب الاناث ، أو من يناسب الميت بالاناث قبل بناته أو أمهاته ، أو أخواته ، وأمّهات آبائه على ما سنذكره ان شاء الله •

✽ **مسألة :** فأول الأرحام وأقربهم بنو البنات ، فهؤلاء درجة وهم أقرب الأرحام ، ثم بنو الأخوات ، وبنات الأخوة ، فهؤلاء درجة ثانية وهم سواء بعد بنى البنات على قول ، وقول : بنات الأخوة أولى من الأخوات ثم العمات والأخوال والخالات ، فهؤلاء درجة ثالثة •

وإذا اجتمعوا فلهنّ الثلثان ، وللأخوال والخالات الثلث ، ثم بنو العمات ، وبنات الأعمام وبنو الأخوال وبنو الخالات ، فهؤلاء درجة رابعة ، ثم ما علوا وسفلوا على ما بدئناه في باب العصبات •

✽ **مسألة :** وأما التنزيل فكل ولد أحد من الرجال والنساء ، سألت عنه فأنزله بمنزلة أبيه ، ومن ينسب اليه فان سألت عن ولد ذكر فأنزله بمنزلة أبيه •

وان سئلت عن ولد أنثى فأنزله بمنزلة — لعله — أمه كذلك ، وان سئلت عن ابنته فأنزلها بمنزلة ابنه ، وكذلك ابنة الأخ أو ابنة الأخت تنزلها بمنزلة الأخت أو الأخ •

✽ **مسألة :** قال : واعلم أن الخالات بمنزلة الأمهات ، فكلما سئلت عن خالة أم ، فأنزلها بمنزلة أم ، وان سئلت عن خالة أب فأنزلها بمنزلة أب وخالة الأم مقام الأم ، كذلك الأخواك .

✽ **مسألة :** وكذلك العمات فأنزلن بمنزلة الأب ، والعمة بمنزلة الأب ، وقول بمنزلة العم ، وقول بمنزلة الجد .

✽ **مسألة :** فان كان الهالك ابنة ابنة ، وابنة ابنة ابن ؟

فلا ابنة الابنة النصف بالتنزيل ، ولابنة ابنة الابن السدس بالتنزيل والباقي لمن بعدهما من الأرحام ، فان يكن أحدهما ، فالباقي بينهما على أربعة : لابنة الابنة ثلاثة أرباع ، ولابنة ابنة الابن الربع .

وعلى قول من يقول بالقرابة ، جعل المال لابنة الابنة ، ولا شيء لابنة ابنة الابن ، لأنها أقرب .

✽ **مسألة :** فان ترك خالة وابنة أخت فقل المال على خمسة لابنة الأخت النصف ثلاثة ، وللخالة الثلث سهمان وهذا قول أهل التنزيل والذي يقول بالقرابة يجعل الحال كله لابنة الأخت لأنها أقرب .

✽ **مسألة :** ولو ترك خالة وابنة أخ ، لكان للخالة الثلث ، والباقي لابنة الأخ على قول أهل التنزيل ، وعلى القرابة المال لابنة الأخ .

✽ **مسألة :** ولو ترك خالة وابنة أخت لأم ، وابنة أخ لأب كان في قول أهل التنزيل للخالة السدس ، ولابنة الأخت للأم السدس ، والباقي لابنة الأخ للأب ، وعلى القرابة المال لابنة الأخ للأب والمعمول عليه لابنة الأخت للأم السدس سهم ، والباقي لابنة الأخ للأب .

ولو ترك عمه وابنة أخت كان المال للعممة في قول من أنزلها بمنزلة الأب ، وأنزلها بمنزلة الجد ، وقول من أنزلها بمنزلة العم ، فلابنة الأخت النصف ، والباقي للعممة ، وعلى القرابة المال لابنة الأخت ، ومن غيره : ولا يأخذ ذوو الأرحام مع ذوي السهام إلا الزوج والزوجة خاصة أرجو أنه عن أبي المؤثر .

باب معرفة ذوى الفرائض

وأما السهام التي يستحقها الوارث فهي ستة : وهي الثمن وضعفه ، وهو الربع وضعف ضعفه ، وهو النصف والسدس وضعفه وهو الثلث ، وضعف ضعفه وهو الثلثان .

فالثمن سهم من ثمانية أسهم ، وضعف الثمن الربع وهو سهمان من ثمانية أسهم ، والاختصار وهو سهم من أربعة أسهم من ثمانية .

وضعف الربع : النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم ، فيرجع الى أنه نصف وهو سهم من سهمين ، فهذه الثلاثة الثمن منها نصف الربع ، نصف النصف .

❖ **مسألة :** وأما الثلاثة الآخر ، فإن السدس سهم من ستة أسهم وضعف السدس فهو الثلث سهمان من ستة ، فيرجع الى أنه سهم من ثلاثة أسهم ، وضعف الثلث ، الثلثان أربعة أسهم من ستة أسهم ، فيرجع الى أنه سهمان من ثلاثة أسهم ، فالسدس نصف الثلث ، والثلث نصف الثلثين ، فافهم ذلك وتبينه .

❖ **مسألة :** والثلث لا يستحقه من الوارث الا الزوجات عند وجود الولد وولد الولد كن واحدة أو أكثر ، ولا يحجبهن عنه أحد من الورثة على ما بيناه .

❖ **مسألة :** وأما الربع فلا يستحقه أحد الا اثنان : الزوجات عند عدم الأولاد والأزواج عند وجود الأولاد على ما بيناه .

❖ **مسألة :** والنصف يستحق في خمسة مواضع : يستحق الزوج عند عدم الولد ، وتستحقه الابنة اذ انفردت وتستحقه ابنة الابن عند عدم الابنة ، وتستحقه الأخت الخالصة عند عدم الآباء والأجداد عند عدم الأولاد ، وتستحقه الأخت من الأب عند اخذ الخالصة ، فاعرف ذلك .

❖ **مسألة :** وأما السدس فيستحق في سبعة مواضع : يستحقه الأب عند وجود الولد ، ويستحقه الجد عند الولد وعدم الأب ، وتستحقه الأم عند الولد أو الأخوين قصاعداً ، وتستحقه الجدة عند

عدم الإيم ، وتستحقه ابنة الابن أو بنات الابن عند الابنة والأخت أو الأخوات عند الأخت الخالصة ، والأخت من الأم أو الأخ من الأم ، فهؤلاء سبعة ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وأما الثلث فيستحقه من الوارث غريقان ، وهم الأم عند عدم البنين ، وعدم الأخوين فصاعداً ، ويستحقه الإخوة من الأم ، أو الأخوات من الأم •

✽ **مسألة :** وأما الثلثان فيكون في أربعة مواضع للابنتين فصاعداً ، أو ابنتي الابن عند عدم ابنتي الصلب ، لأنهما يقومان مقامهما إذا عدمتا ويستحقه الأختان الخالستان عند عدم الأولاد ، عند عدم الأب والجد ، ويستحقه الأختان للأب عند عدم الأختين الخالستين ، وعدم الأب والجد ، فافهم ذلك ، فقد بينت لك جميع السهام ، وجميع من يستحقه من الورثة ، وهذا كتاب كاف في معرفة من يرث ومن لا يرث ، والله أعلم •

باب في قسمة الفرائض على الورثة

فأما القسم فأوله استخراج الأصول العائلة ، وغير العائلة ، ثم تميز السهام منها للوارث •

✽ **مسألة :** والأصول سبعة ، ثلاثة تعول ، وأربعة لا تعول •
فالتي لا تعول : ما كان أصله من اثنين أو ثلاثة أو أربعة ، أو ثمانية •

والتي تعول : ما كان أصله من ستة أو من اثني عشر ، أو من أربعة وعشرين •

✽ **مسألة :** اذا أردت أن تعرف أصل المسألة فارجع الى السهام وهي السنة التي تقدم ذكرها ، وهي النصف والربع والثلث ، فهذه ثلاثة أيضا على حدة •

والثلثان والثلث والسدس ، فهذه ثلاثة أيضا على حدة ، فاذا انفرد شيء من هذه السهام فالثمن من ثمانية ، والربع من أربعة ، والنصف من اثنين ، والثلث من ثلاثة ، والسدس من ستة فاذا اجتمع سهمان أو أكثر من هذه السهام في مسألة •

فاعلم أن الثلث والثلثين والسدس اذا اجتمعت احدها مع النصف ، فالمسألة من ستة ، واذا احدها مع الربع ، فالمسألة من اثني عشر ، واذا اجتمع احدها مع الثمن ، فالمسألة من أربعة وعشرين •

باب العول في الفرائض

وأما صفة العول في المسائل ، فان السنة تعول الى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة ، وذلك مثل زوج وأختين لأب ، فللزوجة النصف ثلاثة ، وللأختين الثلثان أربعة أصلها من ستة ، لأن منها نصفًا وثلثين • فاذا اجتمع الثلثان مع النصف كان من ستة ، فالنصف للزوج ثلاثة ،

— ٢٠٦ —

والثلثان للأختين أربعة أسهم فذلك سبعة عالت من ستة الى سبعة ، فان كان عندهم أخ لأم وأخت كان له السدس ، وعالت الى ثمانية ، وان كان عندهم أختان لأم ، كان لهما الثلث ، سهمان الى السبعة الأولى ، وعالت الى تسعة •

وان كانت عندهم أيضاً أم أو جدة ، فلها أيضاً السدس ، وعالت الى عشرة ، فهذا عول الستة فافهم •

✽ مسألة : وأما الاثنا عشر ، فانها تعول الى ثلاثة عشر ، والى خمسة عشر ، والى سبعة عشر ، وذلك مثل زوجة وأم وأختين لأب أصلها من اثني عشر لاجتماع السدس والثلثين مع الربع ، فللأم السدس سهمان وللزوجة الربع ثلاثة ، وللأختين لأب الثلثان ، ثمانية فذلك ثلاثة عشر ، وان كان عندهم أخ أو أخت لأم فله السدس سهمان الى الثلاثة عشر ، فذلك خمسة عشر ، عالت الى خمسة عشر ، وان كان الأخوات لأم ، أو أختان فصاعداً ، كان لهما الثلث أربعة أسهم الى ثلاثة عشر فذلك سبعة عشر هذا عول الاثنا عشر •

✽ مسألة : وأما عول الأربعة والعشرين ، فانه يعول الى سبعة وعشرين ، وذلك مثل زوجة وأبوين وابنتين ، فأصلها من أربعة وعشرين ، لأنهما قد اجتمع فيها سدسان وثلثان مع الثمن ، فالثلثان ستة عشر ، والسدسان ثمانية والثلثان ثلاثة فذلك سبعة وعشرون ، فافهم ذلك وتبينه •

— ٢٠٧ —

فصل

فاذا أردت الموافقة في قسم الفريضة ان عرف أصلها ، فيحتاج قبل ذلك الى معرفة المضرب ، ومعرفة الموافقة •

باب الموافقة

أما الموافقة فهي معرفة أقل جزء ، يوجد في العددين جميعاً مثل الخمسة والعشرة ، أقل جزء يوجد فيهما جميعاً الخمس ، وكذلك الستة والتسعة أقل جزء يوجد فيهما جميعاً الثلث ، وكذلك الستة والاثنان عشر أقل جزء يوجد فيهما جميعاً السدس •

وان كان يوجد فيهما جميعاً النصف ، فان السدس أقل من النصف فاعرف ذلك ، وكذلك الثمانية هي والعشرون أقل جزء ، ويوجد فيهما جميعاً الربع ، فافهم ذلك •

✽ مسألة : فاذا أردت معرفة الموافقة لأسقط أقل العددين من الأكثر ماداماً مختلفين مرة بعد مرة ، وثانية وثالثة حتى يتساويا ، ثم انظر الواحد ما يكون فيما يبقى من أحدهما ، فان كان نصفه فاعرف أنهما يتفقان بالانصاف ، وان كان سدسه فاعلم أنهما يتفقان بالأسداس فاعرف ذلك •

— ٢٠٨ —

مثاله : وهو أن يقول لك الستة بم توافق ، فالوجه في ذلك ان تلقى الستة من العشرة تبقى أربعة فأتلق هذه الأربعة التى بقيت من العشرة من الستة التى لقيتها تبقى اثنان ، ثم ألق هذين اللذين بقيا من الستة من الأربعة التى بقيت من العشرة تبقى اثنان ، فقد تساويا في اثنين ، والواحد من الاثنين نصف فقل يتفقان بالأنصاف ، ففى الستة نصف ، وفى العشرة نصف .

وكذلك لو قال لك الخمسة عشر ، بم توافق الخمسين ، فأتلق الخمسة عشر من الخمسين ثلاث مرات فذلك خمسة وأربعون تبقى من الخمسين خمسة ، فأتلق هذه الخمسة من الخمسة عشر مرتين تبقى خمسة تساوى العدات في خمسة لرجعوهما جميعا اليه ، فنظرنا الواحد فإذا خمس الخمسة فعملنا أنهما يتفقان بالأخماس ففى الخمسين خمس وفى الخمسة خمس ، وفى الخمسة عشر ، وما أشبه هذا فهو مثله .

باب في صفة الضرب في الحساب

وأما الضرب في الحساب فهو تضعيف العددين بعدد الآخر من أن يقول : خمسة في اثنين ، فانه يعنى خمسة مرتين فقل عشرة ، وان قال : كم خمسة في خمسة ، فقل خمسة وعشرون ، لأن الخمسة خمس مرات خمسة وعشرون .

وان قال : كم ستة في خمسة : فقل ثلاثون ، لأن ستة خمس مرات
ثلاثون ، وكذلك خمسة في ستة فذلك ثلاثون ، وان قال كم خمسة وعشرون
في أربعة ، فقل مائة ، لأن خمسة وعشرين أربع مرات مائة ♦

فان قال : كم مائة في عشرة ، فقل ألف ، وذلك أن المائة عشر مرات ألف
فأفهم ذلك ، موفقا ان شاء الله ♦

باب في صحيح المسائل اذا انكسرت

فاذا عرفت أصل المسألة ، فقد عرفت الموافقة وحساب الضرب ،
فان انقسمت المسألة فهو ما أردت ، وان لم تنقسم ، فانظر من تنكر عليه
من الورثة ، فان كان الانكسار على عدة واحدة فالعمل في ذلك أن توافق
بين العدة التي انكسر عليها ، وبين سهامهم في أصل المسألة ، فان كان
بينهما موافقة ، فاضرب أصل المسألة بعولها ان كان فيها عول في وفق
رعوس العدة التي انكسر عليها ، فما صح فاقسمه ♦

فان لم يكن بين العدة التي انكسر عليها وبين سهامهم موافقة ،
فاضرب المسألة بعولها في عدة رعوس العدة ، فمن ذلك تصح المسألة
وتنقسم ان شاء الله ♦

مثال ذلك : الأول الذي لا يوافق أن يقول لك زوجة وثلاثة أولاد ،

(م ١٤ — الخزائن ج ١٢)

- ٢١٠ -

فقل : أصلها من ثمانية فللزوجة الثمن سهم ، وتبقى سبعة ما بين الأولاد وهم ثلاثة ، لا تنقسم ما بينهم ، ولا توافقهم فاضرب أصل المسألة وهو ثمانية في عدد الأولاد وهم ثلاثة ، فذلك أربعة وعشرون ، للزوجة الثمن سهم من ثمانية مضروب في ثلاثة ، فذلك ثلاثة أسهم •

وللأولاد سبعة أسهم من ثمانية مضروب في ثلاثة ، وهي التي ضربت أصل المسألة ، فذلك أحد وعشرون لكل واحد سبعة ، فافهم ذلك •

* مسألة : وان قال : لك زوجتان وابن ؟

فقل : أصلها من ثمانية للزوجتين الثمن سهم لا ينقسم عليهما ولا يوافقهما ، فاضرب أصل المسألة في عدد من انكسر عليهم ، وهما الزوجتان أن يكون ستة عشر ، فللزوجين من أصل الفريضة ، منهم مضروب في اثنين ، فذلك اثنان لكل واحد منهما سهم ، والباقي لابن وهو سبعة في اثنين فذلك أربعة عشر •

* مسألة : فان قال : لك أم وأربعة أولاد ؟

فقل : أصلها من ستة للأم السدس سهم ، وللأولاد ما بقي وهو خمسة ، وهم أربعة لا يوافقهم ، ولا ينقسم عليهم ، فاضرب أصل المسألة وهي ستة في أربعة فذلك أربعة وعشرون ، للأم سهم في أربعة ، فذلك أربعة ، وللأولاد خمسة من أصل المسألة في أربعة فذلك عشرون ،

فصح لكل واحد منهم خمسة ، فهذا اذا انكسر على عدة واحدة ، ولم توافق سهامهم •

✽ مسألة : فان وافقت عدة التي انكسرت عليها سهامها ، فاضرب أصل المسألة في وفق عدة التي انكسر عليها •

مثال : أن يقول: لك زوج وابنان وابنتان ؟

فقل : أصلها من أربعة ، للزوج الربع سهم ، والباقي ثلاثة بين الابنين والابنتين ، وعدد رعو سهم ستة ، لأن الذكر عن اثنين ، ورعو سهم ستة ، فوافق سهامهم ، وهم ثلاثة بالأثلاث ، فاضرب أصل المسألة وهي أربعة في ثلث رعو الأولاد وهم اثنان ، فذلك ثمانية للزوج منهن اثنان ، لأن له من أصل المسألة سهم مضروب في اثنين ، فذلك اثنان ، وللبنتين ثلاثة من أصل المسألة مضروبة في اثنين ، فذلك ستة ، للذكر سهمان ، وللأنثى سهم ، فافهم ذلك ان شاء الله •

✽ مسألة : وكذلك ان قال : أم وأخ وست بنات ؟

فقل : أصلها من ستة ، للأم السدس سهم ، وللأخ سهم ، وللبنات الثلثان أربعة ، وهن ست لا ينقسم عليهن ، ويوافقهن بالأنصاف ، فخذ نصف البنات ثلاثة ، فاضرب فيه أصل المسألة ، فذلك ثمانية عشر للأم السدس ، سهم مضروب في ثلاثة فذلك ثلاثة ، وللبنات الثلثان أربعة مضروبة في الثلاثة التي ضربت أصل المسألة فيها ، فذلك اثنا عشر لكل ابنة سهمان ،

— ٢١٢ —

ولأخ سهم من ستة مضروب في ثلاثة ، فذلك ثلاثة ، فاعرف ذلك ، وقس عليه ، فكل فريضة انكسر عليها على عدة واحدة •

فالعمل في حسابها على هذين الفصلين ان كان عدد الرعوس التي انكسر عليها موافقا لسهامها ، فاضرب أصل المسألة ما كانت في وفق الذين انكسرت عليهم •

فصل

وكل فريضة صححتها أو أردت قسمتها بعد الضرب ، فانظر كل من كان له من أصل الفريضة شيء فاضرب فيما ضربت فيه الفريضة ، فاعرف ذلك •

باب العدد اذا انكسر عليها

واما اذا انكسر في المسألة على عدتين أو ثلاث أو أربع ، فالوجه في ذلك أن توافق بين كل عدة وسهامها ، فان اتفقت بشيء فخذ وفق الرعوس ، واحفظه على حدة ، وما لم يوافق سهامها ، فخذ العدة كلها بذاتها ، قليل ضربها وتصحيحها ، واعلم أن العمل في ذلك على أربعة أضرب ، بعض يجزى عن بعض ، وضرب يدخل بعضه في بعض ، وضرب يوافق بعضه بعضا ، وبعض لا يوافق بعضه بعضا •

ولن تعرف أيها المتعلم تمييز ذلك ، الا أن تقابل بين الحاصل عندك

من الرعوس ، كل شيء على حدته متوافق بينه ، فان كان الحاصل متساوياً لا يزيد بعضه على بعض ، فهذا الضرب هو الذى يجزى بعضه عن بعض ، فاكثف بعضه بعدة ، واحدة عن جميع العدد التى انكسر عليها أصل المسألة فى تلك العدة ، فمنه تصح الفريضة •

✽ **مسألة :** مثاله : أن ترجع العدد الذى انكسر عليها كل عدة الى ثلاثة وثلاثة ، كان العدد اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ؟

فقل : ثلاثة تجزى عن ثلاثة ، وأربعة تجزى عن أربعة ، فاضرب أصل المسألة فى ثلاثة أو أربعة ، أو يرجع كل عدة الى اثنتين اثنتين ، فقل : اثنان يجزيان عن اثنتين ، فاضرب أصل المسألة فى اثنتين فما بلغ فمنه تصح المسألة وقسمها أن تضرب كل من كان له من أصل المسألة شيء فيها ضربتها فيه فافهم ذلك •

✽ **مسألة :** قال : وذلك ثلاث جدات ، وثلاث أخوات لأب وثلاث أخوات لأم ؟

أصل المسألة من ستة ، وتعول الى سبعة لا تنقسم على أحد من العدد سهامهم ، وعدد رعوسهم متساوية ، وهى ثلاثة وثلاثة فقل : ثلاثة تجزى عن ثلاثة ، فاضرب أصل المسألة بعولها ، وهى سبعة فى ثلاثة ، وهى أحد العدد التى انكسر عليها ، فذلك أحد وعشرون ، فللجدات سهم فى ثلاثة ، فذلك ثلاثة لكل واحدة سهم •

وللأخوات للأم الثلث سهمان في ثلاثة ، فذلك ستة لكل واحدة سهمان ، وللأخوات للأب أربعة في ثلاثة ، فذلك اثنا عشر لكل واحدة أربعة أسهم ، فاعرف ذلك •

فان قيل : لك زوجة وست أخوات لأم وثلاث جدات ، وست أخوات لأب ، فأصلها من اثني عشر ، فللزوجة الربع ثلاثة أسهم ، وللجدات سهمان وهن ثلاث لا ينقسم عليهن ولا يوافقهن ، وللأخوات للأم الثلث أربعة أسهم ، وهن ست لا ينقسم عليهن ، ولكن يوافقهن بالأنصاف •

فخذ نصف عدد رموسهم ثلاثة فاحفظه ، وللأخوات للأب الثلث ثمانية أسهم ، وهن ست لا ينقسم عليهن ، ولكن يوافقهن بالأنصاف ، فنصفهن ثلاثة ، فيتفق عندك ثلاثة وهن الجدات ، وثلاثة من الأخوات للأب ، وثلاثة نصف الأخوات للأم •

فثلاثة تجزى عن ثلاثة وثلاثة ، فاضرب أصل المسألة بعولها وهي سبعة عشر في ثلاثة فذلك واحد وخمسون ، وقسمها فهو أن للزوجة من أصل المسألة ثلاثة في ثلاثة ، فذلك تسعة ، وللجدات السدس سهمان مضروبة في ثلاثة ، فذلك ستة وهن ثلاث لكل واحدة سهمان ، وللأخوات للأم الثلث أربعة في ثلاثة فذلك اثنا عشر ، وهن ست لكل واحدة منهن سهمان ، وللأخوات للأب ثمانية في ثلاثة ، فذلك أربعة وعشرون ، وهن ست لكل واحدة أربعة أسهم ، فافهم ذلك •

✽ **مسألة :** وان كان الحاصل من العدد مختلفاً ، وأقل الممدد يوافق الأكثر يجزىء ولو ضربت الأكثر فيه لما زاد ، فهذا يدخل بعضه في بعض ، فالعمل فيه أن يقول : الأقل يدخل في الأكثر ، فاضرب أصل المسألة بعولها في الأكثر من العدد فمنه تصح المسألة بعولها ان شاء الله .

✽ **مسألة :** قال : وذلك أربع جدات وأربع أخوات لأُم ، وثمانى أخوات ، فأصلها من ستة تعول الى سبعة فللجدات السدس سهم ، وهن أربع لا ينقسم عليهن ، ولا يوافقهن ، فخذ عدد رعوسهن أربعة فاحفظ .
وللأخوات للأُم الثلث سهمان ، وهن أربع لا ينقسم عليهن ، ويوافقهن بالأنصاف ، فخذ نصف رعوسهن اثنتين فاحفظهما .

وللأخوات للأب الثلثان أربعة ، وهى ثمان لا ينقسم عليهن ، ويوافقهن بالأرباع ، فخذ ربع رعوسهن اثنتين ، فيجتمع عند رعوس الجدات أربعة ، ونصف الأخوات للأُم اثنان ، وربع الأخوات للأب اثنان .

فقل اثنان يجزيان عن اثنتين والاثنتان يدخلان في الأربعة ، فاضرب أصل المسألة بعولها وهى سبعة في أربعة ، فذلك ثمانية وعشرون ، فللجدات السدس سهم ، مضروب في أربعة ، فذلك أربعة لكل واحدة منهن سهم .

وللأخوات للأب الثلثان أربعة مضروبة في أربعة مضروبة ، فذلك ستة عشر ، لكل واحدة سهمان ، وللأخوات للأم الثلث سهمان مضروبان في أربعة فذلك ثمانية لكل واحدة سهمان ، فاعرف ذلك وافهمه •

✽ **مسألة :** وان كان الحاصل من العدد مختلفا ، وأقل العدد يوافق الأكثر بجزء ، ولو ضربت الأكثر فيه ل زاد على العدة الكبرى مثل الأربعة والستة ، فهذا الذى يوافق بعضه بعضاً ، ولا يدخل فيه ، فالوجه فيه أن تضرب أى العدتين ثنتي ، في وفق الأخرى ، وذلك مثل الستة والأربعة ، وهما يتفقان بالأنصاف ، فالضرب الستة في نصف الأربعة ، أو الأربعة في نصف الستة ، فذلك اثنا عشر ، ثم اضرب أصل المسألة في اثني عشر •

وذلك مثل ست جدات ، وثمانى أخوات لأب ، وثمانى أخوات لأم ، فأصلها من ستة تعول الى سبعة ، فللجدات السدس واحد ، وهن ست لا ينقسم عليهن ، ولا يوافقهن ، وللأخوات للأب الثلثان أربعة ، وهن ثمان لا ينقسم عليهن ، بل يوافقهن بالأرباع ، فخذ ربع رعوسهن اثني ، وللأخوات للأم الثلث اثنان ، وهن ثمان لا ينقسم عليهن ، ولكن يوافقهن بالأنصاف ، فخذ نصف رعوسهن أربعة •

وعندك من الجدات ست ، ومن ربع الأخوات للأب اثنان ، ومن نصف الأخوات للأم اثنان ، يدخلان في أربعة التى هي نصف الأخوات

— ٢١٧ —

للأب ، فهذه الأربعة توافق الستة التي هي الجدات بالانصاف ، فاضرب الستة في نصف الأربعة ، أو الأربعة في نصف الستة ، فذلك اثنا عشر •

ثم اضرب أصل المسألة بعولها وهي سبعة مضروب في اثني عشر ، فذلك اثنا عشر ، لكل واحدة اثنان ، وللأخوات للأم الثلث سهمان من سبعة مضروبات في اثني عشر ، فذلك أربعة وعشرون ، لكل واحدة ثلاثة أسهم •

وللأخوات للأب الثلثان أربعة في سبعة ، مضروبة في اثني عشر ، فذلك ثمانية وأربعون ، وهي ثمان لكل واحدة سهم ، فافهم ذلك ، وقس عليه تصب الحق ان شاء الله •

وان كان الحاصل من العدد مختلفاً لا يوافق بعضه ، فاضرب احدى العدد في الثانية ما اجتمع في الثالثة ، ثم ما اجتمع في الرابعة ، ثم ما اجتمع في الخامسة ، ثم ما اجتمع فاضرب فيه أصل المسألة ، فممنه تصح المسألة ، وقسمها أن تضرب لكل من كان له من أصل المسألة فيما اجتمع من ضرب العدد في بعضها بعضاً وهو الذي في أصل المسألة •

مثاله : جدتان وثلاث أخوات لأم ، وخمس أخوات لأب ، فأصلها من ستة وتعمل الى سبعة ، ولا توافق شيئاً من العدد سهامها ، ولا توافق العدد بعضها بعضاً ، لأن للجدتين سهماً لا يوافقها ، والأخوات لأم سهمان

لا يوافقهن ، وللأخوات الخمس اللواتى من الأب الثلثان ، أربعة
لا يوافقهن •

وكذلك الجدتان لا يوافقان الأخوات الثلاث من الأم ، ولا الخمس
اللواتى من الأب ، و لا يوافق الثلاث الخمس بشيء ، فاضرب الجدتين فى
الثلاث الأخوات للأم ، فذلك ستة ، اضرب الستة فى الخمسة فذلك ثلاثون ،
ثم اضرب أصل المسألة بعولها وهى سبعة فى ثلاثين ، فذلك مائتان وعشرة •
فللجدات واحد من سبعة ، فى ثلاثين لكل واحدة خمسة عشر ،
وللثلاث الأخوات من الأم الثلث سهمان فى ثلاثين ، فذلك مائة وعشرون ،
لكل واحدة أربعة وعشرون ، فافهم ذلك •

فصل

فان قيل : كم لكل واحدة من جملة المال بالحصصة ؟

فقل : لكل واحدة من الجدات نصف سبع المال ، لأن لهما من
السبعة واحداً بينهما لكل واحدة نصفه وهو نصف سبع المال ، ولكل
واحدة من الثلاث الأخوات ثلثا سبع المال ، لأن لهن اثنتين من سبعة
بينهن وهن ثلاث ، والاثنتان بين لعله — بينهن لكل واحدة ثلثا سهم ،
فهو ثلثا سبع المال ، ولكل واحدة من الخمس الأخوات للأب أربعة
أخماس ، سبع المال ، لأن للخمس أربعة من سبعة ، فالأربعة بين الخمس
لكل واحدة أربعة أخماس سبع المال ، فافهم ذلك موقفاً ان شاء الله •

وقد يجتمع في الفريضة ما يوافق بعضه بعضاً ، وما يجزى بعضه عن بعض ، ويسمى الوقوف ، وذلك مثل : ست جدات وعشرين أختاً لأب ، وخمسة عشر أختاً لأب ، فأصلها من ستة ، وتعمل الى سبعة ، فللجدات الست واحد لا يوافقهن وللأخوات للأب الثلاثان أربعة ، وهن خمس عشرة لا يوافقهن •

ولللأخوات للأم اثنتان وهن عشرون يوافقتهن بالأنصاف ، فنصفهن عشرة فلتجتمع حينئذ ست جدات وخمس عشرة أختاً لأب ، وعشرة نصف الأخوات للأم ، فالوجه فيه أن توافق أى عدة شئت ، توافق بينهما وبين الأخيرتين فتحتفظ فوق الأخرى عندك ، ثم توافق بين العدة الموقوفة ، وبين الأخرى التي بقيت ، فتأخذ وقتها أيضاً ، وتقابل بينه وبين وفق الأولى ، فان كان مثله فاكتفى باحدى الوفتين ، فاضربه في وفق الموقوفة ، ثم اضرب أصل المسألة بعولها فيما اجتمع من ذلك ، وأن يتماثل الوفتان ، فوافق بينهما أيضاً •

فان كان أحدهما يدخل في الأخرى ، فأدخلها في الكبرى ، واضرب ما اجتمع من الكبرى في أصل المسألة ، وان كان يوافق أحد الوفتين الآخر ، ولا يدخل فيه على ما بيننا ، فأضرب أيتهما شئت في وفق الآخر ، ثم ما اجتمع في أصل المسألة •

وان كان يوافق ولا يدخل أحدهم في الآخر ، فاضرب أيتهما شئت في جميع الأخرى ، ثم ما اجتمع فاضربه فيه الفريضة فمنه تصح ان شاء الله •

فعلى هذا فاذا وفقت العدة الكبرى وهى خمسة عشر شتجدها توافق رؤس نصف الأخوات للأم ، وهى عشرة بالأخماس ، وخمس العشرة اثنان ، فتوافق الستة التى من قبل الجدات بالأثلاث ، وثلاث الستة اثنان ، وخمس العشرة اثنان ، والاثنان يجزيان عن اثنين ، فاضرب اثنين فى جميع الخمس عشرة الموقوفة فذلك ثلاثون ، ثم اضرب الفريضة وهى سبعة فى ثلاثين فذلك مائتان وعشرة ، فمن ذلك تصح المسألة ان شاء الله •

باب صفة الرد أصله

فأما الرد فهو أن يبقى من أصل الفريضة بعد فرض سهام ذوى الفرائض أعنى السهام ، ولا يكون للهالك عصبه يستحقون باقى الميراث ، فالباقى بعد سهام ذوى الفرائض مردود على ذوى الفرائض على قدر سهامهم الا الزوج والزوجة فليس لهما فى الرد شئ •

ومن غيره : لا يرد على الزوج والزوجة فى قول الناس كلهم جميعاً •
ومن غيره : ولا يأخذ ذوا الأرحام مع أحد من ذوى السهام ، الا مع الزوج والزوجة خاصة ، أرجو أنه عن أبى المؤثر ، رجع الى النسخة •

✽ مسألة : واختلف فى الرد على الاخوة من الأم مع غيرهم وفى الرد على الأخت للأب مع الأخت للأب والأم ، فرأى ذلك بعض وآباء آخرون ، ونفسى الى الرد عليهم أميل ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** ومعرفة حساب الرد وتصحيحه ، فإنه ضربان :
ضرب لا يكون فيه من سهام ذوى الفرائض الا عدة واحدة ، فهذا لا يحتاج
الى حساب أكثر من قسم المال على عدد رعوس أهلها ما كانوا قليلا أو
كثيراً .

✽ **مسألة :** وذلك كمن ترك أختين أو ابنين ، فالمال مقسوم على
اثنين لكل واحدة منهما سهم وكذلك ان ترك هؤلاء زوج أو زوجة ، فانظر
سهم الزوج أو الزوجة من كم يخرج ، فارفعه وأقسم الباقي على العدة على
ما فسرنا من القسمة ، فانها تخرج ان شاء الله .

✽ **مسألة :** والضرب الثانى فإنه يكون فرضان أو ثلاثة فروض
فهذا الذى يحتاج الى العمل والحساب ، وهو أن ينظر الفرائض ما كانت
كم جملتها من سهم ستة أصلا أبداً ، فان كان يجتمع سهمان فقل الرد على
اثنين ، وان اجتمع من الفروض ثلاثة ، فقل الرد على ثلاثة .

وان اجتمع أربعة فقل الرد على أربعة ، وان اجتمع خمسة فقل
الرد على خمسة ، ولا يكون الرد على أكثر من خمسة ، فاعرف ذلك .

فان عرفت الرد على كم ، فاحفظه ثم انظر سهم الزوج أو الزوجة من
كم يخرج فادفعه وانظر ما بقى هل يقسم على الرد فان كان ينقسم على الرد
فاعلم أن أصل المفريضة من مخرج سهم الزوج أو الزوجة ، وان كان الباقي

-- ٢٢٢ --

لا ينقسم فاضرب مخرج سهم الزوج أو الزوجة في الرد فما صح فهو أصل
فريضة المسألة ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** واعلم أن جملة مسائل الرد التي فيها سهم زوج أو
زوجة رد على خمسة ، وأصل من اثنين وثلاثين ، وهو كل مسألة فيها
ثمن ، وما بقى رد على أربعة ، وأصل من ستة عشر ، وهو كل مسألة
فيها ربع ، وما بقى رد على أربعة ، وأصل من ثمانية وهو كل مسألة
فيها ربع ، وما بقى رد على اثنين •

وأصلان من أربعة أحدهما كل مسألة فيها ربع والباقي رد على ثلاثة ،
والآخر كل مسألة فيها نصف ، وما بقى رد على اثنين فهذه جملة أصول
الرد وسأصف جملة بتفسير أختصره ، وحساب أفسره ان شاء الله •

باب صفة الأصول الستة

فالأصل الذي من أربعين :

مثال : زوجتان وأم وابنتان ، فسهم الزوجتين الثمن مخرجه
من ثمانية ، والرد على أن الرد خمسة من قبل أن للأم السدس
سهم من ستة ، وللابنتين الثلثان أربعة أسهم من ستة فذلك خمسة ، فإذا
رفعنا سهم الزوجتين وهو الثمن من ثمانية ، تبقى سبعة لا تنقسم على

الرد وهي خمسة ، فاضرب الثمانية وهو مخرج سهم الزوجتين في خمسة وهو الرد فذلك أربعون وهو أصل هذه المسألة •

وللزوجتين خمسة وهي ثمن الأربعين تبقى خمسة وثلاثون ، فخمسها للأم ، لأن لها خمس الرد فذلك سبعة وللابنتين ثمانية وعشرون أربعة أخماس ما بقي بعد سهم الزوجتين ، لأن لهما أربعة أخماس الرد ، تنكسر على الزوجتين لأن لهما خمسة ، وهما اثنتان ، فاضرب أصل المسألة وهي أربعون في عدد الزوجتين وهما اثنتان ، فذلك ثمانون للزوجتين خمسة في اثنين فذلك عشرة لكل واحدة خمسة ، وللأم سبعة في اثنين فذلك أربعة عشر •

وللابنتين ثمانية وعشرون في اثنين فذلك ستة وخمسون فهذا الأصل الأول •

فصل آخر

وكذلك ان كانت ابنة وثلاث بنات ابن ، وثلاث جدات ، وثلاث زوجات ، الثمن من ثمانية ، والرد على خمسة ، لأن للجدات من الستة سهما ، ولبنات الابن سهما ، وللابنة ثلاثة فذلك خمسة ، فاذا رفعنا سهم الزوجات وهو الثمن من ثمانية تبقى سبعة لا ينقسم على الخمسة التي عليها الرد فتضرب الثمانية في الخمسة فذلك أربعون ،

وهو أصل المسألة ، فالثمن من أربعين ، خمسة للزوجات وهن ثلاث لا ينقسم عليهن ولا يوافقهن ، وتبقى خمسة وثلاثون للجدات خمسها سبعة ، وهن ثلاث لا ينقسم عليهن ولا توافقهن ، ولبنات الابن خمسها سبعة لا تنقسم عليهن ، ولا توافقهن ، فالزوجات ثلاث ، والجدات ثلاث ، ولبنات الابن ثلاث ، فثلاثة تجزىء عن ثلاثة وثلاثة ، فاضرب الأربعين في ثلاثة فذلك مائة وعشرون ، فالزوجات خمسة من أربعين ، فذلك خمسة عشر ، لكل واحدة خمسة ♦

وللجدات سبعة من أربعين في ثلاثة فذلك أحد وعشرون لكل واحدة سبعة ♦

ولبنات الابن سبعة من أربعين في ثلاثة ، فذلك أحد وعشرون لكل واحدة سبعة ♦

وللابنة أحد وعشرون من أربعين في ثلاثة فذلك ثلاثة وستون ، فافهم ذلك ♦

✽ مسألة - وأما الأصل الثاني من اثنين وثلاثين :

مثاله : زوجة وبنت وابنتا ابن ، فسهم الزوجة مخرجه من ثمانية والرد على أربعة ، لأن سهم الابنة من ستة النصف ثلاثة ♦

وسهم ابنتي الابن من ستة السدس سهم فذلك أربعة ، فإذا رفعت الثمن من مخرج سهم الزوجة وهو سهم من ثمانية كان الباقي سبعة ،

— ٢٢٥ —

لا ينقسم على الرد وهو أربعة ، فتضرب مخرج سهم الزوجة وهو ثمانية في الرد وهو أربعة فذلك اثنان وثلاثون ، فالثمن أربعة للزوجة ، والباقي ثمانية وعشرون تقسمها على أربعة وهو للابنة ثلاثة أرباعها أحد وعشرون *

ولابنتي الابن ربعها سبعة لا تنقسم عليهما ، فاضرب أصل المسألة وهو اثنان وثلاثون ، فذلك أربعة وستون ، فللزوجة أربعة في اثنين فذلك ثمانية *

وللابنة أحد وعشرون في اثنين ، فذلك اثنان وأربعون *
ولابنتي الابن سبعة في اثنين فذلك أربعة عشر لكل واحدة سبعة أسهم ، وهو من جميع المال سبعة أثمان ثمن المال ، والله أعلم *

باب آخر

وأما الأصل الذي من ستة عشر :

مثاله : هذه المسألة اذا كان مكان الزوجة زوج ليكون موضع الثمن ربع فيكون زوج وابنة وابنتا ابن فيرفع الربع من مخرجه وهو أربعة ، فيبقى ثلاثة لا ينقسم على الرد وهو أربعة ، لأن فيه للابنة النصف ثلاثة من ستة ، والسدس لابنتي الابن سهم فذلك أربعة *

(م ١٥ — الخزائن ج ١٢)

فاذا لم ينقسم الثلاثة التى تبقى من مخرج سهم الزوج على الأربعة التى هى الرد ، فاضرب الأربعة التى هى الرد ، وكأنها رومس المورثة الأربعة التى هى ، فخرج سهم الزوج ، فذلك ستة عشر وهى أصل هذه المسألة ، فللزوج الربع أربعة تبقى اثنا عشر لابنته منها ثلاثة من أرباعها تسعة ، ولابنتى الابن الربع ثلاثة ، وهما اثنتان لا ينقسم عليهما ، فاضرب الستة عشر فى اثنين ، فذلك اثنان وثلاثون ، فللزوج الربع أربعة من ستة عشر ، فى اثنين فذلك ثمانية .

وللابنة تسعة من ستة عشر فى اثنين فذلك ثمانية عشر .

ولابنتى الابن ثلاثة من ستة فى اثنين ، فذلك ستة لكل واحدة ثلاثة أسهم ، وهو من جميع المال ثلاثة أرباع ثمنه فافهم ذلك موفقا ان شاء الله .

باب آخر

وأما الأصل الذى من ثمانية :

فمثاله : زوجة وجدة وأخ لأم ، ومخرج سهم الزوجة من أربعة ، لأن لها الربع ، والرد على اثنين ، لأن للجدّة سدساً وهو سهم من ستة ، وللأخ للأم السدس سهم من ستة فذلك سهمان عليهما الرد ، فترفع للزوجة الربع سهماً ، وتبقى ثلاثة على اثنين فلا ينقسم عليهما ،

— ٢٢٧ —

فتضرب الأربعة التي هي مخرج سهم الزوجة في اثنين وهما الرد ، فذلك ثمانية للزوجة الربع سهمان ، وللجدة النصف من الباقي ، فذلك ثلاثة وللأخ للأم مثلها •

باب آخر

وأما الأصل الذي من أربعة ، وفيه ربع وما بقي رد على ثلاثة :

فمثاله : زوجة وأم وأخوان لأم ، فمخرج سهم الزوجة وهو الربع من أربعة ، والرد على ثلاثة ، فللأم الثلث ان كان الأخ واحداً فله السدس فذلك ثلاثة من ستة •

وان كانا أخوين لأم فلهما الثلث ، ويحبها عن الثلث فلا يبقى لها السدس ، فذلك سهم ، تبقى ثلاثة تقسمها عليهم على الرد ، فتقسم ، وان كان الأخ واحداً فله سهم وللأم سهمان ، وان كانا أخوين فلهما سهمان ، وللأم سهم فافهم ذلك •

باب آخر

وأما الأصل السادس الذي من أربعة فيه نصف وما بقي رد على

اثنين :

فمثاله : زوج وجدة وأخ لأم ، فللزوجة النصف ومخرجه من

اثنين ، والرد على اثنين فترفع النصف ، وهو سهم الزوج ، ومخرجه من اثنين يبقى واحد على الرد ، وهو اثنان لا ينقسم ، فاضرب اثنين وهو مخرج سهم الزوج في اثنين ، وهما الرد فذلك أربعة ، للزوج النصف اثنان ، وتبقى سهمان : للجدة سهم ، وللأخ للأم سهم ، فافهم هذه الستة ، فانها تأتي على بيان الرد ان شاء الله •

باب صفة المتناسخين

وأما المتناسخ من الفرائض ، فهو أن يموت ميت ، ثم لا يقسم ماله حتى يموت من ورثته واحد أو أكثر ، فالعمل في حسابه أنك تصح مسألة الهالك الأول ، وتعرف كم يصح لكل واحد في ورثته من المال ، وتحفظ كم يصح للهالك الثاني من ذلك ، وتقول مات عن كذا وكذا سهمهما وهو التركة ، ثم تصح مسألة هذا الهالك الثاني وتعرف من كم تنقسم •

فاذا صحت فانظر هل تنقسم عليها التركة وهي السهام الخالصة له من الأول ، فان انقسمت عليها فاقسم التركة بينهم على قدر انقسام مسألتهم ، وان لم تنقسم تركت على المسألة مسألتها ، فانظر ، أهل توافقها بشيء ، فان وافقتها بشيء فاضرب المسألة الأولى ، وكأنها أصل المسألة في وفق المسألة الثانية ، وكأنها رعوس الورثة مما بلغ فهو ما تصح منه المسألتان جميعاً فيصيران بمنزلة مسألة واحدة •

فاذا أردت قسمها فانظر من كان له من كان له من أصل المسألة الأولى شيء ، فاضربه في وفق المسألة الثانية وان كانت التركة وافقت المسألة الثانية ، والا فاضربه في جميع المسألة الثانية ، ومن كان له من المسألة الثانية شيء فاضربه في وفق التركة ، ان كانت التركة وافقت المسألة الثانية بشيء ، وان لم توافقها فاضربه في جميع التركة ، وأجمع لمن كان له من الأولى والثانية سهامه ، وانظر بما هو من جميع المال كذا وكذا سهماً وهو كذا وكذا جزءاً •

فهذه ثلاثة وجوه في قسم المتناسخ ، أحدها أن تكون تركة الميت الثانى تنقسم على ورثته على قدر مسألته باقرارها ، فالوجه في قسمها أن ينظر لكل واحد منهم ما يصح له من كل مسألة ، وتقول صح له من جميع المال كذا وكذا ولا يحتاج على عمل أكثر من ذلك •

والوجه الثانى : لا ينقسم تركته على مسألته ، ولكنها توافقها ، فالوجه أن تضرب مسألة الأولى في وفق مسألة الثانى •

والوجه الثالث : ألا تنقسم التركة على مسألة الثانى ولا توافقها ، فالوجه أن تضرب المسألة الأولى بجملتها ، وان كان ميت ثالث ، فالأوليان اذا صحتا بمنزلة مسألة واحدة فاضربها في المسألة الثالثة فتكون المسألتان بمنزلة المسألة الأولى ، والثالثة بمنزلة الثانية ، والعمل في ذلك كما وصفنا في الاثنتين •

مثال : ذلك الوجه الأول الذي تنقسم تركته على مسألته أن يقول لك زوج وابنة وابن ابن ، ماتت الابنة وتركت ابنتها وابن أخيها ، فالمسألة الأولى تصح من أربعة للزوج الربع سهم ، وللابنة النصف سهمان ، ولابن الابن ما بقي وهو سهم ♦

✽ **مسألة :** الابنة من اثنين ، لابنتها النصف سهم ، ولابن أخيها ما بقي سهم ، فهما ينقسمان على مسألتها فإذا أضفنا ما صح لابن الابن من جدته ، وهو سهم الى ما صح له من عمته ، وهو سهم صار له سهمان ، فذلك النصف من جميع المال ، ولزوج الأولى سهم وهو الربع ، والابنة الثانية سهم وهو الربع ♦

فلو مات ثالث وهو ابن الابن ، وترك ابنته وابن ابن لقلنا صارت من اثنين ، ومسألتها أيضاً من اثنين لابنته سهم ولابن ابنه سهم ♦

ومثاله : لو ترك هالك أبوين وابنة ، ثم ماتت الابنة وتركت جدتها وأُمها ، فمسألة الأول من ستة والثاني من ثلاثة وتركها فهي منقسمة عليها ♦

ولو مات الجد وترك زوجة وهي الجدة ، وترك أخاً لقلنا مات عن أربعة من أربعة ، لزوجته الربع سهم الى سهمها من الأول ، فذلك سهمان ، وتبقى ثلاثة لأخيه ، ومسألتها وتركته أربعة ، لأن له من ابنه الأول سهمان ، وله من ابنة ابنه سهمان ، وهو ما بقي بعد ثلث الأم ♦

— ٢٣١ —

وأما صفة القطع في المسائل اذا صحت :

فمثاله : أن تقول أم وابنتان وابن ، ثم ماتت الأم ، وورثها بنو
ابنها ، فمسألة الأول تصح من أربعة وعشرين ، للأم أربعة أسهم ،
وللابن عشرة ، ولكل ابنة خمسة •

ومسألة الأم تصح من أربعة والتركة أربعة ، فهي منقسمة على
مسائلها بين ورثتها ، لا يحتاج الى ضرب ولا عمل أكثر من ضم سهام
كل وارث من الثانية الى ما صح له من الأولى ، فلابن من الثانية
اثنان الى عشرة التي له من الأولى ، فذلك اثنا عشر •

ولابنتى الابن كل واحدة من الثانية سهم الى الخمسة التي لها من
الأولى فذلك ستة •

فاذا أردت أن تعرف أنها تنقطع أم لا ، فانظر الى سهام كل واحد
من الورثة الأحياء كلهم ، هل يتفق بشيء ، فان اتفقت ، فخذ وفق جميعها
واجمعها ، ثم قل تنقطع من كذا وكذا ، وان لم تتفق فلا قطع فيها ، وهذه
المسألة تتفق سهام أهلها بالأسداس ، لابنتى الابن كل واحدة ستة ،
فسدسها سهم •

ولابن الابن اثنا عشر سدسها سهمان ، فخذ سدس الجميع فذلك

— ٢٣٢ —

أربعة ، فقل تنقطع هذه المسألة من أربعة ، لابن الابن النصف سهمان ،
ولكل ابنة الابن الربع سهم •

✽ مسألة : وكذلك ان قال : زوجة وابنة وثلاثة بنين ، ثم
مات أحد البنين ، فالأولى من ثمانية ، والثانية من ستة ، والتركة
اثنان يصحان من أربعة وعشرين ، وتنقطع من ستة ، ففكر في ذلك وبالله
التوفيق •

✽ مسألة : وأما الوجه الثانى الذى يوافق فيه التركة المسألة
الثانية ، فهو أن يقول : لك امرأة وابنة أخ ، ثم ماتت الابنة وتركت ابنتها
وعمها وأمها :

فالمسألة الأولى من ثمانية : للابنة النصف أربعة ، وهى تركتها ،
والمسألة الثانية من ستة توافقها التركة بالأنصاف ، فاضرب الأولى وهى
ثمانية فى نصف الثانية وهى ثلاثة ، فذلك أربعة وعشرون ، فمن كان له
من الأولى فمضروب فى نصف الثانية ، ومن كان له من الثانية شئ
فمضروب فى نصف التركة •

فللزوجة من الأولى سهم مضروب فى نصف الثانية ، وهو ثلاثة ،
فذلك ثلاثة ، ولها من الثانية سهم مضروب فى نصف التركة وهو اثنان
يجتمع لها خمسة منهما جميعاً •

— ٢٣٣ —

وللعلم من الأولى ثلاثة في نصف الثانية ، وهو ثلاثة فذلك تسعة ،
وله من الثانية اثنان في اثنين وهو نصف التركة ، فذلك أربعة ،
فاذا أضفتها الى التسعة التي له من الأولى يجتمع له ثلاثة عشر سهماً •

ولابنة الابنة في المسألة الثانية ثلاثة في نصف التركة وهي اثنان ،
فذلك ستة ، وليس لها من الأولى شيء فقد صحت من أربعة وعشرين •

فلألم خمسة أسداس ربع المال ، ولابنة الابنة ستة وهي ربع
المال ، وللعلم ثلاثة عشر سهماً وهو نصف المال ، وسدس ربع المال ،
غافهم ذلك موافقاً ان شاء الله •

✽ مسألة : فلو ماتت هذه الابنة وتركته جدتها وزوجها وأما
لقلنا : ماتت عن ستة وهي التركة ومسألتها من اثني عشر ، لزوجها الربع
ثلاثة أسهم ، ولجدتها السدس سهمان ، ولابنها ما بقي وهو سبعة •

فمسألتها توافق تركتها بالأسداس ، فاضرب ما اجتمع من المسألتين
الأولين وهو أربعة وعشرون في سدس هذه الثالثة ، وهي اثنان ، فذلك
ثمانية وأربعون ، فمن كان له من الأوليين شيء فمضروب في سدس
التركة •

فللعلم من الأوليين جميعاً ثلاثة عشر مضروبة في اثنين ، فذلك ستة
وعشرون •

— ٢٣٤ —

وللأم من الأوليين خمسة مضروبة في اثنين فذلك عشرة ، ولها من
الثالثة سهمان في واحد ، فذلك اثنان يجتمع لها اثنا عشر سهما •
ولزوج هذه الابنة من الثالثة ثلاثة مضروبة في واحد وهو
سدس التركة فذلك سبعة •

فصل آخر

فلو ماتت أيضاً بعد ذلك الجدة ، وتركت زوجها وابن ابنة ابنتها
هذه ، لقلنا : ماتت عن اثني عشر ومساءلتها من اثنين ، فتركته منقسمة
على مسألتها ، فنصف سهم ابن ابنتها وهو النصف ، فله نصف التركة
وهي ستة ، فذلك ثمن المال ، وسهام الأوليين على حالها ، والله أعلم •

✽ مسألة : والوجه الثالث الذي لا يوافق التركة المسألة
الثانية ، وهو أن يقول زوج وأم وأختين لأم وثلاث أخوات لأب وأم ،
ماتت إحدى الأخوات الخالصات ، ثم ماتت الثانية وتركت زوجها ،
وماتت الثالثة ، فمسألة الهالكة ، الأولى تصح من ثلاثين : للزوج تسعة
أسهم ، وللأم ثلاثة ، ولكل أخت من الأم ثلاثة ولكل أخت خالصة أربعة
أسهم ، وهي التركة لماتت الثانية عن أربعة ومساءلتها من سبعة لا توافق
مسألتها تركتها بشيء ، فاضرب جميع المسألة الأولى ، وهي ثلاثون في

— ٢٣٥ —

سبعة ، فذلك مائتان وعشرة ، للزوج من الأولى تسعة في سبعة ، وهي المسألة الثانية ، فذلك ثلاثة وستون •

وللأم الأولى ثلاثة في الثانية وهي سبعة ، فذلك أحد وعشرون ، ولها من الثانية واحد في التركة وهي أربعة مضافة الى أحد وعشرين التي لها من الأولى ، فذلك خمسة وعشرون •

ولكل أخت من الأم مثل ذلك ، وللأختين الخالصتين لكل واحدة من الأولى أربعة في الثانية وهي سبعة ، فذلك ثمانية وعشرون ، ولها من الثانية اثنان في التركة وهي أربعة ، فذلك ثمانية ، فيجتمع لها من المسألتين ستة وثلاثون ، وللأخرى مثل ذلك •

ثم ماتت احدهما وهي الثانية عن ستة وثلاثين ، ومسألتها من تسعة ، لأنها تركت أمها وأختيها لأمها وأختها لأبيها وأمها ، فتركتهما ننقسم على مسألتها ، فللزوج من التسعة ثلاثة فله ثلث التركة ، فذلك اثنا عشر •

وللأم من التسعة سهم فلها تسع التركة ، أربعة الى الخمسة والعشرين التي لها من الأولى والثانية ، فذلك تسعة وعشرون •

ولكل أخت من الأم مثل ذلك ، وللأخت التي لها من الأب والأم من هذه الثانية ثلاثة من تسعة ، فلها ثلث التركة اثنا عشر ، الى الستة والثلاثين التي لها من الأولى والثانية ، فذلك ثمانية وأربعون سهماً •

— ٣٣٦ —

ولزوج الأولى ثلاثة وستون على حالها •

✽ مسألة : ثم ماتت الأخت الثانية التي من الأب والأم عن

ثمانية وأربعين ، وتركت أمها وأختها لأمها •

فمسألتها من ثلاثة : للأم سهم ، ولكل من أخت الأم سهم ، فللأم

ثلث التركة وهي ثمانية وأربعون ، فذلك ستة عشر الى تسعة وعشرين ،

فذلك خمسة وأربعون •

ولكل أخت من الأم مثل ذلك ، ولزوج الأولى ثلاثة وستون على

حالها ، ولزوج الثانية اثنا عشر على حالها فذلك مائتان وعشرة •

فان قيل : كم للأم من جميع المال ؟

فقل : لها سبع المال ، ونصف سبع المال ، لكل أخت من أم مثل

ذلك ، ولزوج الأولى سبعة المال وعشر سبع المال ، ولزوج الثانية

خمسة سبع المال ، فافهم ذلك ، وبالله التوفيق •

باب الفرقي والهدمي

اعلم أن الفرقي والهدمي هم الجماعة الذين يرث بعضهم بعضا ،

فيموتون جميعاً ، ولا يعلم من مات منهم قبل صاحبه ، فهؤلاء يرثون

جميعاً ، كل واحد يرث من الآخر ، ثم يقسم ميراث كل واحد من بعضهم

بعضاً على الورثة الأحياء ، ولا يرث أحدهم من الآخر مما ورثوا من بعضهم بعضاً ، وبأيهم ، شئت فابدأ فهو سواء ان شاء الله •

والحساب في ميراثهم كالعمل في المتناسخ ، لكن فيه زيادة ليست في المتناسخ ، وهو أنه اذا صحت مسألة كل واحد منهم على حدتها بحسب المتناسخ ، فوافق بين المسائل واحفظها على ما سنصفه ان شاء الله •

✽ مسألة : ثلاثة اخوة هلكوا جميعاً ، ولهم أم ، ولأحدهم ابن ، ولثلاثي ابنة ، ولثالث ابنتان ؟

فهؤلاء يقسم لكل واحد منهم مسأله •

✽ مسألة : فأما صاحب الابن فمسأله من ستة ، لأمه السدس سهم ، ولابنه ما بقى ولا يرث أخواه منه شيئاً •

وأما صاحب الابنة ، فمسأله من ستة ، لابنته النصف ثلاثة ، ولأمه السدس سهم ، ويبقى سهمان لأخويه ، لصاحب الابن سهم أيضاً على ستة لأهمهم سهم ، ولابنه خمسة أسهم •

ولصاحب الابنتين سهم أيضاً على ستة ، لأمه السدس سهم ، ولابنتيه الثلثان أربعة أسهم ، ويبقى سهم واحد لابن أخيه •

فمسألة الأخوين كل واحد من ستة ، وتركتهما كل واحد سهم ورثاه
من أخيهما ، وهو صاحب الابنة ، فلا تتفق مسألة أحدهما وتركته •

فقل : ستة تجزى عن ستة ، فاضرب المسألة الأولى وهي ستة ، في
أحدى هاتين المسألتين ، فذلك ستة وثلاثون •

فلابنة النصف ثمانية عشر ، ولأمه السدس ستة ، ويبقى اثنا عشر
لكل أخ ستة أسهم ، ولأمه السدس فلها سهمان الى الستة التي لها من
ابنها الأول ، فذلك ثمانية ، ولابن الابن ستة ، وخمسة من قبل أبيه ، وسهم
من قبل عمه ، هذا صاحب الابنتين ، ولابنتي الابن أربعة ، فقد صحت
مسألة صاحب الابنة من ستة وثلاثين ، فمن هذا ينقسم ماله •

وأما صاحب الابنتين ، فمسألته من ستة ، وتصح من اثني عشر ،
لأمه السدس سهمان ولابنتيه الثلثان ثمانية ، ولأخويه لكل واحد منهما
سهم ، ولصاحب الابن سهم أيضاً على ستة ، لأمه السدس سهم ،
ولابنه ما بقي خمسة أسهم ، ولصاحب الابنة سهم أيضاً على ستة ،
فلأمه السدس سهم ، ولابنته النصف ثلاثة ، ولابن أخيه ما بقي سهمان
الى الخمسة التي له من أبيه فذلك سبعة •

ومسألتا الأخوين كل واحد من ستة ، وتركته سهم لا تتفق بشيء ،
فستة تجزى عن ستة ، فاضرب أصل المسألة الأولى وهي اثنا عشر في

احدى الثانيتين ، وهما ستة فذلك اثنان وسبعون ، يبقى اثنا عشر لكل أخ ستة •

ولأيهما من كل واحد سهم ، فذلك سهمان الى الاثنى عشر سهما التى لها من ابنها الأول يكون أربعة عشر ، ولابن الابن سبعة ، خمسة من أبيه مما ورث أبوه من عمه صاحب الابنتين ، وسهمان من عمه صاحب الابنة مما ورث من عمه صاحب الابنتين •

فهؤلاء الثلاثة الاخوة قد أفردنا لكل واحد منهم مسألة يقسم ماله الذى يخصه عليها ، مع أن مسألة صاحب الابنة ، ومسألة صاحب الابنتين مسألتان متقارعتان ، كل واحدة سهم مع المسألة الأصلية متناسختان ، فاذا أردت تصحيحها فاعمل لكل واحدة منهما مع الأصلية على سبيل المتناسخ ، فاذا صحتا جميعاً فوافق بينهما ، ثم اخلطهما ، ان لم تجز واحدة منهما عن صاحبتها ، ولم تدخل فيها •

فان قيل : كيف تجزى عنها ، وكيف تدخل فيها ؟

فقل : ان كانتا متساويتين فى العدد ، أجزت احدهما عن الأخرى ، وان كانت احدهما من جزء من الأخرى مثل نصفها ، أو ثلثها ، أو ربعها ، أو خمسها ، أو سدسها ، أو سابعها ، أو ثمنها ، أو تسعها ، أو عشرها أو ما أشبه ذلك ، فهى التى تدخل الصغرى فى الكبرى على ما بينا فى شرح الأولى اذا انكسرت الفرائض فافهم ذلك موثقاً ان شاء الله •

✽ مسألة : فان قيل : امرأة ماتت وتركت زوجها وثلاثة بنين وابنة ، ثم مات أحد البنين ، ثم قتل الثاني ، والأب وهو زوج الأولى في وقت لم يعلم أيهما مات قبل الآخر ، وترك الابن زوجة وابنة ، وترك الزوج زوجة وابنتين ، وأبناء غير هذا المنقول ، وهو أحد البنين الثلاثة ؟
فقل : مسألة المرأة أصلها من أربعة ، وتصح من ثمانية وعشرين ، فللزوجة الربع سبعة ، وله ميراث ابنه الهالك الثاني الذي من أمه ، وهو ستة عشر ، فذلك ثلاثة عشر .

ولابنيها الباقين لكل واحد منهما ستة ، ولابنتها ثلاثة ، وللزوج ثلاثة عشر على ورثته ، وهم زوجة وابنتان وابن أحدهما المقتول .

فتصح مسأله من ثمانية وأربعين ، لزوجته ستة ، ولابنتيه لكل واحدة سبعة ، ولابنه أربعة عشر ، وللمقتول مثل ذلك على ابنته وزوجته وأخيه وأخيه ، ومسأله من ثمانية توافق تركته بالأنصاف ، فإذا ضربت الثمانية والأربعين ، وهي مسألة الأب ، في نصف الثانية وهي أربعة صار مائتين غير ثمانية ، للزوجة الثمن أربعة وعشرون ، وللابن الحى سبعون منها ستة وخمسون من قبل أبيه ، وأربعة عشر من قبل أخيه .

ولأخته نصف ذلك ، ولأخته من أبيه ثمانية وعشرون ، ولزوجته الولد المقتول سبعة ، ولابنته ثمانية وعشرون ، فهذا ما صح منه .

✳ **مسألة : الأب ، وأما الولد المقتول غلبه في المسألة الأصلية الأولى أعنى المرأة ، ستة أسهم ، مقسومة على ورثته ، وهم زوجة وابنة وأب ، فمسألته من ثمانية : لزوجته الثمن سهم ، ولابنته أربعة ، ولأبيه ما بقى ثلاثة على الاختصار مقسومة على ورثته الأحياء ، وهم الزوجة والابنتان والابن .**

فمسألته تصح من اثنين وثلاثين لانتفق ، فاضرب الأولى في مسألة الابن المقتول ، وهي ثمانية في مسألة الأب ، وهي اثنان وثلاثون ، فهي مائتان وستة وخمسون ، لزوجته الثمن اثنان وثلاثون ، ولابنته النصف مائة وثمانية وعشرون ، ولزوجة ابنه اثنا عشر ، ولأختيه لكل واحدة واحد وعشرون ، ولأخيه اثنان وأربعون فذلك مائتان وستة وخمسون .

فقد صحت هاتان المسألتان الفرعيتان ، وهي مسألة الأب من مائتين غير ثمانية ، ومسألة الابن من مائتين وستة وخمسين ، فتركة الابن من ثلاثة عشر ، لاتوافق مسألته ، فاضرب الأولى وهي ثمانية وعشرون في الثانية ، مسألة الأب ، وهي مائتان غير ثمانية ، فذلك خمسة آلاف وثلثمائة وستة وستون .

وتركة الابن من الأولى ستة توافق مسألته بالإنصاف ، فالمسألة الأولى

إذا ضربتها في نصف مسألة الابن ، بلغ ثلاثة آلاف وستمئة غير ستة عشر
توافق المسألة الأولى وهي خمسة آلاف وثلثمائة وستة وسبعون ، بربع
سبع ثمن ، فربع ثمن الثمن من الكبرى ثلاثة ، وهو من الصغرى سهمان ،
فاضرب أيهما شئت في وفق الأخرى تجد ذلك عشرة آلاف وسبعمائة واثنين
وخمسين •

فإذا أردت قسمها ، فانظر الى الأحياء ، كم هو وهم في هذه المسألة؟
ست ابن وابنتان وزوجة لأب وزوجة الابن وابنة الابن ، غلابنة
الأول من المسألة الأولى ثلاثة مضروبة في الثانية ، هي مائتان غير ثمانية ثم
اثنين ، فذلك ألف ومائة واثنان وخمسون •

ولها من الثانية خمسة وثلثون منها ثمانية وعشرون من ابنها ،
وسبعة من أخيها ، فما ورث أخوها من أبيه فهذه الخمسة والثلثون
مضروبة في تركة الأب ثلاثة عشر ، فذلك أربع مائة وخمسة وخمسون، ثم
في اثنين وهي جزء مسألة الابن ، فذلك تسعمائة وعشرة •

ولها من مسألة الابن مما ورث الابن من أبيه أحد وعشرون في نصف
تركة الابن ، وهو ثلاثة ، لأنه ترك من الأولى فذلك ثلاثة وستون ، ثم في
ثلاثة وهو الجزء من مسألة الأب فذلك مائتان غير أحد عشر ، فيجتمع لها
من جميع ذلك ألفان ومائتان ، واحد وخمسون ، ولأخيها ضعف ذلك وهو
أربعة آلاف وخمسمائة واثنان •

ولابنته الصغرى الأخيرة من مسألة الأب ثمانية وعشرون في ثلاثة عشر ، ثم في اثنين فذلك سبعمائة وثمانية وعشرون •

ولها من مسألة الابن مما ورث الأب منه أحد وعشرون في ثلاثة في ثلاثة ، فذلك مائتان غير أحد عشر سهماً فيجتمع لها من المسألتين تسعمائة وسبعة عشر سهماً •

ولزوجة الأب من مسألة الأب أربعة وعشرون في ثلاثة عشر ، وهى تركته فذلك ثلثمائة واثنان عشر في اثنين ، فذلك ستمائة وأربعة وعشرون •

ولها من مسألة الابن مما ورث من أبيه اثنا عشر في ثلاثة ، ثم في ثلاثة فذلك مائة وثمانية ، يجتمع لها سبعمائة واثنان وثلاثون •

ولزوجة الابن من مسألة الأب سبعة في ثلاثة عشر ، فذلك واحد وتسعون ، ثم في اثنين فذلك مائة واثنان وثمانون •

ولها من مسألة الابن اثنان وثلاثون ، في ثلاثة ثم في ثلاثة فذلك مائتان وثمانية وثمانون ، يجتمع لها أربعمائة وسبعون •

ولابنة الابن من مسألة ثمانية وعشرون في ثلاثة عشر ، ثم في اثنين فذلك سبعمائة وثمانية وعشرون •

ولها من مسألة الابن وهو أبوها مائة وثمانية وعشرون في ثلاثة ، ثم

في ثلاثة فذلك ألف ومائة واثنان وخمسون ، فيجتمع لها ألفا غير مائة وعشرين ، فإذا اجتمعت جملة هذه السهام جميعا بلغ عشرة آلاف وسبعمائة واثنان وخمسون ، ولا قطع فيها أقل من ذلك ، فافهمها فإن فيها بيانا وفوائد جمّة ، والله الموفق والمعين ، وبه نستعين •

باب في حساب الخنثى

ألا ترى أن الأثر الأشهر في الخنثى أنه إذا خرج البول من خلق الذكر فميراثه وحكمه حكم الذكر ، وإذا خرج من خلق الأنثى فحكمه حكم الأنثى ، وإن خرج من الخلقين جميعا فمن أيهما سبق فذلك حكمه ، وإن استويا جميعا معا ، واثنى أمره ، فهو مشكل وميراثه نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث أنثى •

✽ مسألة : فكل فريضة يرث منها الخنثى ثلثه يرث من وجهين ، إلا أن يكون أخاً لأم وأخاً لأب مع البنات ، لأنه سواء في الميراث كان ذكراً أو أنثى •

وكذلك إن كان الخنثى أباً وأماً فحكمه حكم أب وأم ، ولا يرث إلا من وجه واحد ، وكذلك إن كان رحماً ، فإنه يرث من وجه واحد ، والله أعلم ، وبه الثقة والتوفيق •

ولا يرث خنثى ثلاثة أرباع سهم ذكر إلا من فريضة فيها تبين ،

خصوصاً لا وارث معهم غيرهم ، فان للخنثى في هذه الفريضة ثلاثة أرباع سهم ذكر .

وأما في فريضة غيرها الاناث أقل حظاً من الذكران ، فانه يكون في بعض هذه القرائض للخنثى أقل من ثلاثة أرباع سهم ذكر ، وبعضها أكثر من ذلك .

✽ مسألة وأما العمل في حساب الخنثى ، فان العمل فيه أن تحسب المسألتين في حالتين ، لأن الخنثى حالان : فحال تحسب فيه المسألة على أن الخنثى ذكر ، وحال على أنه أنثى .

فاذا صح الوجهان فانظر هل يتساويان أو يختلفان ، فان كانا متساويين فاكثف باحدهما عن الاخرى ، ثم اضربه في حالين فمنها تصح المسألة .

وان اختلفت المسألتان ولم يتساويا ، فانظر هل تدخل احدهما في الاخرى ، فاذا دخلت احدهما في الاخرى ، فاكثف بالكبرى ، فاضربها في حالين ، وان لم تدخل احدهما في الاخرى ، فانظر هل توافقها بشيء فاضرب احدهما في وفق الاخرى ، ثم اضرب ما اجتمع في حالين فمن ذلك تصح المسألة .

وان لم تتفق المسألتان ، فاضرب احدهما بكتبيتهما في الاخرى ، ثم اضرب ما اجتمع في حالين ، فمن ذلك تصح المسألة ان شاء الله .

فاذا أردت قسمها ، فانظر كل من كان له من احدى الحالين شيء
فاضربه في وفق الاخرى أو في جميعهما ، ان لم يكونا اتفقا واحفظه بعينه
ان كانت احدهما أجزت عن الأخرى ، أو دخلت فيها كذلك تفعل فيما يصح
له من الحال الآخر ، ثم أضفت ما صح له من الحالين جميعا ، بعضه الى
بعض ، فلما صح له فاعرفه ، ثم كذلك كل واحد منهما فاعرف ذلك ، وبالله
التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل •

✽ مسألة : فان ترك ولداً خنثى وأبوين ؟

فقل : في حال أنه أنثى ، المسألة من ستة ، للأبوين السدسان اثنان ،
والابنة النصف ثلاثة وييتى واحد للأب بالعصبة •

وفي حال أنه ذكر ، فالمسألة أيضا من ستة للأبوين السدسان
سهمان ، والباقي أربعة للولد ، فالحالان يتساويان ، فقل : ستة تجزى عن
ستة ، فالستة في حالين فذلك اثنا عشر •

وأما قسمها : فان للأم سهمين لكل حال سهم ، وللأب ثلاثة وحال
الأنثى سهمان ، سهم بالفرائض وسهم بالعصبة ، وفي حال الذكر سهم ،
وللولد سبعة أسهم ، ثلاثة على أنه أنثى وأربعة على أنه ذكر ، ولا قطع
فيها فافهم ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة : فان ترك ولدين خنثيين وأباً ؟

فقل : في حال ان الخنثيين ابنان ، المسألة من ثلاثة ، لهما الثلثان ، وللأب الثلث على الاختصار ، وفي حال أنهما ذكران المسألة تصح من أنثى عشر ، للأب السدس سهمان ، وعشرة لهما لكل واحد منهما خمسة أسهم فالحالان مختلفان ، غير أن أحدهما يدخل في الآخر ، فاكثف بالاثني عشر عن الثلاثة .

فاضرب الاثنى عشر في حالين فذلك أربعة وعشرون للأب في حال الاثنى أربعة ، وفي حال الذكرين اثنان ، فذلك ستة وهي الربع ، وللابنتين لكل واحدة تسعة في حال الأنثى أربعة ومن حال الذكرين خمسة ، فافهم ذلك .

وان أردت قطعها فوافق بين التسعين التي للابنتين ، وبين الستة التي للأب تجدها تتفق بالأثلاث ، فخذ ثلث الستة اثنان وثلثا التسعة ستة ، لكل ابن ثلاثة ، فقل تنقطع من ثمانية للأب الربع ، اثنان اثنان ، ولكل ابن ثلاثة أثمان الحال ، فافهم ذلك .

✽ مسألة : فان ترك أمّاً وابناً خنثى ؟

غفى حال أنه أنثى المسألة من أربعة على الرد للأم سهم ، وللابنة ثلاثة ، وفي حال أنه ذكر المسألة من ستة للأم السدس سهم ، والباقي للابن .

والمسألتان مختلفتان ، غير أنهما يتفقان بالإنصاف ، فاضرب أيهما
شئت في نصف الأخرى تجد ذلك اثنا عشر ، ثم اضربها في حاليين ، فذلك
أربعة وعشرون ، فللأم في حال الأنثى سهم من أربعة مضروبة في نصف
الستة ثلاثة ، ولها في حال الذكر سهم من ستة ، مضروب في نصف الأربعة ،
فذلك اثنان يجتمع لها من الحاليين خمسة •

وللابنة في حال الإنثى ثلاثة في ثلاثة ، وهو نصف الستة فذلك تسعة ،
ولها من حال الذكر خمسة مضروبة في اثنين نصف الأربعة ، فذلك عشرة
يجتمع لها تسعة عشر سهما ، فقد صحت من أربعة وعشرين ، ولا قطع
فيها ، لأن التسعة عشر التي للابن لا توافق الخمسة التي للأم •

وان ترك ابنا وابنة خنثى في حال أنه أنثى المسألة من ثلاثة ، وفي حال
أنه ذكر المسألة من اثنين ، فالحالان مختلفان لا يتفقان ، فاضرب أحدهما
في الآخر فذلك ستة في حاليين ، فذلك اثنا عشر ، فللذكر في حال الأنثى
اثنان في اثنين فذلك أربعة ، وله في حال الذكر سهم في ثلاثة فذلك ثلاثة ،
يجتمع له سبعة ، وللابن في حال الأنثى سهم في اثنين ، فذلك اثنان ، ولها
في حال الذكر سهم في ثلاثة فذلك ثلاثة يجتمع لها خمسة فقد صحت من
اثني عشر •

✽ مسألة : فان ترك ابنا وابنة خنثى ؟

فقد اختلف فيها ، فقليل : أنها من تسعة للذكر أربعة وللأنثى سهمان ،

وللخنثى ثلاثة والأصح أنها من أربعين ، لأنها في حال الذكر من خمسة •

وفي الأنثى من أربعة ولا تتفق المسألتان ، فاضرب الخمسة في أربعة
فذلك عشرون ، ثم في حالين فذلك أربعون ، فللأنثى في حال الأنثى سهم
من أربعة في خمسة ، ولها في حال الذكر سهم من خمسة في أربعة فذلك
أربعة ، فيجتمع لها تسعة ، وللخنثى في حال الأنثى سهمان من خمسة في
أربعة ، فذلك ثمانية ، ولها سهم من الأربعة في خمسة فذلك خمسة يجتمع
لها ثلاثة عشر •

وللذكر في حال الذكر اثنان من خمسة في أربعة ، فذلك ثمانية وله ،
في حال الأنثى سهمان من أربعة في خمسة فذلك عشرة يجتمع لها ثمانية
عشر ، فهذا أصح العلك يطول ذكرها ، وبالله التوفيق •

✽ مسألة : وان ترك ولداً خنثى وعماً خنثى ، وابن عم ذكر ؟

ففيه اختلاف ، والذي نأخذ به أن للولد نصف المال ، ونصف النصف ،
فذلك ثلاثة أرباع ، فإذا انقضى ولد الصلب ، أقمنا العم ذكراً فله ما بقى
الربع الباقي ، وأقمناه أنثى فلا شيء له ، فله نصف الربع ، ونصف الربع
الباقي لابن العم الأسفل ، وهذا أيضاً نصف الأول ، وفيه نظر ، والله
أعلم •

مسألة ٢: وفي بعض القول ان ترك أما وأختا لأب وأم ، وأخوات لأم ،
وأختا خنثى لأب ؟

فانها تصح من اثنين وأربعين في حالين ، فذلك أربعة وثمانون ، لأن
الخنثى في حال الأنثى لها السدس ، فالمسألة من سبعة وفي حال الذكر
لا شيء له ، لأنه يصير عصباً إنما له ما بقي ، وترجع المسألة من ستة ،
فالسبعة والسبعة لا يتفقان ، فاضرب المسألة ، أعنى الستة في سبعة فذلك
اثنتان وأربعون ، ثم في حالين فذلك أربعة وثمانون .

فللأم من ستة سهم سهم في سبعة فذلك سبعة ، وسهم من سبعة
في ستة فذلك ستة يجتمع لها ثلاثة عشر فلأخوين للأم ضعفاً ذلك ، لكل
واحد ثلاثة عشر ، وللأخت من الأم والأب تسعة وثلاثون ، ثلاثة أضعاف
ما للأم ، وللخنثى في حال واحد وهو من السبعة سهم في ستة فذلك ستة .

*** مسألة ٣:** فان كانت المشتركة وهي أم وزوج وأخوان لأم وخنثى
خالصة ؟

فانها تصح من ثمانية عشر في حالين فذلك ستة وثلاثون ، لان الخنثى
إذا كانت ذكراً فالمسألة من ثمانية عشر ، وان كانت أنثى فالمسألة من تسعة،
والتسعة داخلة في الثمانية عشر ، فاضربها في حالين فذلك ستة وثلاثون ،
للأم من الثمانية عشر ثلاثة ، ومن التسعة سهم في اثنين ، فيجتمع لها من

الحالين خمسة ، وللزوج من الثمانية عشر تسعة ، ومن التسعة ثلاثة في اثنين ، فذلك ستة يجتمع له خمسة عشر ، وللأخوين لأم من الثمانية عشر أربعة من التسعة وسهمان في اثنين فذلك أربعة فيجتمع لهما ثمانية •

وللخنثى من الثمانية عشر سهمان ، ومن التسعة ثلاثة في اثنين ، فذلك ستة يجتمع لها ثمانية ، فالجمع ستة وثلاثون ، فافهم ذلك ، وتبينه وبالله التوفيق •

✽ مسألة : فان ترك ابنة خنثى وبنت ابن خنثى ، وبنت ابن ابن أسفل منها خنثى ؟

فقد اختلف في ذلك ، فقليل : يجعلون في حال كلهم ذكوراً ، وفي حال كلهم اناثاً ، وفي حال بعضهم اناثاً ، وبعضهم ذكوراً ، ثم ينظر ماذا يستحقون وهم اناث ، وماذا يستحقون وهم ذكور ، فيعطون نصف ما يستحقون في الحالين جميعاً •

قال : فهذا أصح وأعدل ، لأن خلقهم واحد ، فلا يجعل هذا ذكراً وهذا أنثى ، ولكن اذا جعل هذا ذكراً جعل ذلك ذكراً ، واذا جعل هذا أنثى جعل ذلك أنثى ، وليس هم بمنزلة الغرقى والهدمي يمات واحد ، ثم يحيا الذي أميت ، ويمات الذي أحيا •

فاذا أقمتمهم ذكوراً فالمال للابن ، واذا أقمتمهم اناثاً فلابنة النصف ،

ولابنة الابن السدس ، ولا شيء للسفلى ، فأعط الأول نصف ما يستحق وهو ذكر ، ونصف ما يستحق وهو أنثى ، فله نصف المال ونصف النصف ، فذلك ثلاثة أرباع المال ، ثم انظر الى ابنة الابن على أنها ذكر لا شيء لها ، وعلى أنها أنثى لها السدس ، فأعطها نصف السدس ، ورد الباقي على العصبية ، فتصح من اثني عشر ، لأن الاثني عشر من ستة في حالين ، فيصح للولد الخنثى تسعة ، ولولد الولد واحد ، يبقى اثنان للعصبية •

وقال في الضياء : ان لابنة الابن السفلى سهم ، لأنها في حال ذكر فتستحق الباقي فلها نصفه ، والباقي اذا كانت عصبية ، والا كان مردوداً عليهم على احدى عشر للابنة تسعة ، ولابنة الابن سهم ، وللسفلى سهم ، وهذا عندى نقض لقولهم انهم يقيمون في حال أن الأسفل قد سقط في حال الذكور وسقط في الاناث فكيف يصح له شيء ، والله أعلم •

باب ذكر الموقوف

اعلم أنه يدخل في هذا الباب ويقاربه باب يسمى « الموقوف » وفيه موافقة واختصار يجرى قريبا من مجرى ما أخبرتك من باب الاختصار ويسمى « موقوفا » لأنه يأتي على عدد كلهم لا يوافق رعو سهم ، سهامهم بشيء فتريدان توقف عدة عدة ، ثم تحاصر بينهما وبين العدة الموقوفة ، لتحفظ وفق العدة التي توافق الموقوفة ولا تلتفت الى وفق الموقوفة •

فاذا وجدت ما رجعت اليه العدتان الموافقين بينهما وبين الموقوفة قائمة بعينها ، لا يعمل فيها شيء ، ثم انظر الى ما رجعت العدتان ، فان ماثلت احدهما الأخرى اجتريت باحدهما ، ثم رجعت اليه احدهما الموافقة ، ثم ضربت ما اجتمع في أصل المسألة •

وان لم يتماثلا واحدهما أكثر من الأخرى نظرت الجزأين ، فهل يدخل أحدهما في الآخر كما قامت لك في الاختصار ؟ فاذا دخل الأصغر في الأكبر ، ثم ضربت الأكبر ، أدخلت الموقوف في المسألة ، وان لم تدخل احدهما في الأخرى ضربت جزء هذا في جزء هذا ، ثم ضربت ما اجتمع في الموقوف ، ثم ضربت ذلك كله في أصل المسألة •

فاذا وافق أحدهما صاحبه ضربت أيهما شئت في كل الأخرى ، ثم ضربت ما اجتمع في الموقوف ، ثم ضربت ذلك كله في أصل المسألة ، ثم وقفت عدة الأخرى ، وفعلت بهذا كذلك ، كما فعلت بالتى قبلها ، ثم وقفت الأخرى وفعلت بها كذلك ، وليس اتفاق هذا لأنه منها ، ولكنها كلها أبواب يؤدي بعضها الى بعض •

فأيهما أعملت أجزاءك ، ولكننا نأخذ للمتعم بالتوفيق ، لتقوم له المسألة مقام ثلاث مسائل ، ويجرى لسانه بها ، ويخف عليه حسابها ويقوى بها على النظر في باب المتناسخات وغيرها من الوصايا والامقرارات والتصريفات

بقضاء وغير قضاء ، والخنائى والغرقى والهدمى والمجوس ، وكل هذه الأبواب محتاجة الى هذا الباب ، وهو موطىء الفرائض •

فان أتقنه أحد سهل عليه علم حساب الفرائض كلها ، وان قصر فيه أحد وتراخى عن علمه ، لم يرقع فى الفرائض الا الى ضعف نظر ، وقلة معرفة ، فاعرف قدره من علمك ، واعمل نفسك فيه باستفراغ فهمك ، وان أردت علم حساب الفرائض ، وعلم سائر الحسابات فى الساعات والتجارات ، والصرف وغير ذلك ان شاء الله •

وملاك هذا الباب أن تعرف الموافقة كيف توافق بين الشيين ، وسأصفه لك بعد فراغى من الوقوف ان شاء الله ، فأعرفه وأعرضه على نفسك ، وكون على فهمك ، فانك تبلغ به ما تريد ان شاء الله •

فاذا قال : لك خمسة عشر أختا لأب ، وواحد وعشرون أختا لأم ، وخمس وثلاثون جدة ، فهذه من الموقوف ، وليس فيها شئ يوافق رعوهم سهامهم ، وأصلها من ستة ، وتعود الى سبعة ، للأخوات للأب الثلاثان أربعة ، وللأخوات لأم الثلث سهمان ، وللجدات السدس سهم •

فاذا أردت قسمها فوفق النعدة الكبرى ، وهى خمسة وثلاثون جدة ، ثم توافق بينها وبين الاحدى والعشرين ، فتجدها توافقها بالأسباع ، فسبع الاحدى والعشرين ثلاثة ، فاحفظها فى يدك ، ثم توافق بين الخمسة

والثلاثين ، والخمسة عشر ، فتجدها توافقها بالأخماس ، فخمس الخمسة عشر ثلاثة ، والواحد والعشرين رجعت الى ثلاثة ، فثلاثة تجزى عن ثلاثة ، فاضرب ثلاثة في خمسة وثلاثين ، وهى الموقوفة ، ثم اضرب ذلك في المسألة .

وان شئت فوفق الأحد والعشرين ، ثم وافق بينهما وبين الخمسة والثلاثين ، فتجد توافقها بالأسباع ، فتجد سبع الخمسة والثلاثين خمسة فاحفظها في يدك ، ثم وافق بين الواحد والعشرين ، وبين الخمسة عشر ، فتجدها توافقها بالأثلاث ، فثلث الخمسة عشر خمسة ، والخمسة والثلاثين رجعت الى خمسة ، فخمسة تجزى عن خمسة ، فاضرب خمسة في الأحد والعشرين ، وهى الموقوفة ، ثم اضرب ذلك في المسألة .

وان شئت فوفق الخمسة عشر ، ثم افق بينها وبين الخمسة والثلاثين ، فتجدها توافقها بالأخماس . والثلاثين سبعة ، فاحفظها في يدك ، ثم وافق الخمسة والعشرين ، وبين الأحد والعشرين ، فتجدها توافقها بالأثلاث ، وثلث الواحد والعشرين سبعة ، والخمسة والثلاثون رجعت الى سبعة ، فسبعة تجزى عن سبعة فاضرب سبعة في خمسة عشر ، فاذا ضربت خمسة عشر في واحد وعشرين ، أو ثلاثة في خمسة وثلاثين ، فأى هؤلاء العدد ضربت ، كان مائة وخمسة ، فاضرب مائة في أصل المسألة ، وهى سبعة ، فذلك سبعمائة وخمسة وثلاثون سهما منها صحت المسألة .

— ٢٥٦ —

فاذا أردت قسمها فاضرب لكل من كان له شيء من سبعة في مائة وخمسة ، فذلك مائة وخمسة ومن خمسة وثلاثون لكل واحدة ثلاثة ، وللأخوات للأُم سهمان في مائة وخمسة ، فذلك مائتان وعشرة ، ومن أحد وعشرون ، لكل واحدة عشرة ، وللأخوات للأُم أربعة من سبعة ، في مائة وخمسة ، فذلك أربعمائة وعشرون فهذا من الموقوف •

وفي هذه المسألة كفاية لأنى قد فسرت لك العمل بهذا ، وكرهت الاكثار ، فطول المسائل ، غافهم ذلك وقس عليه تصب ان شاء الله •

باب الموافقة

اعلم أن كل شيئين أردت أن توافق بينهما ، فلا بد أن يكون أحدهما أصغر من الآخر ، والأصغر أقل عدداً •

فاذا أردت أن تعرف ما توافق بين الجزء وصاحبه ، فألق الأصغر من الأكبر أبداً ، حتى يبقى في يدك مثل الأصغر ، فهو يوافق بعدد جزء ذلك الشيء •

ان كان الباقي ستة ، قلت : توافقه بالأسداس ، وان بقى سبعة ، قلت : توافقه بالأسباع ، وان بقى أحد عشر ، قلت : يوافقه بالأجزاء من أحد عشر •

— ٢٥٢ —

فان بقى فى يدك أقل من الأصغر ، فانظر فان كان الذى فى يدك يدخل فى الأصغر فانه يوافق بالجزء من ذلك ، وهكذا تفعل •

فان بقى فى يدك اثنان ، فقل : يوافق بالأنصاف ، وان بقى ثلاث ، فقل : يوافق بالثلاث ، وان بقى فى يدك واحد ، فقل : ليس يوافقها شيء •

ومن الموافقة يدور على أن يبقى فى يدك ما يدخل فيما ألقيت ، فان بقى عملته وقلت : يوافق بالجزء من أول طرحه ، فربما احتجت الى طرحات كثيرة ، وربما احتجت أن تلقى الذى ألقيت ، وتفعل هذه مرة بعد مرة •

لأن العلامة الصحيحة أن يبقى فى يدك ما يدخل فيما ألقيت أو مثله ، فاذا بقى فى يدك ما يدخل فيما ألقيت أو مثله ، فلذا بقى فى يدك فهو الجزء الذى يوافق به ، وذلك مثل أن يقول : كيف توافق بين الستة والاثني عشر ، فتلقى ستة من اثني عشر ، فتبقى ستة وهى مثل ما ألقيت ، ونقول توافقها بالأسداس ، وهذا ما جاء فى أول طرحه ، ولم تحتج فيه الى تكرير •

(م ١٧ — الخزائن ج ١٢)

— ٢٥٨ —

فأما ما يبقى في يدك مما ألقيت ، فإذا قال لك : كيف توافق بين ستة وتسعة ؟

فألق ستة من تسعة فتبقى ثلاثة ، وهي تدخل في الستة ، فقل :
توافقها بالأثلاث وهذا أيضا ما بين في أول طرحه •

فإذا قال : كيف توافق بين الستة والسبعة والعشرين ؟

فألق منها ستة من سبعة وعشرين ، فيبقى في يدك واحد وعشرون ،
فألق منها ستة ، تبقى خمسة عشر ، ثم ألق منها ستة تبقى تسعة ، ثم ألق
منها ستة تبقى ثلاثة ، والثلاثة الباقية داخلة في ستة ، فتقول توافقها
بالأثلاث •

ولو قال لك : كيف توافق بين أربعة وعشرين ، وبين أربعة وخمسين ؟

فألق أربعة وعشرين من أربعة وخمسين ، فتبقى ثلاثون ، ثم ألق أربعة
وعشرين من ثلاثين ، فتبقى ستة ، والستة تدخل في الأربعة والعشرين ،
فقل : توافقها بالأسداس •

فإن قال لك : كيف توافق بين أربعة وعشرين ، وبين أحد وثمانين ؟

فإذا ألقيت أربعة وعشرين من واحد وثمانين ثلاث مرات ، بقي في يدك
تسعة ، فعد الآن ألق تسعة من أربعة وعشرين مرتين تبقى في يدك ستة ،
فعد فألقى التسعة من التسعة الأخرى ، تبقى ثلاثة ، وهي تدخل في الستة ،
فقل : توافقها بالأثلاث •

فهذا من الموافقة قد شرحته لك ، وكرهت الاطالة ، وقد عرفتك قدر
الموافقة من علم الفرائض ، وان الموافقة علم يجرى في البيع والشراء ،
والاكراء والقفران ، وحساب القسم والتفصيل ، وحساب الدواوين ،
ولا يستغنى عنه في شيء من الحسابات •

وان كانت الحاجة اليها في متعلم أمر أن يتعلمها ، انما هذا من
الموقوف ، وفي هذه المسألة كفاية ، لأننى قد فسر لك العمل بهذا ، وخفت
الاكثار ، وتطويل المسائل ، فافهم ذلك وقس على ما بيناه ، وبالله التوفيق •

تم كتاب التسهيل في الفرائض •

الباب الخامس

في ميراث الزوج والزوجة والمطلق والمطلقة وأحكام ذلك

وكل امرأة تزوجها رجل على السنة ، وهما من أهل ملة واحدة ،
حران بالغان عاقلان ، ان مات أحدهما فهما يتوارثان ، وان كانا بعيدي
النسب بعضهما عن بعض ، وقد ذكرنا في صدر الكتاب أن الميراث يصح
بالنسب والملة والحرية والنكاح •

والمملوك ميراثه لمالكه اذا مات وهو مملوك له •

وأما اذا تزوج الزوجان بنكاح فاسد ، أو هي بانث منه بحرمة ، أو
تلاعنا لعان القذف بالزنى عند الحاكم ، أو بانث منه بالايلاء أو بالظهار ،
أو طلقها قبل الجوار والدخول بها ، أو وطئها في الدبر عامداً على أكثر
القول ، أو وطئها في الحيض عامداً •

وكذلك ان وطئها في النفاس عامداً ، أو طلقها طلاقاً بائناً ، أو طلقها
بحكم الحاكم على قول ، أو اختلعت منه ، أو انفقت منه ، أو تبارأ
واختارت نفسها في موضع الخيار ، أو تزوج بها وهي ذات محرم منه قبل
نسب أو رضاع ، أو تزوج بها على أربع ، أو قد زنى بها قبل التزويج ،
أو نظر منها الفرج على العمد ، أو مسه قبل التزويج ، أو كان قد زنى

بأحد من نسلها ، أو واحدة من أمهاتها وان علون ، أو تزوج من نسل زوجاته أو أمهاتهن •

أو تزوج بها بعد ما تزوجها زوجها ليحلها له بعد طلاق الثلاث ، أو تزوجها ليحلها لمطلقها بالثلاث ، أو تزوجها بعد ما كانت عنده ، وتزوجها مملوك ، ثم تزوجها على ذلك ، لأن تزويج المملوك لا يحل للمطلق ثلاثا •
فكل هذا تبين به الزوجة من زوجها ، ولا ميراث بينهما على ذلك •

وأما من طلقها طلاقاً رجعياً بعد الدخول بها ، وقبل مضي العدة منه ، فأنهما يتوارثان إذا مات أحدهما ، وكذلك ان مات أحد الزوجين في مدة الظهار والايلاء فهما يتوارثان •

وكذلك ذلك إذا تزوج الزوجان بنكاح جائز ، وسيأتى بيان ذلك في مواضعه ، وانما سردنا ذلك مجملًا تصديراً لباب ميراث الزوجين •

✽ مسألة : والزوجة ترث من دبة زوجها ، وكذلك الزوج يرث من دبة زوجته •

وإذا مات أحدهما ، ثم جاء آخر من غيرهما ، ففقط رأس ذلك الميت ، ووجبت على القاطع دية لذلك الميت من سبب قطعه لرأسه ؟

فقد قيل : انه إذا قطعه خطأ فلا دية فيه ، وإذا قطعه عمداً فعليه

— ١٦٧ —

الدية ، الا أنه اذا فعل ذلك وارث الميت ، فلا ميراث له من تلك الدية التي
لزمته ، وله الميراث من أصل مال الميت ، كان الوارث من الزوجين أو
غيرهما •

وقد قيل : وقعت مذاكرة في مثل هذا في عهد عمر بن الخطاب ، رضى
الله عنه ، في خلافته ومن معه من الصحابة ، فقال لهم : هل سمعتم رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول فيها شيئا ؟

فجاءه رجل منهم فقال : سمعته يقول : « هي لورثته من زوجة
وغيرها » فعمل بهذا ، وأما بعض مخالفينا لم ير للزوجين من ذلك ميراثا •

وكان الأصل أن الدم لعصبة الميت من الرجال دون النساء ، وان
صار الدم بعفو من عصبة فهو ميراث ، والميراث لا يكون الا لجميع الورثة،
والله أعلم •

وثبت ميراث الزوج لثبوت ميراث الزوجة في ذلك وغيره •

✽ مسألة : وان قيل هل يجوز أن يرث رجل امرأة وابنتها بالزوجية ؟

قيل له : نعم وذلك أنه تزوج الأم ، وماتت قبل الدخول بها ، ثم
تزوج ابنتها من غيره وماتت أيضا كان دخل بالابنة أو لم يدخل ، ورثهما
جميعا ، وأما ان كان تزوج الابنة قبل فلا تحل لله أمها بعدها ، لقوله
تعالى : (وأمهات نسائكم) •

— ٢٦٣ —

وأما تزويج الأم ، ثم الابنة بعد فحائز قبل الدخول بها ، وبعد فراقها أو موتها ، لقوله تعالى : (وربائبكم اللاتي في جحوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) والآيات معطوفات على ما تقدمهما ، والله أعلم •

✽ مسألة : وإذا أجلت الارتقاء لتصلح نفسها الى سنة ، ولها زوج ، ومات أحدهما في المدة ، وهما يتوارثان ، وكذلك الرجل العنين ، وكذلك اذا مات أحد الزوجين في مدة الفقد أو الغيبة ، والله أعلم •

وأما اذا مات المفقود بعدما صحت حياته ، وكانت قد زوجت زوجته بأزواج قبل ذلك وماتوا ؟

فقول : عليها رد ميراثها منهم ، وقول : لا رد عليها •

وأما اذا قدم المفقود أو الغائب وزوجته عند زوج واختارها ، فهي زوجة الذي قدم ، واختارها ، وهما يتوارثان ، ولو كانت في عدة من الزوج الأخير وان لم يجز بها فهي زوجة الأخير ، والله أعلم •

ومن تزوج على رضا فلان ، ومات الزوج الأخير ، قبل أن يعلم رضا فلان ؟

فان رضى فلان وورثته ولها صداقها ، وان لم يرض فلان بطل الصداق والميراث •

— ٣٦٤ —

ومن تزوج من أجنبي امرأة ولها أب ؟

فان أتم الأب التزويج قبل الجواز تم ، وبعد الجواز فيه اختلاف ، وأحب ألا يتم ، والميراث بينهما مع تمام النكاح ، وان كان لها ولي غير الأب ، ففيه اختلاف ، وهو مخالف للأب ، وأقرب الى الرخصة •

فصل

قال محمد بن محبوب ، رحمه الله : في رجل تزوج صبية لم تبلغ ، ثم أبرأ لها نفسها بلا طلاق ، وأوفأها صداقها ، ثم مات قبل أن يخلو لها ثلاثة أشهر ؟

إذا أبرأ لها نفسها ، ثم مات لم ترثه إذا لم يكن دخل بها ونوى البرآن طلاقاً ، وان لم يعرف ما نوى ، فانها ترثه ولها الصداق تماماً •
وفي الأثر فيمن تزوج جارية بكراً ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها وهو صحيح ثم مات ؟

فليس بينهما ميراث ، ولا عليها منه عدة ، ولها نصف الصداق •
وان طلقها وهو مريض ، ثم مات في مرضه في عدتها ؟
فلها الميراث والمهر كاملاً ، ولا عليها عدة المتوفى عنها زوجها •

— ٢٦٥ —

وقال أبو عبد الله : أنه يحفظ عن الفقهاء ، أنها ان حبست نفسها عليه ، ولم تتزوج حتى مات من قبل أن تخلو عدة مثلها ، ورثته ولها نصف الصداق ، وعليها عدة المطلقة ، وبه نأخذ •

وفي رجل ملك امرأة ، ولم يعلم منها رضاً ولا انكاراً حتى هلك الرجل ؟

فلها الصداق الا أن تعلم أنها لم ترض به •

وقيل فيمن يدعى أن فلانا وكله ليتزوج له امرأة ، فتزوجها عليه . ثم ان الزوج أنكر الوكالة ؟

فالصداق يلزم المتقول ، وان مات الزوج الناكِر ، فعلى المتقول للمرأة بقدر ما تراث من ذلك الزوج ان ترك مالا للورثة ، والله أعلم •
وقال وضاح بن عقبة ، رحمه الله : اذا قالت المرأة : انى لست راضية بزواجى فى حياته وأنا راضية ؟

حلفت يميناً على ذلك وأخذت الصداق ، وان هلك ورثها الرجل •
وفي رجل زوج أخته وهى غائبة ، ولم تأمره ولم يستأمرها ، ولم تعلم فمات الرجل قبل أن تعلم وترضى ؟

فلها المهر ولا ميراث لها ، وان ماتت هى قبل أن تعلم وترضى ، فليس بينهما ميراث •

وفي رجل زوج ابنته وهي غائبة عنه ، ثم توفي الزوج قبل علمها بالتزويج ؟

فإنها تستحلف يميناً بالله أنها لو علمت أنه زوجها قبل أن يموت لرضيت به زوجها ، فإذا حلفت فلها في ماله الصداق والميراث ، وإن كانت هي الميثة من قبل الرضا ، فلا ميراث له منها ، ولا صداق عليه •

وفي موضع : إذا زوج ابنته وهي صبية ، ومات الزوج فلها الميراث ، وكذلك إذا ماتت هي فلزوجها الميراث ، والصداق لها على الوجهين جميعاً ، وهذا الذي عليه العمل ، والله أعلم •

وأما إذا كانت بالغاً ، فكما تقدم وهذا إذا زوجها أبوها •

وعن أبي سعيد ، رحمه الله : في رجل مات وتحتة أختان زوجتان ، ولم يعلم أنهما أختان ؟

فالميراث للأولى منهما إن لم يكن دخل بالأخرى ، لأن تزويج الأولى ثابت ، وإن دخل بالأخرى غفى بعض القول : ليس للأولى ميراث لأنها فسدت عليه ، وفي بعض القول : إن لها الميراث ، وإن وطئ أختها لا يفسدها على الجهالة •

ومن تزوج يتيمة ، وماتت قبل الدخول بها ؟

— ٢٦٧ —

فلا صداق لها ولا ميراث له •

وان مات الزوج ؟

تركت الى أن تبلغ ، فان حلفت بالله أن لو كان فلان حيا لرضيت به زوجاً ، فلها الميراث وعليها عدة الميئة ، وان بلغت والزوج حى ، ولم يدخل بها فهي زوجته •

وأما ان مات قبل بلوغها بعد موته فلا صداق لها ولا ميراث ، وان دخل باليتيمة ومات وهي لم تبلغ ، ثم ماتت هي قبل البلوغ ، فلها الصداق ولا ميراث لها منه ، والله أعلم •

وفي رجل تزوج امرأة على صداق أقل من أربعة ، ثم مات أحدهما قبل الجواز ، أو بعد الجواز ؟

فإنهما متوارثان ، فان كانت المرأة هي الميئة قبل الجواز فقول : على الزوج صداقها ويرثها ، وقول يرثها ولا صداق لها عليه •

وان كان قد جاز بها فعليه الصداق ، وله الميراث منها •

وان كان الرجل هو الميت ورثته المرأة ولا صداق لها الا ما سمي بأقل من أربعة دراهم ، وان لم يكن سمي فلا صداق لها ، ولها ميراثها منه •

وان كان سمي لها بأقل من أربعة دراهم ، فهو كمن لم يسم شيئاً

على قول بعض الفقهاء ، وكان يقول بذلك محمد بن محبوب .، رحمه الله ،
وغير ذلك من آثار المسلمين •

وقول : ان سمي بأربعة دراهم فليس لها الا ما سمي لها دخل بها
أو لم يدخل ، وكان يقول بذلك موسى بن علي ، رحمه الله •
وأما اذا مات الرجل قبل أن يجوز بامرأته ؟ .

ان لها الصداق والميراث ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها أربعة
أشهر وعشرة أيام ، فان طلقها في مرضه فقد قيل لها الميراث ، ومن هرب
من الحق رد اليه •

والأمة تحت الحر طلقها ، وهو منها على رجعة ، ثم عتقت ، ومات
وهي في العدة ، فانها ترثه ويرثها اذا ماتت وهي في العدة وبعد العتق ،
الا أن تختار نفسها حين عتقت ، فاذا اختارت نفسها ، فليس لها الا صداقها
الأول •

واذا ارتدت المرأة الى الشرك ؟

بطل صداقها عن زوجها المسلم •

وفي ثلاثة رجال دخلوا على رجل ليلا ، وزوج أحدهم بابنته ، ودخل
وأصبح الأب ميتا ، فادعى كل واحد منهم هو زوجها ، ولم تعرف هي أيهم
زوجها ، وحملت وأتت بولد ، كيف الحكم في ذلك ؟

— ٢٦٩ —

الجواب : ان النكاح فاسد ، وعلى كل واحد من الرجال الثلاثة يمين بالله أنها زوجته ، وعليهم صداقها على كل واحد منهم الثلث منه ، وان ماتت كان لهم ميراث واحد •

وان ماتوا قبلها كان لها ميراث واحد ، والولد يرثهم باقرارهم ، وميراثهم سهم واحد ، وان ماتوا فله ميراث واحد ، فان كان ذكرا فله ميراث ذكر ، وان كان أنثى فله ميراث أنثى والله أعلم •

وعن أبى بكر أحمد بن محمد بن أبى بكر ، رحمه الله : فى رجل تزوج صبية ودخل بها أو لم يدخل بها ، ثم مات عنها أو طلقها ، واعتدت منه ثلاثة أشهر ، وتزوجت زوجا آخر ، ثم بلغت ورضيت بالزوج الأول بعد أن مات ، ما يجب لها على هذا الزوج ، وهل لها ميراث أو صداق ، وهل لها معه مقام ؟

فاعلم أنه قد رفع أبو على ، رحمه الله ، عن الشيخ أبى ابراهيم محمد بن سعيد بن أبى بكر أنه قال : لها الميراث من زوجها الأول •

وذكر هذا عن الشيخ أبى سعيد ، رحمه الله ، أنه قال : لا يفعل هذا الا من كان جاهلا بالآثار •

ومن تزوج امرأة ولم يفرض لها مهرا ومات ؟

— ٢٧٠ —

فلها الميراث ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها •

وفى امرأة زوجها وليها وهى غائبة بفريضة وشهود ، فماتت المرأة من قبل أن يبلغها خبر التزويج وتنتمه ؟

• انه لا ميراث للزوج منها .

وان مات الزوج ؟

ففى ميراثها منه اختلاف ، فقول : اذا حلفت انه لو كان حيا لرضيت به زوجا كان لها الميراث والمهر ، وقول : لا مهر لها ولا ميراث •

وان تزوج رجل امرأة ومات قبل أن يدخل بها ، وقد رضيها ورضيته ؟

فعليها عدة المتوفى عنها زوجها ، ولها الميراث والصداق كاملا ، وكذلك اذ كانت هى الميتة ، وفيه قول آخر : ان لها نصف الصداق قياسا على الطلاق ، والمأخوذ بالقول الأول ، وأما الميراث والعدة على الحالين تماما •

واذا تزوج الرجل امرأة ومات قبل أن يعلم رضاها ، وقالت : أنا لا رضيت ولا كرهت ؟

فعلى هذا لها المهر والميراث ، وهى بمنزلة الراضية حتى تشهر الكراهية •

وان ماتت هي قبله ، وقال الزوج هي راضية ، وقال الوارث ليست راضية ؟

فهي غير راضية ، ولا يرثها وبينهما الأيمان •

وفي المسألة الأولى قولها : لا رضيت ولا كرهت ، فهي بمنزلة الراضية ، لأن الراضى يكفيه بالقلب ، وأما الكراهية فلا تصح الا باظهار اللفظ ، مثل الصبية اليتيمة اذا مات زوجها تؤجل الى بلوغها ، ولا يضرها السكوت اذا قالت راضية بعد ، وعليها اليمين •

وان تزوج يتيم يتيمة ، ومات أحدهما قبل البلوغ ؟

انه لا ميراث بينهما ، والصبيان اذا زاوج بينهما أبواهما ، ومات أحدهما ، غفى الميراث بينهما اختلاف •

والصبى تزوج بالغا ، فان مات أحدهما ، فان كان الصبى يتيما فلا ميراث بينهما ، وان كان باذن أبيه تزوج ففيه اختلاف ، وأحب أن لا ميراث بينهما ، وكذلك الصبيين •

وفي رجل تزوج صبية ثم مات عنها ، ثم تزوجها رجل آخر ، ثم مات عنها ، كل هذا من قبل الغروب ، ثم بلغت ، فادعت الرضا بهما جميعا ، أو بالأول دون الآخر ، أو بالآخر دون الأول ، فطلبت الميراث منهما جميعا والصداق ؟

فقد اختلف الناس في تزويج الصبية وأحكامها فقول : ان الصبية اذا مات عنها زوجها البالغ أنها موقوف أمرها الى بلوغها ، ولا عدة عليها ولا ميراث لها ، ولا تزويج لها حتى تبلغ ، فاذا بلغت ، فإن رضيت بالتزويج الذي كان لها ، وأراد ورثته يمينها كان لهم عليها يمين بالله انه لو كان زوجها فلان حيا لرضيت به زوجها ، ثم كان لها الصداق كاملا والميراث •

وكان عليها حينئذ عدة المتوفى عنها زوجها ، فإن جهلوا ذلك ، واعتدت عدة المتوفى عنها زوجها أو لم تعتد ، وتزوجت فتزويجها موقوف الى بلوغها ، فاذا بلغت كان لها الخيار في الزوجين ، فإن رضيت بالأول كان لها منه الميراث والصداق بعد اليمين ان طلب الورثة اليمين اليها على ذلك •

وان رضيت بالزوج الآخر قبل الزوج الأول انفسخ عنها نكاح الزوج الأول ، ولا ميراث لها منه ولها عليه الصداق ، وإن كان وطئها أو جاز بها قابضا لها الصداق بالوطء ، وكان لها من الآخر الصداق والميراث ، وكان زوجها هو •

وان رضيت بهما جميعا في وقت واحد انفسخت أحكام التزويج الآخر ، وثبت نكاح الأول ، لأنه أول عقدة ، وكان لها منه الصداق والميراث والعدة منه ، وانما تلزمها العدة بعد بلوغها ورضائها بالتزويج ، ومتى

— ٢٧٣ —

علم الزوج الآخر برأى المسلمين ، ورفع ذلك الى المسلمين أم بالاعتزال عنها ، وتوفيقيها الى بلوغها ، ولا يقرب اليها ان كان حيا ، وهذا لا يكون الا من جاهل أو عالم بتأويل الآثار •

وان غيرت تزويجها جميعا لم يكن لها من أحدهما ميراث ، فان كانا دخلا بها ، فلها الصداق بالدخول ، وعليها عدة المطلقة ممن لم ترص به زوجها للوطء •

وكذلك ان غيرت نكاحهما جميعا كان عليها منهن عدة المطلقة للوطء ان كانا وطأها أو أحدهما ، وكذلك ان كان الأزواج أكثر من اثنين غافهم ذلك •

وان تزوج رجل على غيره غائب ان رضىها ، ثم مات أحدهما قبل أن يعلم تمامه ؟

غلا ميراث بينهما حتى تتمه •

واذا تزوج رجل صبية وماتت قبل أن يعلم بلوغها ، فقال الزوج : ماتت وهي بالغ ، وقال الورثة : ماتت وهي غير بالغ ؟

ففى الحكم هي غير بالغ ، والله أعلم •

(م ١٨ — الخزائن ج ١٢)

والتي زوجها أبوها صبية ، فأكثر القول أنها وارثة موروثة •
والخنثى والمشكل لا يجوز أن يتزوج بذكر ولا أنثى ولا بمشكل
مثله •

وان تزوج ومات أحدهما فلا ميراث بينهما حتى يتبين في أحدهما حمل
وهى المفقود لها الصداق ، فحينئذ لا يكون مشكلا ، وتوارثا على أن
أحدهما ذكر والحامل أنثى ، والله أعلم •
وأرجو أن الأعجم والعجماء اذا زوج بينهما أو تزوج فصيح بعجماء
أو أعجم بفصيحة فلا ميراث بينهما ولعل فيه قولاً يتوارثان ، والأعجم
والعجماء أشد في ذلك ، والله أعلم •

فصل

واذا زنت المرأة ؟

فقول انها ان طلقت من زوجها من حينها اشتهر زناها أو استتتر ،
لا مهر لها على ذلك الزوج ، ولا ترث منه ، وهو ان صح معه ، أو أقرت
معه بالزنى ، فان صدقها فلا يرثها ، وان كذبها فهو يرثها •
وقول : اذا استتتر زناها يتوارثان •

وأما اذا زنى الرجل فقول : تتطلق زوجته ، وقول : لا تتطلق منه ،
والأول هو عليه العمل ، والميراث على القول الأول بينهما ثابت •

وأما اذا عاين أحد الزوجين الزنى من زوجته ، ونظر العورتين ،
يختلفان ، وتفسيره كالليل في المكحلة ، فقد وقعت الحرمة بينهما ، وان
كان الزوج هو الزانى ، وعاينته هى فكان عليه لها الصداق ، وان كانت
هى الزانية وعاينها هو فلا صداق عليه لها ، وعلى الحالين لا ميراث بينهما ،
وسواء كان الزنى من بشر أو شيء من الدواب فى قبل أو دبر •

وان أكرهت الزوجة على الزنى ، وزوجها ينظر اليها وهو لا يقدر
على شيء ؟

فلا بأس بينهما اذا لم تساعد هى الى ذلك •

واذا زنى الرجل بأحد من نسل زوجته حرمت عليه زوجته ، ولا ميراث
بينهما استتر الزنى أو اشتهر ، وكذلك القول فى أمهات زوجته وجداتها ،
وأما أخواتها وعماتها وخالاتها ففيه اختلاف •

وكذلك اذا زنت المرأة بأحد من نسل زوجها أو آبائه ، فقد وقعت
الحرمة بينهما ، ومتى وقعت الحرمة بين الزوجين بطل الميراث بينهما •

ومن نظر الى فرج ابنته بشهوة تطلقت أمها منه ، ولا ميراث بينهما ،
وان نظره على العبد بلا شهوة ففيه اختلاف فى طلاقها منه ، وفى ثبوت
الميراث ، وأكثر القول لا تنطلق والميراث بينهما •

وأما نظره خطأ فلا بأس به ، وذلك كله أن نظر موضع الجماع منه كانت الابنة حية أو ميتة هيما أرجو كانت صبية أو بالغاً •

وقيل من علم من زوجته الزنى ، لم يجز له أخذ الميراث منها ، والعلم لا يكون الا بالصحة العادلة ، لا من قول العامة •

والمرجومان لايتوارثان ، الا أنه ان رجم الزوج وجب عليه الصداق ، وان رجمت الزوجة بطل صداقها •

ووطء الغلط لا يحرم الميراث من أجله •

واختلفوا في امرأة تشبهت بغيرها على زوجها ، وأوطأته نفسها ، فنقول : انها حرمت عليه ، وقول : لا تحرم عليه ، وعلى قول من يحرمها عليه فلا ميراث بينهما •

ومن يوطأ زوجته ويجعل نفسه أنه يزنى بغيرها ففيه اختلاف : فعلى قول من يحرمها عليه ، فلا ميراث بينهما ، وأكثر القول في هذه المسألة ، والتي قبلها لا تحرم عليه ويتوارثان •

واذا نظرت المرأة رجلاً ينكح زوجها ، ونظرت الحشفة تغيب في دبره بلا جبر ، فقد حرمت عليه ولا ميراث بينهما ان عاينت ذلك •

والمرأة اذا جامعها رجل وهى تظن أنه زوجها ، فلا بأس بينها وبين زوجها في حكم الزوجية والميراث •

والرجل اذا نظر زوجته وامرأة يعبثان بعضهما ببعض فلا بأس بينهما في الزوجية والميراث •

واذا أوطأت المرأة زوجها نفسها في الحيض عمدا وهو لا يعلم ، فعليها أن تعلمه ، فان لم يصدقها فعليها أن تفتدى بما ساقه اليها ، فان لم يقبل فتمانعه عن الجماع ، فان لم تطق وسعها المقام معه وتمكنه من نفسها ، وان مات لم ترثه •

وأما ان وطئها وهي حائض ونسيا ذلك ووطئها على النسيان فلا بأس بينهما ، وكذلك ان وطئها على أنها طاهر ، فاذا هي حائض ، ولم يزد في جماعه ، فلا بأس بينهما ويتوارثان على الحالين جميعا والنفاس كذلك •

واذا زنى المشرك بمشركة ، ثم أسلما وتزاجا فلا بأس بينهما ، ويتوارثان والذي كانا عليه من الشرك بالله أعظم من الزنى وفيه اختلاف •

واما اذا زنى رجل بامرأة ، وكان أحدهما مشركا والآخر مسلما ، ثم أسلم المشرك منهما ، لا يحل لهما التزويج بعضهما من بعض ، ولا ميراث بينهما ان تزاجا •

واختلفوا في الصبي المراهق اذا زنى بامرأة بالغ :

فقول : لا يجوز أن يتزاجا ، وقول : يجوز ما لم يبلغ ، وعلى قول من حرم ذلك عليهما ، فلا يحل الميراث بينهما •

وإذا غلب المجنون على امرأة ، فوقع عليها في حال ذهاب عقله ، ففيه أيضا اختلاف :

إذا أفاق ، ومتى حرم النكاح بطل الميراث •

والصبي إذا زنى بصبية وتزاجا بعد البلوغ ، فقول محمد بن محبوب : إذا كان الصبي يستطيع الجماع فلا يجوز تزويجهما ، ولا ميراث بينهما إذا تزاجا من جهة الزوجية ، وقول : يجوز ذلك وهو أحب إلينا •

وفي الرجل إذا قذف زوجته بالزنى ، ومات أحدهما قبل أن يكذب نفسه ؟

فهما يتوارثان ، وقول : أن مات هو ، وهو قاذفها ورثته ، وإن ماتت هي فلا يرثها ، وقيل إن ماتت قبل أن يلاعنها ، فإن أكذب نفسه فخطيه الحد وله الميراث ، وإن تم على ذلك شهد أربع شهادات وتلاعن في الخامسة ، ويبرأ من الحد ولا يرثها •

وإذا تلacen الزوجان ، وغلط الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الرجل ، فليعد بينهما اللعان ، وإن لم يقدر عليهما فلا ميراث بينهما ، ولا لعان في دعوى

المرأة على زوجها الزنى كما دعواه هو عليها ، وقول : لا يقبل منه ، ولو أكذب نفسه ، وقد حرمت عليه ، ولا ميراث بينهما •

وإذا رأى الرجل زوجته يزنى بها رجل ؟

فإن كان يحتمل أن تكون مستكرهة وناعسة ، أو زائغة العقل فلا حرمة بينهما ويتوارثان ، وإن لم يحتمل ذلك فحينئذ لا يجوز تركها زوجة له ، ولا ميراث بينهما بالزوجية •

وإذا أقر الرجل عند زوجته بالزنى ، فبعض أشدها ، ولم يجعل ميراثا بينهما ، لأنه بذلك يجب عليه الحد ، وقول : حتى يقر بالزنى ثلاث مرات ، وقول : إن أكذب نفسه ، فلا تحرم عليه ، وقول : إن لم يكذب نفسه ، ولم تصدقه هي ، فلا بأس بينهما ، وإن لم يكذب نفسه ، وصدقه فأرجو أنها تطلق ولا ميراث بينهما •

والقول في اقرار المرأة بالزنى وتكذيب نفسها ، كالقول في اقرار الرجل بذلك ، كما بينا لا فرق في ذلك ، وكذلك في التصديق من بعضهما بعض ، وقوله ألا يصدقها ، وإن صدقها فلا عليه لها صداق •

وإن قال منهن قائل : إني زنأت بالهمز فلا بأس بذلك حتى يقول زنيته بلا همز ، وزنأت مهموزا أي صعدت •

والمرأة إذا مست فرج أبي زوجها ، أو فرج ابن زوجها البالغ غير الصبى ، فقول لا يضر بينهما في الزوجية ، وقول : يحرمها على الزوج ،

وعلى هذا القول لا ميراث بينهما من جهة الزوجية ، وان زنيا بها أو أحدهما
فقد حرمت على زوجها •

والمس هاهنا الذى يكون من باطن الكف ، وكذلك المس بالذكر فى
الفرج فى ثقبه لا فى شفرته ، وأما المس من ظاهر الكف وسائر الجسد فيه
اختلاف ، وكذلك مس الرجل لفرج المرأة ، والله أعلم •

والرجل اذا مس فرج أم امرأته من تحت الثوب عمدا ، أو فرج
ابنتها حرمت عليه ، ولا يتوارثان بالزوجية ، وقيل اذا أقرت المرأة أنها
ساحرة ، فقد قيل انها تحرم عليه ، ولا لها عليه صداق ، واذا حرمت
عليه فلا يتوارثان بالزوجية الا أن تكذب نفسها ، وقول ذلك اذا أقرت
أن سحرها سحر شرك •

وقيل : اذا وجد الرجل زوجته يعطوها ضبع ، ونظر احليله يدخل
فى فرجها ، فقد حرمت عليه ولا لها صداق ولا ميراث بينهما وهى زانية •
وكذلك اذا نظرت المرأة زوجها يوطؤ دابة ، وتغيب الحشفة فى فرج
الدابة فعليه صداق لزوجته وحرمت عليه ، ولا يتوارثان بالزوجية •

واذا حكم الحاكم بطلاق امرأة من زوجها بوجه من الوجوه ، فهو
طلاق بائن على قول ، ومتى بانئت المرأة من زوجها سقط الميراث بينهما
بالزوجية •

وقيل اذا تزوج الرجل بصبيبة ، وكان قد شرط عليه ألا يطأها الى مدة معلومة ، وكان ذلك من شروط التزويج ، ثم حولها ، ثم وطئها قبل مضى المدة المشروطة عليه ؟

فقد قيل : انها فسدت عليه أبدا ، واذا فسدت عليه بطل الميراث بينهما بالزوجية ، ومتى بطل النكاح بين الزوجين بفساد ، أو بينونة بحرمة أو غير حرمة فلا يتوارثان بالزوجية من جميع ما ذكرنا وأمثاله ، الا أن يكون بينهما قرابة من رحم أو عصبه في ميراثها من ذلك بعضهما بعض كسائر القربات ، والله أعلم •

وأما اذا وطئ الرجل زوجته بعد موتها ؟

فقول : لا شيء عليه بل أساء وعليه التوبة ، وقال من قال : عليه الصداق غير الأول ، وخلق أن لا ميراث له من ذلك المحكوم به عليه والقول الأول أصح •

وأما ان زنى بها الغير بعد موتها ؟

فعلى الزانى الحد والصداق ، وللزوج نصيبه من هذا الصداق •

وان زنى بها بعض ورثتها بعد موتها ؟

فله نصيبه من أصل مالها ، وفي نصيبه من صداقها من قبل الزنى اختلاف : واحد ألا يرث من ذلك ، والله أعلم وبه التوفيق •

❦ مسألة : وقيل في رجل تزوج امرأتين جاز باحدهما ولم يجز بالأخرى ، وطلق احدهما في صحته ، ثم مات ، ولم يعرف أيهما طلق ؟

فقال أبو عبد الله : أرى للتي دخل بها الصداق كاملا ، لأنها تستحق الصداق ، كانت هي المطلقة أو لم تكن هي ، والميراث بينهما نصفان ، وعلى كل واحدة منهما عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام ولو حاضت المدخول بها في الأربعة الأشهر والعشرة الأيام ثلاث حيض ، وإن لم تحض ثلاث حيض •

وأما التي لم يدخل بها ، فليس عليها إلا أربعة أشهر وعشرة أيام ، ولا أدري لها إلا نصف الصداق ، ويستحلفان جميعا كل واحدة يمينها بالله ما نعلم أنه طلقها •

وفي رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، ومن غير أن يسمى لها مهورا ومات ؟

فلا صداق لها ولا ميراث ولا عدة عليها ، وقال أبو عبد الله : ويمنعها إلا أن يكون طلقها في مرض ، فإذا حبست نفسها عن التزويج بقدر عدة المطلقة ، فلها الميراث ، ولا مهر لها ولا متعة •

وإن سمي لها الصداق وطلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف المهر ، وإن كان قد دخل بها فلها الصداق كاملا •

ومن جامع أبي صفرة : في رجل له أربع نسوة ، فطلق أحدهن ، ولم تعلم التي طلق ، ثم توفي وقد علم الناس أنه طلق واحدة ؟

قال : يعطين الورثة ثلاثة أرباع الثمن ، ويرد ربع الثمن على ورثة الميت •

قال أبو عبد الله : ليس للورثة عندهن شيء ، ويستحلفن كل واحدة منهن يمينا بالله ما تعلم أنه طلقها هي ، فإذا حلفن كان الثمن أو الربع بينهما على أربعة ، ومن لم تحلف فلا ميراث لها ، ويكون الثمن للمباقيات •

قال أبو سعيد ، رحمه الله : وهذا إذا طلقها طلاقاً بائناً ، أو انقضت عدة مثلها منذ طلقها ولم يردها ، وإن كان طلاقاً يملك فيه الرجعة ، وكانت في العدة بعد ، فللمطلقة الميراث على حال إذا كان مدخولاً بهن ، ولو بقى من النساء واحدة ، فكان لها الثمن أو الربع •

وقال محمد بن محبوب ، رحمه الله : في رجل تزوج صبية لم تبلغ ، ثم أبرأ لها نفسها بلا طلاق ، وأوغاها صداقها ، ثم مات من قبل أن تخلو لها ثلاثة أشهر ؟

قال : إذا أبرأ لها نفسها ثم مات لم ترثه إن لم يكن دخل بها ونوى البرآن طلاقاً ، وإن لم يعرف ما نوى فإنها ترثه ، ولها الصداق تاماً •
وفي رجل له أربع نسوة طلق واحدة منهن ، ثم تزوج أخرى ، ولم يدر أيتهن التي طلق ؟

قيل للتي تزوج أخيراً ربع الربع ، أو ربع الثمن ميراثها ، والثلاثة

الأرباع المباقية بين الأرباع الأواخر ، فان أردن استحلاف بعضهم بعضا ، فعلى كل واحدة منهن للبواقي يمين بالله ما تعلم أنها مطلقة •

وفي رجل تزوج ثلاث نسوة في عقدة واحدة ، وتزوج امرأتين في عقدة أخرى ، ثم طلق إحدى نسائه التي يملك ، ثم مات ولم يكن دخل بواحدة منهن ، ولم تعلم التي طلق ، ولم تعلم أى العقدتين من تزويجه الثلاث أو الاثنتين ، كانت قبل الأخرى ؟

فأخبرك أن على الخمس جميعا عدة المتوفى عنها زوجها ، ولهن الميراث منه ، ربعا كان أو ثمنا بين الخمس جميعا ، وأما صدقاتهن وهن خمس ، فبطلت العقدة الأخرى ، وغسد نكاح من عقدت له الثلاث والاثنتين ، لأنه ليس له أن يختار واحدة من العقدة الأخيرة من بعد العقدة ، ولم يصح أى العقدتين المؤخرة فتكون هي الفاسدة ، فأعطينا ثلاث النسوة التي في عقدة صداقا ، وربع صداق بينهن على ثلاثة •

وأعطينا الثنتين اللتين في عقدة ثلاثة أرباع صداق فيما بينهما موبيان ذلك أنا جعلنا النسوة لو كان صداق كل واحدة أربعة دراهم — ولعله — دنانير لكان لهما اثنا عشر دينارا على أحسن أحوالهن أن يكون في العدة الأولى الصحيحة ، وقد وقع الطلاق على واحدة منهن ، فبقى ديناران وسقط عنها ديناران ، فبقى في أيديهن عشرة دنانير ، ثم رجعنا الى سوء حالهن ان يكن هن صاحبات العقدة الأخيرة ، فلا يكون لهن من الصداق شيء ، فلما التبس ذلك أعطيناهن نصف عشرة الدنانير وهو خمسة فيها بينهن ، هو صداق

وربع صدق ، وربر صدق لكل واحدة منهن ثلث صدق ، وثلث وربر
• صدق

وقيل ربع صدق اتفقت صدقاتهن أو اختلفت ، فعلى هذا يكون حكم
الاثنتين أيضا لهما ثمانية دنائير على أحسن أحوالهن ، ووقع الطلاق على
أحدهما ، فسقط عنها دياران وبقي ستة دنائير ، وعلى أسوأ حالهما
أن يكون نكاحهما جميعا باطلا ، ولا يكون لهما شيء ، فرددناهم الى ثلاثة
دنائير ونصف ، وهو نصف صدق وربر صدق ، فذلك بينهما لكل واحدة
ربع صدق ونصف ربع صدق ، استوى الصدق أو اختلف فهو على هذا
ان شاء الله •

قال أبو سعيد ، رحمه الله : وهذا اذا لم تعرف اللتان فى عقدة ،
واللواتى فى عقدة وعمى أمرهن كلهن ، وأما اذا عرف اللتان فى عقدة ،
واللواتى فى عقدة فانه فى الصدق فكما قال •

وأما فى الميراث فانه يكون للثنتين المعروفتين فى عقدة نصف الربع ،
أو نصف الثمن بينهما نصفين ، للثلاث اللواتى فى عقدة نصف الربع ،
أو نصف الثمن بينهما أثلاثا ، وان أردن يمين بعضهن كان لهن ذلك •

وأما فى العدة فكما قال للزوم الشبهة ، وذلك أنا وحدنا أنه لاشك

أن تكون هاتان أو الثلاث ليس بزوجات له ، وكل نكاحهما باطل ، وأما أن تكون الثلاث منهن زوجاته ، والثنتان باطل نكاحهما لا محالة ، والله أعلم •

ومن فقد زوجته فتزوج مطلقة ثلاثا ، ثم طلقها فتزوجها مطلقها الأول ، ثم علم بحياة زوجته المفقودة ، وهي أخت هذه التي طلق وتزوجها ورجعت الى زوجها أنه يفرق بينها وبين زوجها الأول ، وان دخل بها الذي يردها غلها صداقتها عليه ، وان مات أحدهما غلا يتوارثان •

وقال أبو سعيد ، رحمه الله : اذا ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا ، والزوج ينكر ذلك الى أن مات وهو على انكاره ، فلما مات رجعت المرأة عن دعواها الطلاق من زوجها ؟

فقد قيل في هذا باختلاف : قول : ان ذلك دعوى ، ولا تقبل دعواها على الزوج ، ولها الميراث اذا رجعت عن دعواها •

وقول : اذا كانت المرأة في حال ادعائها الطلاق معترلة عن الزوج غير مساكنة له ، الى أن مات الزوج ، ثم رجعت عن دعواها ، لم يثبت على الورثة رجوعها ، ولم يكن لها ميراث في مال الزوج •

وقول : اذا كانت في حال دعواها على الزوج الطلاق مساكنة معه ، وتعاشره وتدعى عليه ذلك ، وهو ينكر دعواها الى أن مات ان لها الميراث •

وقول : هى المدعية كانت معتزلة عن الزوج أو غير معتزلة ، ولا يقبل قولها ، ولها الميراث اذا رجعت الى قوله ، ولو بعد الموت ، وكما لم يكن قولها ثابتا على غيرها ، فكذلك لا يثبت عليها اذا رجعت عنه ، والله أعلم •

قال أبو المؤثر ، رحمه الله : اذا كانت ادعت ثلاث تطليقات ، أو ادعت أنها بانث منه بجرمة ، وسمت الحرمة ما هى مثل الوطء فى الحيض ، أو الدبر متعمدا لذلك ، واعتزلت عنه ، وأنكر هو ذلك فلا ميراث لها ، ولها صداقها ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها ، لأنها لا تصدق فيما لها ، وتصدق فيما عليها •

وان كانت ادعت أنه طلقها تطليقة ، وأنكر هو ذلك ، ولم يشهد على رجعتها فاعتزلت عنه ، وهى تدعى ذلك ، ثم رجعت فأكذبت نفسها ، فلا ميراث لها ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها •

وقيل اذا طلبت المرأة الى زوجها طلاق الثلاث ، وهو مريض ، وفعل لم يكن بينهما ميراث ، لأن هذه بمنزلة من أبرأ المريض من حق قد تعلق عليه ، فلما كانت هذه قد تعلق لها حق فى ماله ، فاختارت تركه ، وبرئت الى الورثة منه ، لم يكن لها فى ذلك شيء ، وان طلقها هو ثلاثا مختارا لذلك ، فلها الميراث ، لأنه كالفرار من حق لزمه لها فى المرض •

ومن تزوج امرأتين واحدة قبل الأخرى ، ثم صح أنهما أختان ، ثم مات قبل أن يطلق واحدة ؟

كان عليهما العدة في الاحتياط ، وكان لهما ميراث واحدة بينهما ، وان ماتتا هما أو احدهما قبله ، غله من كل واحدة نصف ميراث .

وقال محمد بن محبوب ، رحمه الله : في امرأة اختلعت الى زوجها في مرضها الذي ماتت فيه ، هل يرثها ؟

قال : نعم ، ولها صداقها ، قال : وكذلك اذا اختلعت اليه في مرضه الذي مات فيه ، فانه يبرأ من صداقها وترثه ، وكذلك اذا مات في عدتها ، وقول : اذا أبرأته وهي صحيحة في مرضه ، أو أبرأها أنه برآن فيما قيل ، ولا ترثه ولا يرثها في العدة .

ومن تزوج امرأة شهد عليه بعد والدها وآخر معه أنه طلقها ، وهو ينكر ذلك ؟

فرق الحاكم بينهما ، ثم ماتت المرأة بعد ذلك بستة أو أقل أو أكثر ، وطلب الزوج ميراثه منها أنه لا يقبل منه ذلك ، وتجاوز شهادة الوالد لابنته بالطلاق ، وتبين من الزوج بشهادة والدها ، وان كان الوالد هو الوارث ، فهو كما قال ، وللزوج ميراثه من المرأة .

وان كان غير الأب هو الوارث مع الأب ، فان الزوج لا يدخل على أولاد المرأة ، ويدخل على الأب في ميراثه ، فيحاصصه فيما في يده ، فان كان

للأب السدس دخل الزوج بقدر ما لو كان زوجا في سدسه ، وكذلك ان كان له أقل أو أكثر ، وأن تزوجت بزواج آخر فماتت عنده فميراثها للزوج الآخر ، ويعرّم الأب للزوج الأول ميراثه منها •

وقيل : شهادة الأب للزوج جائزة ، لأنه أجنبي ، وإنما يدخل على الأب وعلى أولاد الأب ، لأن شهادة الأب لا تجوز لنفسه ولا لأولاده ، وتجوز لمن سواهم من الميراث كما جازت في الطلاق ، وإباحة الفروج للفروج •

وكذلك تجوز شهادته للزوج بالميراث ، إلا أن يكون يدخل هنالك نفع عليه بشهادته فإنه لا تجوز شهادته فيما يجيز لنفسه أو الى أولاده نفعا بشهادته •

قيل له : فإن كان له ولد من الزوج الآخر لم يرث الزوج الآخر شيئا ؟ قال الربيع وغيره : لا يستقيم أن ترث المرأة زوجين ، ومتى ثبت الآخر بالحكم بطل تزويج الأول لأنه يقع لغير الولد •

ومما قيد أبو محمد عبد الله بن محمد بن زمام : في رجل اصطلح هو وزوجته على شيء من صداقها ، وأبرأته من جملته في صحته ، على أن يبرىء لها نفسها وتبرئه من جميع حقها الذي اصطلحا عليه وأبرأته وأبرأ لها

— ٢٩٠ —

نفسها ، وانقطع الذى بينهما ثم ان المرأة ماتت فى عدتها ، وطلب الزوج ميراثه منها ؟

فان هذا خلع ولا ميراث بينهما ، لأن المرأة أملك بنفسها ، ولو كان صداقها ألف درهم ، غُبرأت زوجها من درهم واحد ، وأُبرأ لها نفسها لكان هذا خلعا ، ولا ميراث بينهما ، والله أعلم •

والذى قال : اذا ولدت زوجتى فهى طالق ، فان مات ثم ولدت من بعد ، فلا طلاق •

وان ولدت ثم ماتت قبله فقد وقع الطلاق ، ويرثها ان كان دون الثلاث •

وان كان الموت والولادة معا ، فان كان المطلق غير بائن به كطلاق الثلاث والمختلعة وأمثال ذلك ، فله الميراث تاماً ، وان كان ثابتاً ، فيعجبني أن يكون له نصف الميراث للاشكال ، والله أعلم •

وكذلك ان قال : اذا جاء فلان ، وكان مجيء فلان وموتها معا •

وعن الشيخ أبى القاسم سعيد بن أحمد بن محمد بن صالح : فى امرأة أبرأت زوجها ، وماتت فى عدتها ، وكذلك ان مات هو ؟

— ٢٩١ —

فان كان في صحتهما فانهما لا يتوارثان ، وان كان البرآن عند موت
أحدهما ، فقد جاء فيه الاختلاف بالرأى لا بالدين :

فقال قوم : هو خلع ولا يتوارثان ، وقال قوم : لا يقع خلع ،
ولا يتوارثان ، لأن برآئهما لا يثبت في مرضهما ، وقال قوم : ان كانت هي
المريضة فذلك هو المختلف فيه :

قال قوم لا يبرأ من الحق ، لأنها أبرأته في المرض وهو يرثها ،
وقال قوم : لا يبرأ من الحق ولا يرث لأن ذلك فعله واختياره ، والله أعلم •

وأما اذا أبرأها وهو مريض ؟

فان كان من الاساءة فهو ضرار وترث ، وان اختارت هي ذلك
وطلبت من غير اساءة ، فانها لا ترث ، ويبرأ من الحق على قول من يقول
اذا كانت هي الميتة فلا يبرأ ، وكان الحق عليه وله الميراث •

وان كان هو الميت على ذلك القول ؟

فانه يبرأ من الحق ، ولها الميراث ، وعليها عدة الميتة ، وذلك اذا لم
تكن هي المختارة للبرآن ، وأما المختارة فلا ميراث لها ، لأنها بائنة •

وقيل : في امرأة طلبت الى زوجها أن يطلقها ثلاثا ، فطلقها ومات ؟

انها ترثه ، لأنها أدخلت الضرار على نفسها ، وكذلك ان طلق ثلاثا وهي مريضة ، فعليه الصداق ولا ميراث له ، لأنه أدخل الضرار على نفسه ♦

وعن رجل له امرأتان ، فشهدت البينة عليه أنه طلق احدهما ولم تعرف البينة أيهما المطلقة ؟

فان مات قبل أن يقر على احدهما بالطلاق ، ورثناه جميعاً ♦

ومن طلق امرأته وهي حامل ، ثم مات وهي في ميلادها ، وقد خرج ولدها كله الا قدمه ؟

انها ترثه وعليها عدة المتوفى عنها زوجها ما لم يستتم خروج الولد كله ♦

فصل

ومن طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض ، ثم مات من قبل أن تغتسل من الحيضة الثالثة ؟

فانها ترثه اذا كان الطلاق رجعياً ، الا أن تكون طهرت طهرأً بيناً ، وتمادت عن الغسل حتى جاوزت وقت الصلاة ، فانها لا تدرك الميراث منه ♦ والمطلقة اذا مات مطلقها ، وقالت : لم تحل عدتها ، وكذلك ان قالت : طلقها طلاقاً رجعياً ؟

فالقول قولها ما لم يصح الورثة بخلاف ذلك ، وكذلك ان قال الورثة :
 انها بانة بحرمة منه ، فالقول قولها في جميع ذلك ما لم يصح خلاف ذلك •
 ومن طلق امرأته واحدة أو اثنتين ، ثم ماتت وطلب ميراثه منها ،
 واحتج أن عدتها لم تنقض حتى ماتت وهي ممن تعد بالحيفض ؟
 فان له منها الميراث ، ولو خلا ستة أو أكثر اذا لم يصح بشاهدي
 عدل أنها قد انقضت عدتها منه •

والذي له زوجتان ، فطلق احداهما تطليقة واحدة ، ولم يعرف أيتها
 التي طلق ، وقد كان دخل بواحدة منهما ولم يدخل بالأخرى ، فمات في
 العدة ولم يعلم المطلقة ؟

فأما التي دخل بها فلها الصداق تاماً ، وأما التي لم يدخل بها
 فلها أيضاً صداقها تاماً حيث لم يصح أنه طلقها ، وأما الميراث فيكون
 بينهما مع أيمن كل واحدة منهما أنها لم تعلم أنها مطلقة ، وان كان انما
 طلق تطليقة واحدة ، فليس على التي دخل بها يمين ، لأنها ترث على حال
 اذا مات وهي في العدة ، وان كان طلق ثلاثاً حلفت كل واحدة للأخرى ،
 والميراث بينهما ، وأيتهما لم تحلف فالميراث للأخرى •

— ٢٩٤ —

فصل

ومن طلق زوجته ثلاثاً عند حضور الموت ، ولم يدخل عليها ؟

فإن كان يعلم أنه إنما طلقها لثلاث ترث ، فليس له ذلك ولا يصلح ،
وأرى لها ميراثها ومهرها منه ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها أربعة
أشهر وعشرة أيام •

وقول : لها نصف المهر والميراث تاماً ، ولا عدة عليها •

وقول : لها المهر والميراث ، ولا عدة عليها ، وقول : لها نصف المهر
ولا عدة عليها ولا ميراث لها •

قال أبو عبد الله ، رحمه الله : من طلق زوجته في مرضه وهي تنكر
قبل أن يدخل بها ، ثم مات في مرضه في عدتها ؟

فقال بعض الفقهاء : إذا حبست نفسها عليه ، ولم تزوج حتى مات
من قبل أن تخلو عدة مثلها ، ورثته ولها نصف الصداق ، وعليها عدة
المطلقة •

وقول : لها الميراث ولها المهر كاملاً ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها •

وقيل : من تزوج امرأة ولم يفرض لها مهراً ، ثم طلقها قبل أن يدخل
بها ومات ؟

— ٢٩٥ —

قال : اذا طلقها قبل أن يدخل بها فلا صداق لها ولا ميراث لها ،
ولا عدة عليها ، وان سمي لها بصداق ، فلها نصف الصداق ، وان كان
دخل بها ، فلها الصداق كاملاً •

فصل

وقيل في رجل طلق امرأته ، ولم يكن دخل بها حتى حضره الموت
ضراراً ؟

قال : لها صداقها كاملاً ولا عدة عليها ، ولا ميراث لها •
قال أبو عبيدة : ان لم تتزوج واعتدت منه فلها صداقها ولها الميراث ،
وان تزوجت ولم تعتد ، فلها نصف الصداق ، ولا ميراث لها ، وهي مختلف
فيها الفقهاء •

وان طلقها ثلاثاً وهو مريض قبل أن يدخل بها ومات وهي في عدة منه ؟
فلها الصداق والميراث وعليها العدة •
وان مات من بعد أن انقضت عدتها ؟
فلها نصف الصداق ، ولا عدة عليها ولا ميراث لها •

وقال جابر رحمه الله : في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها وهو
مريض ؟

ان لها نصف الصداق ولا عدة عليها ولا ميراث لها •

قال محمد بن محبوب ، رحمه الله : ان حبست نفسها عن الأزواج حتى تنقضى عدة مثلها ، فلها الصداق كاملا ، ولها الميراث •

وان تزوجت فذلك واسع لها ، ولكن لا يكون لها ان تزوجت ميراث ، وانما يكون لها نصف الصداق ، وقول لها نصف الصداق يحبسها نفسها ، ولأن الطلاق كان في المرض ، وهو من المضاررة •

والذى قال : اذا مات فزوجته طالق ، فليس ذلك بشيء ، ولو قال : بثلاث تطليقات وذلك أنه مات وهي زوجته •

وان قال : يوم يموت فهي طالق ، فلا يجوز له وطؤها ، عسى يموت آخر اليوم ، وقد كان وطئها في أوله ، فيكون قد وطئ مطلقته ، وذلك أنها تطلق منه في أول ليلة عند دخول ذلك اليوم الذى كان فيه أول وقت صلاة عشاء المغرب ، وأحكام الميراث كما هو في هذا الباب ، والله أعلم •

وزعم هاشم ، رحمه الله : أن رجلا كان له أربع نسوة فطلقهن ، ومنهن واحدة لم يدخل بها وهو مريض ، ثم مات ؟

فقسم موسى ، رحمه الله ، الربع بين الثلاث ، ولم ير للتي لم يدخل بها ميراثا ولا عدة عليها •

— ٢٩٧ —

وقال سليمان بن عثمان ، وسعيد بن المبشر : لها الميراث ، فأخبرا
بقول موسى ، فلم يردهما ذلك عن قولهما •

وقيل : ان طلاق المريض هو طلاق الضرار ، أريد به الضرار أو
لم يرد به الضرار •

وقيل : حتى يراد به الضرار ، فان وجب حكم طلاق الضرار ، فان
الزوجة ترث ، وقول انها لا ترث ، وأحب أنها ترث ، ولها نصف الصداق ،
وقول لها الصداق كله •

واختلف في الرجل يطلق زوجته ثلاثا وهو مريض ، ثم صح ويموت
في العدة :

فقول : ترثه ، وقول : لا ترثه ، يوجد هذا عن هاشم ومسيح •
وسئل أبو سعيد ، رحمه الله : عن رجل طلق امرأته ثلاثا وهو مريض ،
ثم مات وهي في العدة ، هل ترثه ؟

قال : هكذا عندي أنه قيل : ترثه لمعنى طلاق الضرار •

قلت : فان انقضت عدتها في مرضه ، ثم مات ، هل ترثه ؟

قال : معي انه يختلف في ميراثها •

قلت : فان صح من مرضه ، ثم مات وهي في العدة ، هل ترثه ؟

— ٢٩٨ —

قال : معى انه يختلف أيضاً فى ميراثها •

قال أبو الحوارى ، رحمه الله : أنا آخذ بقول من قال انها ترثه •

قلت : فان انقضت عدتها بعد صحته ، ثم مات هل ترثه ؟

قال : هكذا عندى ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً •

قيل له : فان طلقها واحدة ، ثم انقضت عدتها فى مرضه ، ثم مات

بعد ذلك ؟

قال : معى انه يختلف فى ذلك ، فقال بعض : انها لا ترثه الا أن يتبين

معنى طلاق المضار هو كذا ، ولو كان فى مرضه •

ومن قال لزوجته : اختاريني أو اختارى نفسك ، فان اختارت نفسها ؟

فمن عمر بن الخطاب أنها تطليقة رجعية ، وهو المجتمع عليه •

وقول على بن أبى طالب : ان اختارت زوجها فواحدة رجعية ، وان

اختارت نفسها فواحدة بائنة •

وقول زيد بن ثابت : ان اختارته فواحدة بائنة ، وان اختارت نفسها

بانت بالثلاث •

واذا بانت بوجه فلا ميراث بينهما ، والمطلقة فى الصحة طلاقاً بائناً

لا ميراث بينهما ، كان الموت فى البعدة أو بعد انقضاء البعدة •

والبائن من الطلاق ضربان : أحدهما أن يطلقها ثلاثاً ، والثاني أن يطلقها قبل الدخول بها تطليقة واحدة أو أكثر ، وبعد الدخول أن يطلقها بعوض يعتاضه منها ، يأخذه على أن يطلقها خلعاً •

وأما ان طلقها بعد الدخول في الصحة دون الثلاث بغير عوض ، ومات الزوج أو الزوجة ، وهي في العدة ، فهما يتوارثان •
وأما ان انقضت العدة ومات أحدهما فلا ميراث بينهما على هذه الصفة •

والمرأة اذا دخل بها زوجها ، ولم يمسه ولم ينظر الى فرجها ، ولا وطئها ، ثم طلقها في صحته ومات ؟

فلها نصف الصداق ، ولا ميراث لها منه ، وعليها عدة ، ولو حكم عليها بذلك في الظاهر ، ولا يتوارثان ، وذلك فيما بينهما وبين الله •

وأما في الحكم لها الصداق تماماً والميراث ما لم تحل عدة الطلاق ، وان قال بعض الورثة : وقع الخلع في المرض ، وقال بعض : في الصحة ، فهو في الصحة ، حتى يصح أنه في المرض ، والله أعلم •

وأما اذا ابتداء الزوج وهو مريض مرضاً مخوفاً ، وطلق زوجته ثلاثاً مبتدأ من غير أن يكون لزوجته في ذلك صنع ، ثم مات من ذلك المرض ، فهذه مسألة فيها قولان : قول انها ترثه ، وقول انها لا ترثه •

— ٣٠٠ —

فمن قال : انها ترثه يوجب عليها عدة المميتة ، ومن قال : انها لا ترثه
يوجب عليها عدة الطلاق ، وقول أكثر أهل العلم أنها ترثه •

ومن طلق زوجته في مرضه قبل أن يدخل بها ؟

فقيل : ان علم أنه طلقها لثلاث ترثه فلها ميراثها وصداقتها ، وعليها
العدة أربعة أشهر وعشرة أيام •

وعن أبي عبيدة ، رحمه الله : ان مات وهي في العدة فلها ميراثها
وصداقتها وعليها العدة ، وان مات بعد أن انقضت عدتها فلها نصف الصداق ،
ولا ميراث لها ، ولا عدة عليها •

وعن أبي سعيد ، رحمه الله : ان مات وهي في العدة ورثته ، وان
انقضت عدتها في مرضه ، ثم مات بعد ذلك فقول : ترثه ، وقول : لا ترثه ،
وكذلك لو صح من مرضه ، ثم مات وهي في العدة أنها ترثه في بعض القول •

وقال هاشم ومسيح : انها لا ترثه ، والله أعلم •

وطلاق الثلاث الذي تقع به البينونة بين الزوجين سواء في لفظة
واحدة أو في لفظين متفرقين ، أو كان طلقها من قبل ، ثم ردها ، ثم طلقها
من بعد فكل ذلك يحسب ، فمتى كمل الطلاق بالأخيرة ثلاث تطليقات فهو
طلاق بائن ، ولو كان بين كل تطليقة سنون كثيرة ، اذا كان يردّها فكله
سواء •

— ٣٠١ —

وكذلك اذا طلقها ، ثم انقضت عدتها ، ثم تزوجها ودخل بها ، ثم طلقها ، ثم انقضت عدتها ، ثم تزوجها ودخل بها أو لم يدخل بها ، وطلقها فمضى كمل الطلاق ثلاثا فهو بائن •

وأما ان طلقها واعتدت وتزوجها غيره ، ثم مات أو طلقها وانقضت منه عدتها ، وتزوجها الزوج الأول فحينئذ تكون معه كالمبتدئة على ثلاث تطليقات في القابل ، وهذا اذا كان الزوج الذى زوجها غير هذا ، ودخل عليها وجامعها ، ومالم يدخل عليها ويجامعها ، فلا يجوز له أن يتزوجها بعد ما طلقها من قبل ثلاثا •

وكذلك ان تزوجها مملوك ودخل عليها وجامعها ، ثم طلقها أو مات عنها ، واعتدت ، فلا يحل له تزويجها اذا كان قد طلقها أولا ثلاثا ، والله أعلم •

والحاكم اذا طلق زوجة رجل بالحكم ، فبانته منه ، ولا له ردها ولو رضيت ، ولا ميراث بينها وبين من طلقته منه من ساعته ، وكذلك ان حكم أن يطلق زوجته بحجة حق وقول يجوز الرد بينهما في المسألتين جميعاً •

فصل

ومن له أربع زوجات ففقدن معاً وحكم بفقدن ، وانقضت عدة الفقد وغيرها ، ثم تزوج أربع زوجات غيرهن ، ومرض ثم قدمن المحكوم بفقدن ، ثم مات قبل أن تجرى أحكام المسلمين في ذلك ؟

فالميراث يكون بينهما ، ولو كن ثمانى زوجات ، والله أعلم •

وقيل في رجل مات ، وتحتة ثلاث نسوة ، فاستحققت واحدة منهن من ماله الصداق ونصيبها من الميراث ، واستحققت واحدة منهن من ماله الصداق ، ولا ميراث لها من ماله ، واستحققت الثالثة الميراث ولا صداق لها عليه ؟

فأما التي استحققت الصداق والميراث فهي حرة مسلمة ، فلها الصداق ونصيبها من الميراث •

وأما التي استحققت الصداق ولا ميراث لها ، فهي من أهل الكتاب غير مسلمة ، بل يهودية أو نصرانية من أهل الذمة ، فلها الصداق ولا ميراث لها منه ، لأجل اختلاف الملتين •

وأما التي لها الميراث ولا صداق لها فهي يوم تزوجها مملوكة ، فالصداق صار لسيدها ، ثم أعتقها ومكنت معه بالزوجية ، ومات وهي حرة استحققت نصيبها من الميراث ، ولا صداق لها ، بل هو صار لسيدها •

— ٣٠٣ —

وأما الميراث يكون بينها وبين الحرة نصفين دون الذمية كان ثمنها
أو ربعا •

وأما اذا باع الزوج طلاق زوجته على أحد ، ثم طلقها المشتري بأقل
من ثلاث تطليقات ، ومات أحدهما في العدة فهما يتوارثان •

واذا بارأ الأب زوج ابنته الصبية ، ففى ثبوته اختلاف :

فعلى قول من لا يراه ثابتا اذا مات الزوج أو الزوجة في العدة فهما
يتوارثان ، وعلى قول الذى فيه جائز فلا ميراث بينهما ، وذلك البرآن
الذى عند الخلع •

وأما شراء الأب طلاق ابنته ، فعقول هو بمنزلة البرآن ، المفدية اذا
طلقها منه ، وقول : ليس بمنزلةهما وهو كسائر الناس فى ذلك ، ولها
الضداق •

وأما اذا اشترت هى الطلاق من زوجها ، وطلقت منه نفسها ، فهو
بمنزلة الفدية ، ولا يتوارثان بالزوجية •

وأما اذا جعل الرجل طلاق زوجته بيدها ، وطلقت نفسها منه ، ولم
تذكر واحدة أو أكثر ؟

فعول : تطلق ثلاثا ولا ميراث بينهما اذا مات أحدهما فى العدة ،

— ٣٠٤ —

وقول : تطلق واحدة وهو أكثر القول ، وان طلقت ثلاثا بانفت بالثلاث ، وان طلقها ومات وهي تلد حملها اذا خرج الولد الا جارية منه ، ومات الزوج فهي ترثه ، وان كان بها ولدان أو أكثر فما لم تلد الآخر كله ، فهي ترثه ، وان بقيت منه جارية ولو قدمه فهي ترثه حتى يتم خروجه ، فحينئذ لا ترثه ، وهذا في الطلاق الرجعى •

والمرأة اذا اشترت طلاقها ؟

فقول : هي زوجته حتى تطلق نفسها منه ، وقول : ذلك بمنزلة الخلع ، وتطلقت والأول أحسن •

والزوج اذا باع طلاق زوجته وطلق ؟

ثبت طلاقه وعليه رد ما أخذ من ثمن الطلاق ، والله أعلم وبه التوفيق •

الفهرس

الصفحة

الباب الثالث :

في الأولاد ولحوقهم وفي القذف واللعان وفي المقابلة
وفي عطية الأولاد ورضاعهم وفي الحكم بينهم وبين آبائهم
وفي فعل الوالد في الولد وما له وفي أخذ ما يأتي به الصبي
والعبد وأشباه ما ذكرناه * * * * * هـ

الباب الرابع :

في اجماع المواريث وأنواعها ومعانيها وأحكامها وما
يتعلق بها * * * * * ١٩٢
باب في تفصيل فرائض المواريث * * * * * ١٩٣
باب في فرائض ذوى السهام * * * * * ١٩٤
فصل * * * * * ١٩٦
باب تفصيل العصبات * * * * * ١٩٨
باب تفصيل فرائض ذوى الأرحام * * * * * ١٩٩
باب معرفة ذوى الفرائض * * * * * ٢٠٢
باب في قسمة الفرائض على الورثة * * * * * ٢٠٤
باب العول في الفرائض * * * * * ٢٠٥

(م ٢٠ — الخزائن ج ١٢)

الصفحة

٢٠٧	• • • • • • • • • •	فصل
٢٠٧	• • • • • • • • • •	باب الموافقة
٢٠٨	• • • • • • • • • •	باب في صفة الضرب في الحساب
٢٠٩	• • • • • • • • • •	باب في صحيح المسائل اذا انكسرت
٢١٢	• • • • • • • • • •	فصل
١١٢	• • • • • • • • • •	باب العدد اذا انكسر عليها
٢١٨	• • • • • • • • • •	فصل
٢٢٠	• • • • • • • • • •	باب صفة الرد وأصله
٢٢٢	• • • • • • • • • •	باب صفة الأصول الستة
٢٢٣	• • • • • • • • • •	فصل آخر
٢٢٥	• • • • • • • • • •	باب آخر
٢٢٦	• • • • • • • • • •	باب آخر
٢٢٧	• • • • • • • • • •	باب آخر
٢٢٨	• • • • • • • • • •	باب صفة المتناسخين
٢٣٤	• • • • • • • • • •	فصل آخر
٢٣٦	• • • • • • • • • •	باب الخرقى والهدمى
٢٤٤	• • • • • • • • • •	باب في حساب الخنثى

الصفحة

٢٥٢	• • • • • • • • • •	باب ذكر الموقون
٢٥٦	• • • • • • • • • •	باب الموافقة
		الباب الخامس :
٢٦٠	• • • • • • • • • •	في ميراث الزوج والزوجة والمطلق والمطلقة وأحكام ذلك
٢٦٤	• • • • • • • • • •	فصل
٢٧٤	• • • • • • • • • •	فصل
٢٩٢	• • • • • • • • • •	فصل
٢٩٤	• • • • • • • • • •	فصل
٢٩٥	• • • • • • • • • •	فصل
٣٠٢	• • • • • • • • • •	فصل

انتهى المجلد الثانى عشر من كتاب

(مكنون الخزائن وعيون المعادن)

ويليه بعون الله تعالى المجلد الثالث عشر وأوله

الباب السادس

في ميراث الأولاد وفي اقرار الموروث

والحمد لله أن هدانا ووفقنا

والمصلاة والسلام على النبي أحسن الخلق

رقم الايداع ٤٥٦٤ لسنة ١٩٨٣
مطابع سجل العرب

